

اليسار

راية المستضعفين في الأرض

اليسار/ العدد ١١٠ / أبريل ١٩٩٩ / ذو الحجة ١٤١٩ هـ / الثمن: ٣ جنيهاً

الجديد في أزمة أحزاب المعارضة

المساعدات الأمريكية
قناع يملأ مع إنسانية
لوجه قبيح للسياسة
الخارجية

الوزير الاسرائيلي.. اللص

التأسلم السياسي
كمدخل للارهاب

الدولة الرخوة وأزمة
السينما المصرية



توشكى.. بين امكانيات التحقق ومصاعب الواقع

الضربة الأمريكية ليوغسلافيا.. واحتمال تكرارها في بلاد عربية

إهداء ٢٠٠٨

الدكتور / محمد عبد القادر محمود
جمهورية مصر العربية



في هذا العدد

رئيس التحرير
حسين عبد الرازق
المستشارون

ابراهيم بدر اوى
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

عبد الفتى أبو العيني

اليسار : منبر ديمقراطى يصدر عن
حزب التجمع الوطنى التقدمى
الوحدى فى اليوم الأول من كل
شهر.

ALYASSAR 1 KARIM
EL DAWLA
ST.TALAAT HARB SQ,
CAIRO / EGYPT

الاشتراكات : لمدة سنة واحدة

مصر: ٣٦ جنيها للأفراد و ٦٠ جنيها
للهيئات

الوطن العربى : ٥٠ دولارا أمريكيا
أو مايعادلهما.

العالم : ١٠٠ دولارا أمريكيا
أو مايعادلهما.

ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة
بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة
ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١
٥٧٨٦٢٩٨ - فاكس: ٥٧٥٩٢٨١

FAX : 5786298

** لليسار در

- تطلع للمستقبل ٤
** موقفتنا
الضربة الأمريكية لبوغسلاويا واحتمال تكرارها فى بلاد عربية..... حسين عبد الرازق
* ورقة وقلم:
الوطن .. وحيدا ! أحمد الحميسى ٨
** الدولة الفلسطينية

- فؤاد رؤوف - صخر حش - د. حيدر عبد الشافى
عبد الرحيم ملوح - قيس عبد الكريم - صالح رأفت
سمير قوشه - عبد الله حورائى ٩

** مصر

- قبل أن يصبح الحلم كابوسا (توشكى) ١٧
- حول تقرير الشورى عن التسويق الزراعى عريان نصيف ٢٥
- الجديد فى أزمة أحزاب المعارضة عبد الغفار شكر ٢٨
- الحوافز الضريبية بين الموظفين ورجال الأعمال أحمد صالح الصعدي ٣٠
- نحو المواطنة: المواطنة حق لمن لا يملك سمير مرقص ٣٢
- هموم المرأة والعولة د. أحمد محمد صالح ٣٣

** العرب

- رسالة بيروت: المؤقر القومى العربى التاسع فريدة النقاش ٣٥
- رسالة القدس: ازدهار واجبة فى المعايير وتداخل فى المهام حنا عميرة ٤٠
- رسالة حيفا: الوزير الإسرائيلى اللص نظير مجلى ٤١
- رسالة دمشق: ترقب وتساؤلات فى سورية حسين العودات ٤٣
- الجزائر: سبع سنين "بركات" أحمد عبد الفتى ٤٤
- رسالة عمان : شبح المياه يترصص بالحكومة صلاح يوسف ٤٧
- رسالة العراق : معاناة الشعب وعازق الحكم فسان عبد الحميد ٤٩

** العالم

- برنامج المساعدات الأمريكية للعالم النامى سمير كرم ٥٢
- بريغاوف نصف عام من الحكم أحمد الحميسى ٥٦
- العمر القصير للطريق الثالث فى ألمانيا نبيل يعقوب ٥٨
- أزمة الصحافة الاشتراكية (لومانيته) ٦١

** كتب

- العرب والشرق الأوسط عمرو كمال حموده ٦٢

** فكر

- المثقف بين القتل والانتحار أيمن عبد الرسول ٦٤

** محاولات

- التأسلم السياسى كمدخل للإرهاب د. رفعت السعيد ٦٥

** رحيق السنين

- حروب منسية د. سمير حنا صادق ٦٦

** مداخلات

- رد على أحد بها شعبان صلاح عدلى ٦٨

* فن

- الدولة الرخوة وأزمة السينما المصرية د. أحمد يوسف ٧١

** مشاهدات

- مناورات بغداد وحكمة طرابلس صلاح عيسى ٧٤

تطلّع للمستقبل



العلم في كل زمن
له قيمة وتميّز

(بيروت - دمشق - عمان - بغداد - القدس وحيفا) وموضوع عن الجزائر.

وفي الجزء الخاص بمصر احتل تحقيق "توشكي" الجزء الأكبر. فمازال هذا المشروع الكبير الخطير يحيطه الغموض وتتعدد حوله الآراء. ومازالت الحكومة تصر على الادلاء ببيانات غير صحيحة، واتهام كل صاحب رأى مخالف ومحايرته. ونحاول في هذه التحقيق إثارة الحقائق والتساؤلات الضرورية - لعل وعسى وهناك أيضا قضايا الزراعة، والأحزاب، والضرائب، وحقوق المواطنة، والمرأة.

ويغيب هذا العدد "مين * شمال" رغم أنه سلم في موعده وجمع وكان جاهزا للطبع، ولكننا اضطررنا لتأجيله لكثرة المواد.

كما يغيب للمرة الثالثة على التوالي باب "اسلام لأكهانة". وقد نسينا في ظل الأزمة التي أحاطت باليسار أن نشر للقارئ سر هذا الغياب. فقد هاجم المرض أستاذنا وشيخنا خليل عبد الكريم، ومن كل قلوبنا ندعو له بالشفاء. والعودة إلى قراءه الذين اشتاقوا لضرباته الموجهة للذين يتاجرون بالدين.

في النهاية نقول للجميع كل عام وأنتم بخير. فنحن أيام احتفلنا بعيد الأضحى المبارك. وبعد أيام نحتفل بعيد القيامة المجيد، وشتم النسيم.

وتهنئة خاصة لأعضاء وقيادات حزب التجمع. ففي ١٠ أبريل الحالي يكمل الحزب ٢٣ عاما من النضال والتجارات والهزائم... ومازال العمل من أجل الاشتراكية والحرية والوحدة متواصلًا.

الياسر

.. ولم تنفد الأمل بعد. صحيح أن هذا العدد تأخر عن الصدور في اليوم الأول من شهر أبريل - كما حدث في العدد الماضي - ولكنه صدر في النهاية، وحققنا نصرا جزئيا صغيرا، فلم تعلن اليسار التوقف النهائي عن الصدور. وستواصل العند والتحدى ومارتني على القراء والأصدقاء، وعلى أمة اليسار المصرية والعربية لم يرفع الراية البيضاء بعد وأنه قادر على دعم مجلته الشهرية الوحيدة التي تصدر في مصر، وفتح الأبواب لكل الآراء والاجتهادات بلا تفرقة.

أن ميزانيتنا بعد هذا العدد (صفر)، ولكن ثقنا في المستقبل كبيرة. ودعوتنا للقادرين في صفوف اليسار أن يسارعوا بدعمنا كما وعدوا عندما اضطررنا للتوقف عام ١٩٩٦ وإتنا لمشتظرون.

وسيالاحظ القراء أن الغلاف الأخير لهذا العدد تحتله رسوم جميلة مشرقة للفنان الكبير "بهجت عثمان" الذي هجر الكاريكاتير السياسي والاجتماعي ليرسم للأطفال ويدافع عن النساء، مراهنا على الأجيال الجديدة، "وبعد غد أفضل" كما يقول.

وقد اخترنا أن نزين غلافنا بهذه الرسوم لأهميتها (وقد طبعنا على أوراق نتيجة وزعتها "مركز التنمية والنشاطات السكانية - سيدبا"، وأيضا مشاركة منا في الدعاء لهجت عثمان بالشفاء حيث يعالج في الخارج من مشكلة أصابت عيناه وهددت بعروماتنا من فنه الجميل والأصيل.

ورغم المصاعب والمشاكل التي تراجعتنا فقد حرصنا أن تظل اليسار في نفس المستوى الذي اعتاده القارئ.

وربما يكون الهم العربي غالبا على مواد هذا العدد. فهناك ملف عن الآراء المختلفة حول الدولة الفلسطينية وست رسائل من عواصم عربية

الضربة الأمريكية ليوغسلافيا واحتمال تكرارها في بلاد عربية



صاروخ أمريكي في طريقه إلى يوغسلافيا

١٩١٣ وبعد هزيمة العثمانيين «وإنسحابهم من أوروبا قرر مؤتمر «لندن» تقسيم الأراضي ذات الأغلبية المسلمة إلى قسمين أحدهما دولة البانيا والآخر إقليم كوسوفو الذي أهدى إلى ملكة صربيا». ومنذ ذلك الحين لم تتوقف الصراعات بين البان كوسوفو والصرب، حتى بعد استقلال يوغوسلافيا في عهد الرئيس الراحل «جوزيف تيتو» إلى أن صدر الدستور اليوغسلافي عام ١٩٧٤ «وضمن الحكم الذاتي لاقليم كوسوفو بطريقة تتيح له المشاركة في أجهزة الدولة والحزب أسوة ببقية الجمهوريات المكونة للاتحاد اليوغسلافي في ذلك الحين».

وكان من أول القرارات التي اتخذها «ميلوسيفتش» عام ١٩٨٩ هو إلغاء الحكم الذاتي في «كوسوفو» وضمها إلى «صربيا». فـكـوسوفو تمثل من وجهة النظر الصربية «مهد القومية ومهد الاساطير والرموز والفخر الصربي التاريخي» وتوجد بها أهم كنائسهم وآثارهم. وتعرضت كوسوفو خلال الفترة من

تسكنه غالبية من أصل الباني (مسلمين) تصل إلى ٩٠٪ من السكان.

لقد كانت «كوسوفو» الشاهد على نهاية سيطرة الصرب على المنطقة والتي بدأت في القرن الثاني عشر وبلغت ذروتها عام ١٣٤٦ في ظل الملك «دوشان» الذي أعلن نفسه قيصرًا وجعل مدينة بريزين الواقعة غرب بريشتينا (العاصمة الحالية لكوسوفو) عاصمة له. ولكن سرعان ما اصطدم الصرب بقوة الدولة العثمانية (التركية) في البلقان، وشهدت كوسوفو نهاية الحكم الصربي في ٢٨ يونيو ١٣٨٩ في معركة قتل فيها قائد الجيش الصربي. وخلصت هذه المعركة الالبان من حكم الصرب لدخلوا إلى الاسلام وأصبحوا جنودا في الدولة العثمانية وتتمتع كوسوفو بالاستقلال حتى عام ١٩١٢. وفي عام

الحرب التي تشهدها أوروبا منذ ٢٤ مارس ١٩٩٩، والتي ثقلت في توجيهه حلف شمال الأطلسي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية ضربات جوية وإطلاق صواريخ من البحر ضد الاتحاد اليوغسلافي الذي يضم جمهورية صربيا (با فيها كوسوفو) وجمهورية الجبل الأسود، وما سبقها من حروب -غير معلنة- ضد البان كوسوفو، ارتكب خلالها «الصرب» وحكومة بلجراد عمليات إبادة وقتل وحرق وتشريد وتهجير إجباري، بلغت قممتها في مجزرة «راتشاك» في يناير الماضي.. هي حرب قذرة بكل معنى الكلمة «ولا بد من إدانة كل أطرافها بلا استثناء» حتى وإن اختلف حجم الجرم الذي ارتكبته -وما يزال- كل طرف من أطراف الصراع.

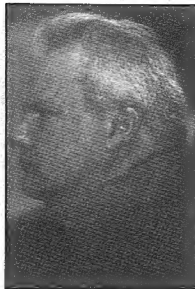
لقد بدأت المسألة مع تفكك الاتحاد السوفيتي وانهاره في ظل «جورباتشوف» وسقوط الأنظمة الحاكمة في دول حلف وارسو السابق، وتواصلت بعد اختفاء الاتحاد السوفيتي، وما أصاب «روسيا» في ظل يلتسين من ضعف وهوان وخضوع ذليل للولايات المتحدة الأمريكية والغرب الرأسمالي.

فالزعيم الشيوعي السابق «سلوبودان ميلوسيفتش» تحول إلى «قومي» متعصب يسعى لفرض القومية الصربية على كل يوغوسلافي بمن فيها من صرب وكروات وألبان.. ومسلمين ومسيحيين أرثوذكس وكاثوليك.. إلخ. وهو ما أدى إلى خروج سلوفاتينا وكرواتيا والبوسنة والهرسك -رمن قتلهم مقدونيا- من الاتحاد اليوغوسلافي. وإن احتفظ الصرب بجمهورية لهم في البوسنة طبقا لاتفاقيات دايتون (نوفمبر ١٩٩٥) .. وأخيرا جاء الدور على إقليم كوسوفو والذي

حسين عبد الرازق



كليتوت



ميلوسيتش

مارس، ليخوض حلف الأطلنطي أول حرب منذ إنشائه في أبريل عام ١٩٤٩- فلم يدخل في أي حرب خلال الحرب الباردة- وضد دولة لم تعتمد عليه . وللمرة الأولى تشارك ألمانيا في حرب منذ هزيمتها في الحرب العالمية الثانية . وللمرة الأولى أيضا تشارك فرنسا في حرب أطلنطية كاملة . . . والهدف المعلن لهذه الحرب . هو وقف العمليات العسكرية في إقليم كوسوفو واحتواء كارثة إنسانية وتقليص القدرات العسكرية للصرب ، والسماح بإنتشار قوات حلف الأطلنطي في كوسوفو ، وفرض خطة السلام «الدولية» .

ولكن الهدف الحقيقي شئ آخر تماما . فحلف الأطلنطي الذي خرج منتصرا من الحرب الباردة دون إطلاق رصاصة واحدة ، ونجح في ضم بولندا وجنهورية التشيك والمجر إلى عضويته ، واندفع دول أخرى من أوروبا الشرقية للانضمام إليه مثل بلغاريا وسلوفينيا وسلوفاكيا ورومانيا والبنيا بشرع في عسبة احتفاله في واشنطن بالعديد الخمسين لتأسيسه ، لاعتقاد وتطبيق عقيدته الاستراتيجية الجديدة ، والتي تتناول تحديد التهديدات والتحديات الجديدة ، ومصرح العمليات والمهام المرتبطة بذلك . وأهم ملامح هذه العقيدة ، اعتبارا أن التهديدات للحلف تأتي من الدول (المارقة) والجماعات المتطرفة ، وحتى الأفراد ، خاصة إذا اقترن هذا التهديد بوجود أسلحة بيولوجية أو كيميائية . ومصرح العمليات هو في الأساس جنوب أوروبا . بما في ذلك البلقان- وصولا إلى الضفة الأخرى من (الدول العربية والشرق الأوسط) ، والمهام تتراوح بين «الاحتواء» و«الردع»

تحرير كوسوفو لكي يستأنف القتال بضاروة ، وبالفعل سارعت بلجربا بحشد قوات عسكرية كبيرة في كوسوفو وقرى الحدود مع البانيا ومقدونيا ، بلغت ٣٠ ألف جندي من القوات الخاصة ، ٤٠ ألفا من عناصر الميليشيات والمتطوعين ، وفرض هؤلاء على كوسوفو أسوأ الأوضاع منذ إنطلاق الأزمة فاندفعت القوات الصربية تقارس عمليات القمع والقتل والتخريب للقوى التي تسكنها الغالبية البالية .

وركزت الولايات المتحدة ودول أوروبا الأطلنطية على حشد الطائرات والسفن الحربية قهيدا لبدء الحرب الجوية ضد يوغوسلافيا .

ورد الرئيس اليوغوسلافي على رسالة وزير خارجية بريطانيا وفرنسا - بصفتها رئيس مفاوضات باريس قائلا . . . «أما في شأن تهديداتكم بتدخل حلف شمال الأطلسي عسكريا فلأنه أن تشعر شعوبكم بأنهم تحتلوا . لأنكم تعتذرون العدة لاستخدام القوة ضد شعب أوروبي صغير لأنه يدافع عن أرضه من الانفصاليين ، وعن مواطنيه من الأراهاب ، وعن كرامته العريقة من الأوغاد الذين لا يعرفون ما هي الامجاد وأين تكمن الكرامة» . وهدد رئيس أركان القوات المسلحة اليوغوسلافية بأنه «إذا أقدم الأطلنطي على قصف أهداف يوغوسلافية فإن القوات المسلحة ستقتضي على ما لا يقل عن عشرة آلاف أراهي الباني» .

وبدأت الطائرات الأمريكية وطائرات حلف الأطلنطي تحت قيادة الجنرال الأمريكي «وسلي كلارك» توجيه ضرباتها مساء ٢٤

عام ١٩٩٠ وحتى الآن لعمليات قمع وإبادة وحرق للقوى وقتل واعتقالات ، والفا حق التعليم بالالبانية في الاقليم وإغلاق للمدارس وتشريد للسكان الألبان ، خاصة بعد إجراء استفتاء شعبي مؤيد للاستقلال وانتخاب الألبان في كوسوفو للكتاب إبراهيم روجوليا رئيسا للجمهورية عام ١٩٩٢ ، ثم ظهور جيش تحرير كوسوفو عام ١٩٩٣ كتشظيم عسكري سري ، ثم الإعلان عن وجوده في ٢٦ يناير ١٩٩٨ . وتقدر مصادر أوروبية أن حوالي ٦٥٠ ألف من البان كوسوفو اضطروا إلى الهجرة من كوسوفو (٤٠٠ ألف إلى البانيا و ٢٥٠ ألف إلى مقدونيا) حتى منتصف عام ١٩٩٨ نتيجة لعمليات الإبادة والقمع الصربي ، وقتل أكثر من ٣٠٠ الباني معظمهم من الشيوخ والنساء والأطفال ، وفقد آلاف آخرون يرجع قتلهم ، وتم تدمير ٢٠٠ قرية تدميرا كاملا و ٤٥ ألف منزل ، وتشريد ٤٠٠ ألف داخل الاقليم ، وخسائر مادية تزيد عن ١٠ مليار دولار .

وقد فشلت كل المجهود الأوربية -الأمريكية في وضع نهاية للأزمة في كوسوفو . فوجد ١٢٨٠ مراقبا من منظمة الأمن والتعاون الأوربية في كوسوفو منذ أكتوبر الماضي لم يؤد إلى إنهاء الصراع الدوي في الاقليم . ومحادثات «رامسويه» إنتهت في قبول البان كوسوفو للاتفاق الذي صاغته الولايات المتحدة ودول حلف شمال الأطلنطي الأوربية ، والذي يقضى بمنح إقليم كوسوفو حكما ذاتيا موعدا وانتساب الجزء الأكبر من القوات الصربية من كوسوفو ، وانتشار قوات دولية (أطلنطية) في الاقليم ، على أن يعاد النظر في وضع الاقليم بعد ٣ سنوات . وقد قبل «ميلوسيتش» الجانب السياسي من الاتفاق ورفض وجود أي قوات أجنبية . ولكنه عاد بعد موافقة البان كوسوفو ليسحب موافقته على الشئ السياسي أيضا . وتقدم بوندي بمذكرة من حوالي ٢٠ صفحة تتضمن تعديلات جوهرية لعدد من نقاط الاتفاق تتناول «صلاحيات برلمان الحكم الذاتي والسلطات القضائية وحجم قوات الشرطة والجيش الصربية في الاقليم ومهامها ، وهيئة العرق الألباني على الحكم الذاتي» .

وأصبح واضحا أصرار الطرفين- الأطلنطي بزعامة الولايات المتحدة والصرب بقيادة «ميلوسيتش» - على التصعيد والصدام . فبادرت الدول الأوربية بسحب فريق المراقبين من كوسوفو بمجرد إنهاء مباحثات «رامسويه» فافتح الباب أمام الصرب وجيش

«وضبط انتحشار أسلحة الدمار الشامل» وتدخل قضائياً حفظ السلام وضبط النزاعات العرقية والأغاثة في صلب المهام الجديدة. وتدخل قضية كوسوفو ويوغوسلافيا في قلب هذه الاستراتيجية الجديدة. فيوغوسلافيا هي نموذج للدولة المارقة - ويريد حلف الأطنطى - «الولايات المتحدة» - «ميرجي» الاجهز على يوغوسلافيا لترتيب الأوضاع في كل أوروبا الشرقية بشكل يتسمج أكثر مع مصالحه الآتية والبعيدة. فيوغوسلافيا ما زالت بعيدة عن السياسات الاطنطية وقربة من روسيا التي ما زالت تثل ظفر على المصالح الأمريكية والأوروبية.

وتريد أيضا الولايات المتحدة من هذه الحرب إعلان إنهاء دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن والشرعية الدولية، واستبدالها بشرعية جديدة أمريكية أطنطية. وكما قال «ميرجي لاقسروف» المندوب الروسى في الأمم المتحدة «إننا نواجه الآن محاولة من جانب الناتو لدخول الألفية الثالثة في ثياب رجال الشرطة الدولية».

ويعد مضى ثمانية أيام على بدء هذه الحرب فإن النتائج - سواء أخذنا بالهدف المعلن أو الهدف الحقيقي - سلبية للغاية، بل ومأساوية.

ففى ظل هذه الحرب «اكتسحت القوات الصربية معاقل رئيسية للمقاتلين الألبان شمال الاقليم وغريه ووسطه، وأجبرت مئات الألوف من الألبان على الهجرة وحرقت قرى كاملة، وتعرض أهالى كوسوفو للقتل والاعتصاف وطرب إبادة حقيقة». ويرى كثير من المعلقين أن سيناريو الحرب يجرى طبقا لأهداف «مبوسيفتش» الذى يراهن على خلق واقع جديد على الأرض، بحيث يعود للمفاوضات بعد أن تستكمل قواته الفراغ الأكبر من اقليم كوسوفو من سكانه من أصل الباني خاصة من المنطقة الشمالية من الاقليم التى تحتزن ثروات منجمية هامة، وكذلك العاصمة بريشتينا وغرب الاقليم حيث تتكثف الكنائس الأرثوذكسية - فلما أن يفوز بكوسوفو كاملة، أو على الأقل يتم تقسيم الاقليم ويضم شمال وغرب ووسط الاقليم إلى صربيا - مفرغا من سكانه - حتى لو اقتضى الأمر إخراج الأقلية الصربية من المناطق الأخرى إلى الاقليم.

وقد أدت الضربات الجوية إلى التناقص الصرب حول «مبوسيفتش». وأعلن أكثر من مليونى فرد تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٦٥ عاما تطوعهم للقتال ضد «المعتدين». وأظهر استطلاع للرأى العام فى صربيا وجود شبه



صور اللاجئين من كوسوفو

اجماع على المواجهة مع حلف شمال الأطلسى (٩٣/٨٣٪).

وعتبرف كثير من الساسة والخبراء الغربيين باستحالة تحقيق الضربات الجوية للهدف المعلن. فـ«ألان ويشار» وزير الدفاع الفرنسى يقول أمام مجلس الشيوخ الفرنسى «إننا على علم بأن هذه الضربات لا يحد سوى بشكل طفيف من تصرفات الشرطة وتصرفات الميليشيا التى يدعسها الجيش». و«القائد الأعلى للقوات الحليفية الجنرال» «وسلى كلارك» يقول: «إن العمليات الجوية وحدها لا تكفى لوقف التجاوزات الصربية فى كوسوفو وهذا ما يحصل حاليا».

وهناك اختلاف واضح فى تقييم نتائج الضربة من الناحية العسكرية البحتة. فكثير من الخبراء يرون أن القوات العسكرية الصربية ما زالت محافظة على قوتها الأساسية.

ويشير الساسة والمعلقون الغربيون إلى الازمة التى تواجهها السياسة الأمريكية فى يوغوسلافيا. «وكنت صحيفة «دىلى تلغراف» البريطانية تقول إن «هواجس سوداء» بشأن نزاع البلقان خيمت على واشنطن أمس، فحسباً تنافم القلق من احتمال أن يكون الرئيس كلينتون تورط فى حرب لا يستطيع إيقافها ولا يملك الإرادة لتحقيق النصر فيها». و«العجز التاريخى» مشيرة إلى أن «كلينتون» لا يريد الدخول فى المستنقع البلقانى لانه ليس وثاقاً من قدرة ادارته على سحب الجنود الأمريكان من يوغوسلافيا. كما أن التدخل بعد ذاته محفوف بالمخاطر والشكوك فى أن يحقق الأهداف المرجوة منه فى مواعيد معقولة

أو مقبولة من الوجهة العسكرية والسياسية. وهناك مخاوف حقيقية من أن يكون الحل هو تقسيم إقليم كوسوفو أو استقلالة، وما قد يؤدى إليه ذلك من تداعيات فى كل البلقان واتفجارات، بدأت شواهداها فى الجبل الأسود (يوغوسلافيا) ومقدونيا.

وزعم عجز روسيا حتى الآن عن وقف الضربات الأمريكية الاطنطية، فإن رد الفعل الروسى الرسمى والشعبى وتصريحات العسكريين والساسة يعقد العلاقات الأمريكية الروسية وينذر بظهورات خطيرة.

وحتى فى العالم الغربى فقد عبرت بعض الدول كالبرونان عن تحفظها على هذه الحرب .. وفى إيطاليا هدد زعيم الحزب الشيوعى الايطالى «أرماندو كوسوتا» - الذى يشترك فى الحكومة بوزيرين بالانسحاب من الحكومة وقال «أن كلينتون يريد مواصلة لعب دور الشرطى فى العالم ولماصلة التدخل الهادف إلى فرض هيمنة الأمريكين الكاملة على كل مناطق العالم وخصفية كل وجود غير مرغوب فيه. إن هذا التدخل غير المشروع وللجوء لاستخدام القوة العسكرية فى محاولة للاتفاف حول مجلس الأمن ليس مقبولا ويعد انتهاكا فاضحا لقياس الأمم المتحدة». وتساى «كوسوتا» عن السبب فى تدخل الحلف الاطنطى فى حل مشاكل الألبان فى كوسوفو، «بعد تدخله منذ عشرات السنين لحل مشكلة المصالح الكروى والشعب الفلسطينى إذ يتعرض الشعب لانتهاكات خرافية وقاضحة من قبل الاسرائيليين والأتراك».

ويقودنا هذا التعليق إلى موقف إسرائيل التى لم تؤيد - لأول مرة- الولايات المتحدة الأمريكية واتخذت موقفاً متعاطفاً مع الصرب. ويرجع هذا الموقف الاسرائيلى إلى حرصها على العلاقات «الدافئة» مع روسيا «واعتراف غالبية سكان كوسوفو للانسلام، والتعبير عن الامتنان لوقف الصرب الداعم للجهود خلال الحرب العالمية الثانية. ولكنه يرجع أساسا لـ «تخوف إسرائيل من أن تقوم الأسرة الدولية بالعمل ذاته ضدها عليها على تنسيق القرارات الدولية الصادرة فى شأن صراعها مع الفلسطينين».

ورغم أن هذا احتمال بعيد جدا إن لم يكن مستحيلاً، فهو يقدم لنا - كعرب - درسا هاماً. فحسباً التدخل الأمريكى الاطنطى فى الشئون الداخلية للدول لحماية الأقليات أو لمنع اضطهاد عرقى أو دينى - ودون أى قرار دولى - مسابقة يمكن أن تتكرر فى بلادنا العربية تحديداً وهناك مقومات لهذا التدخل فى كثير من البلاد مثل العراق والسودان والجزائر... بل ومصر أيضا.

ورقة

وقلم

أحمد
الخميسي

الوطن .. وحيدا !

القاهرة ونس ، ونسة ساحرة قل أن تجدوها في مدن العالم . يمكنك أن تخرج إليها في منتصف الليل ، وأطراف الفجر ، ظهرا ، وعصرا ، وستلقاها دائما حاضرة مستيقظة ينتهي إليك همسها وأحاديثها وضحكاتها وقرقراتها وإنهارها وانحسارها ولبسها وعريها .. نحن واحد متصلا كنخعة من بين شفتين في نفس الناي ، مع أن جموع العازقين في مواقع مختلفة ومن عصور مختلفة بأزياء وأفكار مختلفة ، بعضهم على عربات كارو وحمبر تخترق الشوارع الرئيسية كأنها للبرهنة على حق الجميع في التعايش جنبا إلى جنب ، وبعضهم في سيارات يابانية حديثة ، وبعضهم بالجلاليب مع تليفونات محمولة " سوني " وأصابع أقدامهم بارزة من شبشب بلاستيك تاوانى ، وبعضهم بالملاط اللف السوداء ، سارحات في أزقة ضيقة بحلبة محوجة ووصفة للكحة ، وبعضهم بسرراويل الجينز الأمريكية في مطاعم مكدونالد ويغبي يناقشون حول أحدث موضة أو كتاب في أوروبا .

بعضهم يرقص وهو جائع ، وبعضهم يكتب وهو ثرى ، بعضهم مشفق يبيع معارفه ثقيلة الظل للبرامج الحكومية التلفزيونية ، وبعضهم مشفق من هذا الزمان الذي أضحت البطولة الوحيدة فيه هي متابعة مايجرى بدقة ، مثل عيين تبحلقان في المرض دون أن تستطيع رده .

وأرض القاهرة مثل سنانها ونسة وشوارعها كريمة كيويتها ، تتبادل فيها الأحاديث مع العابرين والواقفين والقاعدين أثناء وقوف السيارات تحت كوبرى العباسية أو عند مدخل ميدان رمسيس ، وسمر عليك في هذه الأثناء امرأة بورقة مخترمة وشهادة بأنها تغسل الكلى مرتين أسبوعيا وتحتاج لشئ لله ، وسيكفيك الوقت لتسرد عليك تاريخ حياتها بأكمله ، وستظل تستمع لقصتها حتى ينتهي من عمله رجل طول بعرض تطوع من تلقاء نفسه لمسح سيارتك بخزقة قدرة دون أن يستأذنك ، لأن موافقتك من عندها ، لانعنى شيئا بالنسبة له ، فهو معبر العناية الإلهية لمهمة مقدسة لاحتياج لترخيص ولو حتى بنظرة استئذان سريعة . إنه مبشر مساوى بنظافة سيارات القاهرة وصاحب رسالة تنتهي مع انتزاع نصف الجنيه الأخير من جيبك .

وقد انسد الطريق مرة عند كوبرى الفجرى وجاءت وقفتى قرب سيارة سوزوكى نصف نقل جلس على حافتها الخلفية شاب نحيف زهقان . نظرت إليه من النافذة وهو يهر رأسه على لحن من راديو سيارتى ، وظلنا نتبادل الكلام والسجائر لنصف الساعة ، وعندما بدأت السيارات تتحرك كان قد حصل منى - لأن محمود ابن خالته محجوز في قسم السيدة غلط - على كارت توصية لضابط قريبي . وكان بجوارى ذات مرة ضيف أجنبى يزور القاهرة للمرة الأولى فلم تفارق الدهشة وجهه من هذه الونسة ، حتى وجدته يتفجر مقهقهقا وهو يشير إلى مواطن ينط مع الأتوبيس المتحرك كأنه مبنى خرسانة ثابت يهبطون منه ويصعدون إليه في أى وقت ويهدوء تام وهم غارقون في تأملاتهم الخاصة كأنهم لا يقومون بمعجزة و فضلت - بهزة رأس - أن أحسب ذلك في باب المديح والابتهار بقدر رأتنا فعدته بنمرة أبداع إذا طالت إقامته في القاهرة يحمل فيها شاب على دراجة خيزرا فوق رأسه ويرق سلحفا من بين كل هذه السيارات مشاركا في الونسة الشعبية العامة بجهد متميز .

القاهرة ونسة ساحرة من خليط من مختلف العصور والأفكار والأدوات والأنغام ، وهى تخفى مثل كل الأنغاز التاريخية الصعبة وجهها الحقيقي وراء كل هذا التنوع الأسر . ومع كل هذه الونسة التى تشبك فيها أحاديث حطط التليفونات في الهواء بالنقاشات على الأرض ، فان ثمة شارعاً مهجوراً لاتعرف الونسة طريقاً إليه . شارع لاتسمى فيه الأقدام .. ولايزوره أحد .. غارق في الهدوء والشجر كأنه ظل خافت لحقيقة غامضة ومجهولة . إنه شارع الشهداء ، بالقرب من السيدة عائشة حيث تقع " مقبرة الشهداء " الذين شاركوا في مختلف المعارك ضد إسرائيل بدءاً من حرب ٤٨ حتى حرب أكتوبر . إنهم رجال لم يحضروا هذه " الونسة " .. توقف الزمان عندهم لحظة القتال ، أغلقوا عيونهم للمرة الأخيرة على قصف المدافع ، راقدون تحت الثرى يتنفسون غبار الوطن وزيت البنادق والذبابات تجول أرواحهم ليلا بين الخنادق المهجورة مثل أشباح الرغبات . زر هذه المقبرة بشوارع " الشهداء " ، هناك .. يردد الوطن .. وحيدا .. تاما ، متوجها إلى مالا نهاية ، أبديا ، منتظلا إلى أعلى ، لايحتو عليه سوى السكون والظلال المرتجفة من أوراق الشجر .

ماذا يقول السياسيون الفلسطينيون عن اعلان الدولة الفلسطينية فى الرابع من مايو ١٩٩٩

فى افتتاح المؤتمر الدولى السابع حول «مستقبل القدس العربية» فى الدار البيضاء ، أكد الرئيس عرفات «عزم الشعب الفلسطينى على إعلان دولته المستقلة هذه السنة» . وأضاف بأن إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس هو حق مقدس ومشروع للشعب الفلسطينى ، أقرته كافة المواثيق والاعراف والشرائع والقوانين والقرارات الدولية ، فهو هدف لن يقبل شعبنا التنازل عنه ، أو التفريط به ، مهما كانت الصعاب والتحديات . وأشار إلى أن القيادة الفلسطينية تدرس وتتشاور مع الأشقاء والأصدقاء ، من أجل الوصول إلى صيغة تلبى تطلعات شعبنا ، وتحترم قرارات مجلسيه «الوطنى» و«التشريعى» وتساهم فى عدم حصول فراغ سياسى وسيادى وقانونى فى أرضنا» .

هذا وتنتشر فيما يلى مجموعة من المداخلات لمثلى عدد من الاجتهادات السياسية الفلسطينية ، حول إعلان الدولة السيادة فى الرابع من آيار ، هذه القضية التى باتت تستأثر باهتمام الرأى العام الفلسطينى والعربى والدولى .

حول تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة

صخر حبش

عضو لـ م. لحركة فتح

بداية لمرحلة جديدة

هزاد رزق

عضو المكتب السياسي لحزب الشعب
عضو المجلس المركزي الفلسطيني

لم يعد مهما الحديث كثيراً عن الحق الفلسطيني الناجع باعلان تجسيد الدولة ، سواء من الناحية القانونية أو ناحية الاعتراف الدولي ، أو التأكيد على وجود القومات الأساسية والعناصر الرئيسية لتجسيد الدولة ، سواء عنصر الأرض ، أو الشعب ، أو الحكومة.

أصبح الأكثر أهمية ، ونحن نقتررب من الموعد المحدد هو الحديث عن ماذا فعلنا من أجل تجسيد هذا الاستحقاق ؟ فالتصريحات حول قديمة التاريخ ، الذي تنتهي عنده قيود اتفاقيات أوسلو التي تحول دون إعلان تجسيد الاستقلال ، أصبحت متضاربة وأصبح التطلع الجماهيري لدعم هذه الخطوة مهزوزاً ، والثقة أصبحت مهددة عند الأكثرية لدرجة الانسحاب ، ومن هنا فإن على فصائل الثورة الفلسطينية وجميع الأحزاب والقوى التي تشكل إطار منظمة التحرير أن تلتف بشكل كامل حول المشروع الوطني ، الذي يشكل الجامع المشترك الأعظم للجميع ، وهو تجسيد الدولة المستقلة . ومن هنا فنحن نرى أن من واجباتنا الدفاع باتجاه القيام بواجباتنا سواء على المستوى الذاتي أو الموضوعي لتجسيد الدولة على الرغم من ضيق المدى الزمني . إلا أن العمل الجماعي من شأنه أن يحقق التحشيد الشعبي وفي مقدمة هذه الواجبات الاجراءات الهامة:

١- على اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الاجتماع العاجل في المكان والزمان الذين يمكنان كل أعضائها من الحضور لوضع أسس مخطط العمل المستقبلي خلال الأشهر المقبلة القادمة وحتى الرابع من أيار ١٩٩٩ .

٢- دعوة المجلس المركزي بعد انعقاد اللجنة التنفيذية لوضع مخطط عمل شامل

ضمن حدود السيادة الاسرائيلية . وحتى لا يتحقق ذلك ، ولا تتحول قضيتنا الوطنية ، إلى لعبة انتخابية إسرائيلية ، يضغظون علينا من خلالها ، لتأجيل إعلان سيادتنا على أرضنا ومقدراتنا ، فإننا ندعو إلى اعتبار يوم الرابع من أيار ، يوماً شعبياً نضالياً يحدد فيه القيادة والجماهير ، تمسكها بالدولة وهدف الاستقلال الوطني وعودة اللاجئين وتحريك الأسرى ، يوماً تنطلق فيه جماهيرنا من كل مدينة وبلدة وقرية ومخيم ، مدافعة عن الأرض ورافعة راية التحرير والاستقلال . إننا ندعو إلى تنظيم أوسع الاجتماعات والندوات الشعبية ، لصياغة خطة سياسية وتفاوضية تحدد الخطوط الحمراء ، التي لا يجوز تخطينها ، واعتمادها برنامجاً نضالياً يجرى تعبئة الشعب له وتنظيمه للدفاع عنه ، وللمطالبة بتحسين أدا ، السلطة وت تعزيز الديمقراطية الداخلية وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين لديها أو تقديمهم للمحاكمة وتصويب نهج التفاوض السابق وباحترام القواعد الديمقراطية في اتخاذ القرار بإعادة بناء وتفصيل هيئات منظمة التحرير الفلسطينية وفق هذه القواعد .

وحتى لا تكون عرضة للانزواء أو المساومة على حقوقنا المشروعة وفي تجسيد سيادتنا على أرضنا فإننا نقترح دعوة المجلس المركزي للاستعداد في أقرب وقت ضمن جدول أعمال من نقطة واحدة في الرابع من أيار ١٩٩٩ لاتخاذ القرارات والترتيبات الضرورية والتي ستصبح ملزمة على جميع الأعضاء . وبذلك نضمن أن يكرس الحق الفلسطيني بقرار فلسطيني بشكل قاعدة للحديث مع الجميع ، بما في ذلك داخل اسرائيل وبغض النظر عن الأوضاع الداخلية فيها .

لا شك أن الرابع من أيار ١٩٩٩ يمثل تاريخاً بالغ الأهمية على أجندة العمل الوطني الفلسطيني ، كونه يمثل موعداً لممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة على جميع الأرض الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧ بما في ذلك حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية المحتلة .

فيسوجب الاتفاقات المعقودة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية فإن الرابع من أيار ١٩٩٩ يعني الالتزام بتنفيذ جميع الاتفاقات المعقودة بغض النظر عن الأوضاع السياسية داخل إسرائيل ، كما يمثل الالتزام بالشريعة الدولية حيث إن هذه الاتفاقات لم تكن اتفاقات ثنائية وأن لها صفة الاتفاقات الدولية ، ويعني أيضاً الالتزام بالمبادئ الرئيسية التي انعدت بموجبها مؤتمر مدريد ، والتي جرت بموجبها المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية والتي اعتبرت مرجعيتها قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٢٤٨ .

ومن جانب آخر فإن تجاوز هذا التاريخ يعني من الناحية العملية نشوء فراغ يمكن للحكومة الاسرائيلية استغلاله بشكل يعيدنا إلى المربع رقم واحد أو بقاء الأوضاع على ما هي عليه الآن إلى أجل طويل .

وفي الواقع فإن الأهمية لا تكمن في التاريخ بحد ذاته وإنما في المضمون الذي يمثله هذا التاريخ ، وهو بسط السيادة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ومن هنا فإن الأهمية تتركز في المضمون .

نحن نعتقد أن الخطر الرئيسي الذي يواجه القضية الفلسطينية في الظروف الراهنة ، يكمن في السياسة الاسرائيلية للاحتلال الراهية لتحويل الحكم الذاتي المحدود ، إلى حل دائم ، ولتحويل المفاوضات من خلال نزاع مرجعيتها وحرف مسارها ، إلى مفاوضات حول تحسين الأحوال المعيشية والاقتصادية للفلسطينيين



ياسر عرفات

للمهمات الأثمة والضرورية من أجل تكريس حالة إجماع للفصائل والقوى المنظمة في إطار منظمة التحرير وخارجها.

٢- إجراء حوار وطني شامل يركز على تقييم الوضع الراهن واستخلاص الدروس من تجربة السنوات الخمس ، بما فيها من إيجابيات وسلبيات وللوصول إلى موقف واضح ومحدد في إطار إجماع وطني شامل حول طريقة التعامل مع القضايا العالقة، وخاصة قضايا الحل النهائي انطلاقاً من المرجعية الشرعية والقانون الدولي الذي يرتكز إلى قرارات الأمم المتحدة ، سواء المتعلقة بالأرض) فسرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٢٣٨ ومسبداً الأرض مقابل السلام ، أو المتعلقة بحق إقامة الدولة المستقلة القرار ١٨١ (أو المتعلقة بالقدس كجزء لا يتجزأ من الأرض المحتلة) القرار ٢٥٣ (أو المتعلقة بحق العودة للاجئين والتنازح) القرار ١٩٤ والقرار ١٢٣٧ أو المتعلقة بالاستيطان ، عدم شرعيته واعتباره عقبة في طريق السلام) القرار ٤٤٦ والقرار ٤٥٢ (إضافة إلى عشرات القرارات المتعلقة بهذه النواوين الصادرة عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

٤- على السلطة الوطنية ممارسة صلاحياتها قبل انتهاء المرحلة الانتقالية والاتفاق ، وذلك لتجسيد الديمقراطية الشعبية على إجراء انتخابات للحكم المحلي في المجالس البلدية والقروية ، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في التشديد الجماهيري لدعم الاستقلال الوطني ودولة المؤسسات المرتقبة.

٥- التطبيق التدريجي للسليم لقانون الخدمة المدنية ، ووضع اللوائح التنفيذية الضرورية لتطبيق القانون وتأمين الأموال اللازمة لذلك بحيث يشعر المواطن بجديّة التزامه والتكامل بين السلطتين التشريعية التنفيذية ، وبما ينهي حالة الإحباط التي يفرسها سوء الإدارة على المواطنين والعاملين

في أجهزة الدولة ، والتي تصل إلى حد الابتزاز عبر الاضرابات وخاصة في صفوف المعلمين والأطباء ، وهو الأمر الذي لا يقف عند حد آلاف المواطنين وإنما يدخل إلى كل بيت فلسطيني ويشمل الملايين من أبناء الشعب.

٦- إن الحديث عن الإجماع الوطني .. والحوار الوطني وتوسيع رقعة هذا الحوار ليمتد مظلة منظمة التحرير ومشروع الدولة القادمة وتغطي مفهوم التعددية السياسية وتكرسها. هذا الحديث يتطلب مهادرة السلطة بالانفراج عن جميع المتعطلين لأسباب سياسية والذين لم يرتكبوا أي جرم يمس سيادة القانون. إن من شأن هذه الخطوة أن تعمق مفهوم الوحدة الوطنية . وترسخ الإجماع على الثوابت وتحول دون الأعمال الانتقامية التي يمكن أن تدفع بعض المفاشرين للقيام بها والتي من شأنها أن تقوى موقف تنفياها الانتخابي وتفرس عودته للتحكم في مصير المنطقة من جديد.

٧- وضع حد للتشتت من الوضع الاقتصادي العام الذي يعاني منه شعبنا والذي يتوافق مع حالات من البذخ والاهدار المالي في بعض مشاهد الحياة الخاصة داخل السلطة وحول بعض رموزها . وخاصة ذوى النفوذ في ترسيخ العقود التجارية والوكالات الخاصة التي أصبحت مثار قلق جماهيري حول غياب الحساب والعقاب. وهو الأمر الذي يفتح الأبواب أمام القوي المعادية لتصحيح الأخطاء والمتاجرة بعبوات الفساد وغيبات الشفافية والمحاسبة ، وإلى آخر هذه المعروفة الهادفة إلى تكريس الإحباط الشعبي.

٨- المباشرة في الترميم على استكمال بناء المؤسسات الفلسطينية وتجسيد الهيكلية الإدارية بما يتناسب مع متطلبات إقامة دولة القانون والمؤسسات بما فيها مؤسسات المجتمع المدني والبيروقراطي.

٩- الاقتصاد الكامل على مستوى التنظيمات والمؤسسات الجماهيرية لمواجهة كل الاحتمالات الناجمة عن ردة الفعل الاسرائيلية. وخاصة ما يقتضيه موضوع الدفاع عن المكتسبات التي تحققت على الأرض ومساكنها من أي عدوان اسرائيلي محتمل ، والدولة المنشودة لا يعني إعلان تجسدها إعلان حالة الحرب كما يتخوف البعض فهي دولة من أجل السلام ، وهي مفتوحة للسلام ما دامت تحقق العدالة والشمولية مع سلام المنطقة بأسرها ، سلام الشحان ، وهي جاهزة للدفاع عن وجودها وعن سلامها الفلسطيني الراض للعدوان والتصدى له بباردة لا تلين وعزيمة لا تستعين ، وإنها لثورة حتى النصر.



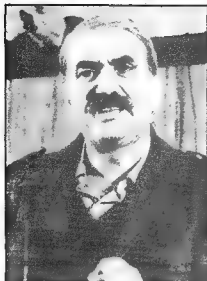
* حيدر عبد الشافي

تمديد المفاوضات والاعتراف بحق تقرير المصير

أنا مع تأجيل هذا الاعلان ، ومع أن تعلن التساهة عن وقف المفاوضات ، مع تأكيدنا على الالتزام بإبدأ السلام ، وربط استئناف المفاوضات بشوقف إسرائيل عن انتهاكاتها وتجاوزاتها ل(الاستيطان ، المصادرة ، القدس) وكل الانتهاكات التي تدور في حدود الأراضي المحتلة عام ٦٧ . وربطها أيضا بـ اعتراف إسرائيل الرسمي بحقنا ، علنا ، وفي قيام دولتنا وتقرير مصيرنا.

إن نهج القيادة وفودها لا يمكن أن يؤول إلى شيء ، كما أن العملية التفاوضية الراهنة فاقدة للمصداقية ولن تحقق شيئا ومن الأولى أن تركز القيادة على ترتيب الوضع الداخلي والقبال للتفجير ، فأى انهيار في الجبهة الداخلية سيمهد الطريق لإسرائيل للعبث في مستقبلنا ، خاصة وأن العنف طريق سهل للناس.

أنا أوافق على تمديد المفاوضات إذا ما التزمت إسرائيل ، واعترفت بحقوقنا الوطنية وأوقفت عمليات التهويد ، والمصادرة والاستيطان.



جودح هيش

استحقاق ٤ مايو ١٩٩٩ والموقف المطلوب

عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

عبد الرحيم ملح

لرحلة ما بعد انتهاء العمر الزمني لاتفاقات أوسلو في ٩٩/٥/٤ ، وتستند لمراجعة سياسية جادة ، ولوقف التفاوض على أساس من قيود وإملاءات هذه الاتفاقات ، بالخروج من الاتفاقات ذاتها ونجاورها ، والتوجه لترتيب البيت الفلسطيني ، وإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني ، كمشروع تحرري كفاحي، وبناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية حقيقية ، ووصل ما انقطع مع أشقائنا العرب، من أجل أن تعمر القضية الفلسطينية قضية قومية للعرب جميعا ، وبهذا الإطار يتم الاعلان عن قيام دولة فلسطين المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس كشأن فلسطيني خاص، وفق لشعبنا بتقرير مصيره ، باستنادا لوثيقة الاستقلال ، التي اقراها المجلس الوطني الفلسطيني عام ٨٨ ، وبهذا الفهم بشكل إعلان قيام الدولة الفلسطينية رابعة وطنية وكفاحية ، بولس اعتمادا لواقع الحكم الإداري الذاتي تحت اسم الدولة الفلسطينية ، أو مدخلا لحلحل قديم عصر المازق القائم، على حساب حق الشعب الفلسطيني بالاستقلال الوطني الحقيقي وبالسيادة الوطنية.

وأن يتركز النضال الوطني الفلسطيني على مختلف الجبهات ، على قضية الأرض ومضمون الدولة وسيادتها الكاملة ، وبأن الوقت يتم التوجه للمجتمع الدولي ، من أجل تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والتي تضمن لشعبنا حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

السنوات الخمس الماضية ، وأعطت الحياة كلفتها فيها ، وبالتالي لم تعد مشروعا سياسيا اقتراضيا ، يحتمل الجدل والنقاش. وثانيهما : إننا على أبواب مرحلة جديدة ، وفرصة سياسية كبرى في ٩٩/٥/٤ ، والسؤال هل نحولها إلى فرصة للخروج من المازق السياسي والدوران في فلكه أم لا. ومن أجل عدم الاستمرار في عملية درجة كرة الثلج أو الدوران في دائرة النار وبهدف وضع أقدامنا في بداية الخروج من هذا المازق ، فإن نقطة البدء هي رفض التمسيد للاتفاقات الجارية ، مهما كانت الدواعي والمسيبات التي تدفع بهذا الاتجاه ، ووضع حد سياسي فاصل بين مرحلة أوسلو ، ومرحلة ما قبل ٩٩/٥/٤ وما بعدها على كل المستويات. وينطبق هذا الأمر على المؤسسات التي ارتبطت بالاتفاقية ، وبشروطها والمجلس الفلسطيني بشقيه التشريعي والتنفيذي ، فمدة انتدابها زمنيا في هذا التاريخ ، والتمسيد لها ، والشروط الطامة المفروضة عليها ، ستعني الموافقة الضمنية والعملية ، على التمسيد السياسي لاتفاقات أوسلو ، وهذا يستجيب للسياسة والمطالب الاسرائيلية ، التي عبر عنها شارون عندما قال: دعونا نتفق على القضايا الاقتصادية والمياه ، ونفقد التفاوض على باقي القضايا «القدس» «اللاجئين المستوطنات الحدود» .. «ولو طلب الأمر عشرين عاما من التفاوض.

في ظل كل هذه النتائج ، وما يحيط بنا من مضاطر واستنادا للوقائع القائمة ، ولتطلعات شعبنا الوطنية نحو الحرية والاستقلال ، فإن المطلوب هو إعادة تقييم مسشرولة وصداة للوضع الفلسطيني بكافة جوانبه ، وبخاصة لتجربة العملية السياسية الجارية منذ خمس سنوات، وبهدف الاتفاق على رؤية واستراتيجية فلسطينية جديدة ،

في ٩٩/٥/٤ ينتهي العمر الزمني والاقتراض لاتفاقات أوسلو ، بشقيها الانتقالي ، والنهائي حيث كان المفترض أن يبدأ التفاوض على القضايا النهائية في الماروز ، وفق ما توقع أصحاب اتفاق أوسلو من الطرف الفلسطيني ، أن يصلوا إلى تسوية متفق عليها لجعل قضايا الصراع مع العدو المحتل ، وبالتالي أن يتم الاعلان عن قيام الدولة الفلسطينية ، كنتيجة للعملية السياسية التفاوضية . ولكن حسابات البشير الفلسطيني ، اختلفت عن حسابات الحفل الاسرائيلي ، ولم يكن ممكنا حدوث غير هذا . وها نحن الان بعد خمس سنوات من التوقيع على اتفاقات أوسلو ، والوقائع القائمة والنتائج المحققة ، نتحدث عن نفسها ، وهي أفضل جواب على خطأ هذه السياسة وعلى نتائجها المدمرة.

لقد راهنت السلطة الفلسطينية على الدور الأمريكي ، وبعض الأطراف الاسرائيلية ، وأحسن النوايا بهم ، ووضعت بيضها في سلة هذا الزهراء وتوقعت أن تكافأ على سياساتها هذه . وفي مجرى تنفيذ الاتفاقيات قدمت التنازل تلو الآخر ، استجابة للمفروض والمطالب الاسرائيلية الأمريكية ، فوصلت وأردت شعبنا للمازق المحتم.

وبدون الخوض في تفاصيل النتائج السلبية لاتفاقات أوسلو ، وما أخفخته من انقسام في صفوف الشعب الفلسطيني ، ومن أضرار سياسية فادحة على أكثر من مستوى وصعيد ، لأن ما نواجهه اليوم ، لا يحتمل السجال الطويل ، بين إثنين هي السياسة الأفضل ، التي كان على الشعب الفلسطيني اتباعها قبل التوقيع على اتفاق أوسلو ، لسيبي .

أولهما : إننا اخترنا هذه الاتفاقات في

الخيار الوطني.. في مواجهة ٤ مايو



نابف حواتف

قيس عبد الكريم

عضو المكتب السياسي للجهفة
الديمقراطية لتحرير فلسطين

هو الأواضى الذى يعترف المجتمع الدولى بهويتها الفلسطينية فى أكثر من قرار لجلس الأمن صدرت بعد عام ١٩٨٧.

المغزى السياسى لإعلان السيادة هنا ينطوى على نقض جميع الاتزامات التى تنتهك من سيادة دولة فلسطين على أراضيهما بما فى ذلك الاتزامات التى تضمنتها اتفاقيات الحكم الثانى، وهكنا فإن هذا الإعلان هو بمثابة تحديد للاستيلاء السياسى والنضالى مع الاحتلال وتجاوز للاتزامات الموجهة التى يفرضها اتفاق أوسلو ومدخل للحرر من قيوده وإملاءاته.

إن مجابهة ردود الفعل الإسرائيلية العدوانية المترتبة على هذا الإعلان وتوقيع مقررات مجابهة يتطلبان إعدادا جادا لتأمين مستلزمات الصمود وتوحيد الصف الفلسطينى والتعبئة الشاملة لطاقت الشعب . ولكن غياب هذا الإعداد يعزز الشكوك الراهنة لدى أوساط وأسماء من الرأى العام من أن التلويح بشعار إعلان الدولة من قبل رمز السلطة ليس أكثر من موقف كلامى تكتيكى يهدف إلى الضغط على مجرى المفاوضات الراهنة مع إسرائيل إلى تفضيل وتخدير الرأى العام الفلسطينى وتوقيع معارضته للاتفاقيات الموجهة المعقودة.

تتعزز هذه الشكوك أكثر فى ضوء استمرار السلطة فى التمسك من جانب واحد بالاتزامات الموجهة التى تضمنتها اتفاق وأى بلاتشين بالرغم من تجميد إسرائيل لتنفيذ الاتفاق من جانبها. ذلك أن هذا الاتفاق بما تضمنه من أسلطات أمنية مهينة ، يهتق التقسيم فى الصف الفلسطينى ويحيط التعبة الشعبية للضرورة للوهض بخيار إعلان السيادة وتأمين مقومات مجابهة.

وبما تجميد موعدا لانتخابات إسرائيلية مبكرة ، بعد أيام قليلة من موعدها استحقاق ٤ أيار ، يشكل أربعة جديدة لدى بعض الأوساط فى النخبة الحاكمة الفلسطينية للدعوة إلى طى صفحة إعلان الدولة فى آيار بحجة أنه سيشكل ورقة بيد تنهالها لضممان إعادة انتخابه. والحال إن العكس هو الصحيح . إن التلويح نحو تجاوز موعدها ٩٩/٥/٤ والتعميد للمفروح للمرحلة الانتقالية هو الذى سوف يعزز منطق تنسايها وقدرته على إقناع الناخب الإسرائيلى بأن سياسسته

فى الرابع من أيار ١٩٩٩ يقف الشعب الفلسطينى أمام استحقاق خطير بحلول الموعد الزمنى المستعرض لنهاية المرحلة الانتقالية ومفاوضات الوضع الدائم حسب اتفاقيات أوسلو . وتنبع خطورة هذا الاستحقاق من أن تجاوز ذلك الموعد بالتعميد للمرحلة الانتقالية ينطوى على خطر تكريس الحال الانتقالية القائم على الحكم الثانى وتحويله إلى حل دائم، إن التعميد يعنى التسليم ضمنا أو صراحة بأن الترتيبات الانتقالية التى بنص عليها اتفاق أوسلو، ويحدد أبعادها الزمنى بخمس سنوات ، سوف تبقى قائمة ، بكل ما تنطوى عليه من قيود وشروط موجهة إلى أن يتم التوصل عبر المفاوضات إلى اتفاق بشأن قضايا الوضع الدائم، وبهذا التسليم يصبح بإمكان إسرائيل أن تظل بالمفاوضات إلى أمد غير محدد وأن تحافظ مكونا على ترتيبات الحكم الثانى المفترض أن تكون انتقالية لتحويلها إلى الوضع إلى ترتيبات دائمة.

إن رفض التعميد للمرحلة الانتقالية هو المطالب الرئيسى الذى يبنى التأكيد عليه ونحن نقف من استحقاق ٩٩/٥/٤ فى المقابل، ما هو إذن الخيار المتاح لمواجهة هذا الاستحقاق؟ لقد تم إعلان قيام دولة فلسطين من قسبل المجلس الوطنى فى الجزائر فى ١٩٨٨/١١/١٥. ولكن بعد إعلان الجزائر جاء توقيع اتفاق أوسلو ، واتفاق أوسلو هو تعليق أو تجميد لمفعول إعلان الاستقلال بقدر ما يتصلق الأمر بمسرياته على الأرض الفلسطينية ، بموجب اتفاق أوسلو ارتضت القيادة الرسمية لمنظمة التحرير أن يتخذ وجودها على أرض الضفة الغربية وغزة صيغة الحكم الذاتى محددا للصلاحيات لا صيغة الدولة ذات السيادة ، وذلك لفترة مؤقتة تمتد خمس سنوات.

عند انتهاء هذه الفترة المؤقتة يصبح مطلوبا إنها التعليق لمفعول إعلان الاستقلال وهنا لا يتطلب إعلان قيام الدولة من جديد ، بل هو يمكن أن يتخذ صيغة إعلان سيادة دولة فلسطين على أراضي الضفة ، بما فيها القدس وقطاع غزة حتى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧

القائمة على التعنت ورفض الأمر الواقع بالقوة وسطوة الاحتلال هي وحدها التى تمنحنا فى خفض مستوى توقعات الفلسطينيين (على حد تعبيره) وفى إعدام خياراتهم.

إن الحدث الجارى اليوم من تأجيل إعلان الدولة مقابل ضمانات إسرائيلية أو دولية هو فى المقابل تأجيل الجارى اليوم من تأجيل إعلان الحكومة الإسرائيلية من هو مستعد لتقديم لمن مقابل تأجيل الإعلان . وكذلك هو الحال فى واشنطن . أما الضمانات الأوربية فهى لا تعنى التكتير خصوصاً إنها تكرار لمرقف أودوى معروف ومعلن بصيغ متعددة أكثر من مرة منذ عام ١٩٨٨.

لم يصد فصلنا عن موعده الرابع من أيار سوى أسابيع قليلة . وعلمنا أن نحلر من مفيدة تجاوز هذا الموعد ليهب ، كغيره من محطات تنفيذ اتفاقيات أوسلو ، موعدا «غير مقدس» . ونحن ، من موقع المعارضة لهذه الاتفاقيات ، ندعير إلى بناء إجماع وطنى على ضرورة رفض التعميد للمرحلة الانتقالية لما ينطوى عليه هذا الخيار من كارثة لشعبنا وحركتنا الوطنية . ومن هنا الموقع نحن ندعير إلى برنامج بديل ملموس: الرد على التجميد الإسرائيلى لاتفاق يورلف فلسطينى جرى بعلن تعليق الاتزامات التى يلجها الاتفاق على الجانب الفلسطينى ، وإلغاء كافة الإجراءت التى أخذت مؤخرًا تنفيذها لهذه الاتزامات ، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين من مسجون السلطة والتوجه نحو حوار وطنى جاد وشامل يهدف إلى إعادة ترتيب البيت الفلسطينى واستعادة وحدة الصف والاتفاق على خطة عمل مشتركة لاستنهاض وتعبئة طاقت الشعب وتأمين مستلزمات الصمود لمواجهة استحقاق الرابع من أيار بإعلان سيادة دولة فلسطين على الأراضى المقترف بها دوليا أرضا فلسطينية ، بما فيها القدس العاصمة.

تقريب البيت الداخلي الفلسطيني.. وإعلان الدولة

**الأمين العام للاتحاد
الديمقراطي الفلسطيني «هذا»**

صالح رأفت



باسم رأف

الفلسطينية في احترام هذا الموعد والتسليم
الحازم به كموعده نهائي للفترة الانتقالية
وبأنها تجري الاستعدادات الداخلية لتجديد
إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الرابع
من أيار المقبل ومواجهة استحقال هذا الموعد
المقدس على جميع الأصعدة.

إن مسألة الاعلان عن تجسيد إقامة
الدولة الفلسطينية المستقلة على جميع
الأراضي الفلسطينية التي احتلت في عدوان
عام ٦٧ وعاصمتها القدس العربية في نهاية
المرحلة الانتقالية بالاربع من أيار المقبل يجب
أن تبقى موضوعا داخليا فلسطينيا وعدم
إخضاعها لحسابات الانتخابات الإسرائيلية،
لأن أي تأخير من الجانب الفلسطيني للمرحلة
الانتقالية وتجاوز الرابع من أيار دون الاعلان
عن إقامة الدولة الفلسطينية يعني، سقوط
هذا الاستحقاق بدون أي مقابل وتكريسا
للسوق الاسرائيلي أنه «لا توجد مواعيد
مقننة» في الانتخابات الفلسطينية
الإسرائيلية وأن أي أرجاء «لاعلان الدولة تحت
خشية استغلال نتائجها الاعلان كقوة رابحة
قد تكسبه الانتخابات سيهيئ ببساطة التسليم
بوقف تنتهاهو وشاؤون بأن المرحلة الانتقالية
ستبقى مفتوحة ومن الممكن أن تستمر مفاوضات
الحل النهائي لمدة عشرين سنة أخرى وخاصة أن
الاستطلاعات الأخيرة في إسرائيل تشير لتعاود
بين بلاك وتنتهاهو في صفوف النخبين اليهود

لتمديد المرحلة الانتقالية وتأجيل الاعلان عن
قيام الدولة الفلسطينية المستقلة إلى موعد
آخر بعد الرابع من أيار المقبل ، وقبلنا نهائات
الصانع على القيادة الفلسطينية من قيادة
حزب العمل والوسط وبعض الأحزاب الأخرى
في إسرائيل وكذلك من الرئيس كلينتون
وبعض الأطراف الأوروبية والعربية تطالب
بتحديد المرحلة الانتقالية لفترة مفاوضات الحل
النهائي وبعدم الاعلان عن قيام الدولة
الفلسطينية في الرابع من أيار وتأجيل ذلك
إلى موعد آخر يتم الاتفاق عليه مع الحكومة
الإسرائيلية واكتفى بتنياهو والتعهدات
بأنه سيرد على إعلان الدولة بضم معظم
أراضي الضفة الغربية لإسرائيل ورفض
الاقترحات التي تقدم بها أحد أبرز قادة حزب
العمل يوسي بيلين» أن تعلن حكومة تنتهاهو
استعدادها للاعتراف بالدولة الفلسطينية إذا
تم التوصل إلى اتفاق دائم «وبأنها ستستحب
من ٥٠٪ من الضفة الغربية حلال تطبيق
اتفاق «واي ريفر» وذلك قبل التوصل لاتفاق
الدائم.

إن أصحاب المصالح الموجهة للقيادة
الفلسطينية لتمدديد المرحلة الانتقالية وتأجيل
إعلان الدولة ولم يقدموا حتى الآن أي بدل
لصالح الجانب الفلسطيني ملزم رسميا
للحكومة الإسرائيلية الحالية والمقبل ، وإن
الدعوات الصادرة عن القيادة الفلسطينية
للأطراف الدولية من أجل احترام الرابع من
أيار المقبل كموعده لانتهاء الفترة الانتقالية لن
يلقى إذا صاغية بدون أن تتلمس الأطراف
العربية والدولية والإسرائيلية جدية القيادة

حددت اتفاقية أوسلو «اعلان المبادئ» وكذلك
ما أعقبها من اتفاقيات انتالية بما في ذلك مذكرة
«واي ريفر» الرابع من أيار عام ٩٩ موعدا نهائيا
للمرحلة الانتقالية والمفاوضات الحل النهائي ونصت
الاتفاقيات على ضرورة التزام الجانبين الاسرائيلي
والفلسطيني بعدم القيام بأعمال أحادية الجانب
قبل الرابع من أيار ، فقد تلحق الضرر
والإحراج بمصير قضايا مفاوضات الحل
النهائي «القدس» اللاجئين بالمستوطنات
الحدود .. إلخ والتزام الجانب الفلسطيني
بذلك، وما زال يعلن احترامه لتعهداته بعدم
الاعلان عن إقامة الدولة الفلسطينية قبل
الرابع من أيار المقبل ،وفي ذات الوقت يؤكد
تمسكه بكون هذا الموعد نهاية المرحلة الانتقالية
«والتي مدتها خمس سنوات بينما انتهك
الجانب الاسرائيلي تلك الاتفاقيات وكشف وما
زال من أعماله أحادية الجانب غير الشرعية
في تهويد القدس ومصادرة الأراضي
الفلسطينية وتوسيع الاستيطان اليهودي في
الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبعدم إقدام تنتهاهو على تجسيد اتفاق
«واي ريفر» ووقف عملية إعادة الانتشار
والانسحاب من أرض في الضفة الغربية
وإقرار الكنيست الإسرائيلي حل نفسه وإجراء
انتخابات مبكرة تعددت الأحزاب الصهيونية
الكبرى لتمديد موعد الرابع عشر من أيار
المقبل لإجراء الانتخابات وذلك لتجاوز
استحقاق الرابع من أيار بدون تقديم أي
التزامات إسرائيلية رسمية جديدة للجانب
الفلسطيني ولاخضاع القيادة الفلسطينية
لسلسلة من الضغوط الإسرائيلية والدولية

الابعاد المحلية والاقليمية والدولية

الأمين العام لجبهة النضال الشعبي



بخمس سنوات ، تبدأ مع استكمال الانسحاب في قطاع غزة ومنطقة أريحا .

إن التعاطي فلسطينيا مع استحقاق الرابع من ايار ، ينبغي أن ينطلق أساسا من حسابات تستهدف تجسيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرضه ، وإقامة دولته المستقلة ، ولا يجوز اخضاع هذا الأمر لأي اعتبارات تكتيكية وتفاوضية ، من الممكن أن تؤدي إلى تقيد المرحلة الانتقالية تحت ذرائع ومبررات تتصل بالانتخابات الإسرائيلية والتي جرى تجميد مرعدها لهذا الغرض ، والازعم بعدم إعطاء فرصة لتتباير لاستغلال الخطورة الفلسطينية وتوظيفها لإعادة انتخابه مجددا لرئاسة الحكومة الإسرائيلية المقبلة .

إن الاستجابة للتصديقات والضغوطات الأمريكية والتصالح مع بعض الأطراف الصديقة والشقيقة حول تأجيل تجسيد قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ، أمر ينطوي على العديد من المخاطر التي تهدد مصالح الشعب الفلسطيني الراجحة والمستقبلية ، حيث ستتحول المرحلة الانتقالية إلى نهائية ، وبدلا من أن يقوم الشعب الفلسطيني بممارسة حقه بتقرير مصيره ، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، سيظل خاضعا لاتفاقيات محدودة تنفذ القدرة على تحقيق تطلعاته الوطنية ، وإن تجرئة خمس سنوات من المفاوضات ومجمل الاتفاقيات تشكل برهانا ساطعا على اعتماد المصداقية والثقة بالمسيبة الإسرائيلية والرعاية الأمريكية لها .

وينبغي النظر أيضا إلى استحقاق الرابع من ايار بكل ابعاده المحلية والاقليمية والدولية ، بوجزائه القانونية والسياسية . فإذاعا بأمر إعلان الدولة الفلسطينية وتجسيدها ككيان يحقق تطلعات الشعب الفلسطيني ، ستجد انفسنا أمام حقيقة بأن هذا الاعلان ليس جديدا حيث قمنا باعلان الدولة في المرة الأولى عام ١٩٨٨ ، بما شكل بعد ذلك نقطة تحول في القضية الفلسطينية محليا واقليميا ودوليا ، والذي اعترف بها ما يزيد عن ١٢٤ دولة في جميع أنحاء العالم . وبعض النظر عن المفارقات ، فمقد اختلقت

ان الاقتراب الزمني من شهر أيار القادم ، بدأ يشير معه وبشكل حقيقي تساؤلا عذتتعلق جميعها بالمجرى المرتبط بالاربع من أيار هذا التاريخ الذي سيشكل نقطة تحول جوهري في مجرى الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي ، من جهة : والذي سيؤثر على مستقبل قضية الشعب الفلسطيني من الجهة الأخرى باعتبار أن اتفاقية اعلان المبادئ والتي عرفت باتفاقية أوسلو ، أشارت ويوضح إلى انتهاء تطبيق وتنفيذ كافة قضايا المرحلة الانتقالية حتى الرابع من ايار ١٩٩٩ ، وتكون المفاوضات قد استندت خلالها كافة قضايا الحل النهائي ، لكن كان واضحا منذ البداية وحتى الآن ، بأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لم عمدت إلى سياسة الماطلة والتسويف ، بهدف ترحيل قضايا المرحلة الانتقالية لتصبح هي ذاتها محصورا بمفاوضات الحل النهائي بمعنى الإبقاء على الحكم الذاتي باعتباره الحل النهائي .

ومن هذا المنطلق عاجلت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مواقفها ومارست سياسة التصلب والتعنت ، ولدرجة استطاعت فيها حكومة نتنياهو المتطرفة ادخال مجمل الاتفاقيات لنف مظلوم وأمازق جدى . وضعت بوجهه القيادة الفلسطينية أمام مواقف صعبة ، يوما زاد الأمور تعقيدا أن القيادة الفلسطينية بدأت طيلة الفترة النصرية إلى تقديم سلسلة من التنازلات دفعت الطرف الإسرائيلي إلى التمسك بسياسة التعنت والصلاف .

على أية حال أنه من المهم جدا الإشارة إلى استحقاق الرابع من ايار باعتباره موعدا تنهت معه المرحلة الانتقالية ، فهو لا يشكل موعدا فلسطينيا وحسب ، تتحدد بفعل الإرادة الفلسطينية وإثقا هو نتاج لاتفاق ثنائي اكتسب الصبغة الدولية من خلال توقيع عدد من الدول العربية والأجنبية عليه وعلى مقعدها الولايات المتحدة الأمريكية ، وروسيا راعيا المفاوضات وأيضاً اعتماد وثائقه في الأمم المتحدة ، ويستهدف تطبيق قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ في نهاية المدة التي حددوها

ويبقى احتمال فور نتباير قائما .

إن المصلحة الوطنية الفلسطينية العليا تتطلب التمسك بالاربع من ايار المقبل كموعد لانتهاء المرحلة الانتقالية وعلى القيادة الفلسطينية مفاداة حالة التردد والمباشرة في الاستعداد على الصعيد الداخلي الفلسطيني والتحرك على الصعيدين العربي والدولي من أجل توفير الدعم والاعتراف بالخطوة الفلسطينية التاريخية باعلان تجسيد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في الرابع من ايار المقبل ، وعدم الانسحاب للتصالح الإسرائيلي بتأجيل الاعلان خشية من استغلال نتباير للاعلان ، لأنه سيحوّل في حملته الانتخابية استغلال مسألة الدولة الفلسطينية سواء تم الاعلان عنها في مطلع أيار أو تم تأجيل ذلك ما بعد الانتخابات ، فالمسألة بالنسبة لنتباير ليست مبررة قيام الدولة بل معارضة الفتح من ناحية المبدأ حيث سيبقى جوهر موقفه أثناء وبعد وفات سيادة .

ان الأشهر القادمة هي فترة زمنية هامة للشعب الفلسطيني وقصته الوطنية وعلى القيادة الفلسطينية مفاداة حالة الانتظار وإبقاء جميع خياراتها مفتوحة واستثمار الفترة الزمنية وما قبل الانتخابات الإسرائيلية لغرض حقائق جديدة لصالح الشعب الفلسطيني سوا ، بالعمل خلال الأشهر القادمة من أجل إعادة ترتيب البيت الداخلي الفلسطيني ومحصنه من خلال تحقيق أوسع وعدد وطنية فلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيل مؤسساتها الرسمية وتطوير عملها وتوسيع قاعدة الائتلاف الوطني للحكومة الفلسطينية الحالية من القوى السياسية المستعدة للمشاركة وتقلص عددها وتطوير عملها والاستعداد الجدي لتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في نهاية المرحلة الانتقالية في الرابع من ايار المقبل والتحصين الكامل للمفاتيح لمفاوضات الحل النهائي والمفترض أن يتم استئنافها بعد الانتخابات الإسرائيلية وذلك من خلال تشكيل الطواقم واللجان الضرورية من القيادات والكفاءات الفلسطينية من داخل فلسطين وخارجها ودعوة القوى السياسية للمشاركة بفعالية بهذه العملية التحضيرية لمفاوضات الحل النهائي ، وتكتيف حركتها على الصعيدين العربي والدولي لغعد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة قبل الرابع من ايار المقبل من أجل اقرار صيغة مازعة لجعل الأمن وإسرائيل لتنفيذ الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية وتطبيق قرارات الشرعية الدولية وخاصة قرارات ٢٤٢ و ٣٣٨ و ١٩٤ الخاصة بالقضية الفلسطينية ودعم حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس العربية .

اعلان الدولة ليست ورقة اعلامية

عبد الله حوراني

رئيس المركز القومي
للدراسات والتوثيق



الأوضاع حالياً عما كانت عليه عام ١٩٨٨ ، ووفق القانون الدولي لإنشاء أو قيام الدول مستند أن ذلك ينطبق علينا تماماً «الأرض الشعب الحدود» بالقيادة السياسية».

وأما فيما يخص الجوانب السياسية ، فهذا ما ارتبط تماماً باتفاق أوصلو التي وقعتها قيادة م. ت. ف مع حكومة إسرائيل السابقة وبمعضور قيادة عالمية وترتيق دولي.

لكن الشيء المؤسف حتى الآن أنه رغم التصريحات والمواقف العلنية لأم. ت. ف) والسلطة الوطنية الفلسطينية تحول استحقاق الرابع ، إلا أنه لم يتم تجسير التخصيصات والاستعدادات العملية لمواجهة هذا الاستحقاق رغم تقديرنا بأن خطوة فلسطينية جديده وغير تكتيكية تهدف فعلاً إلى تجسيد القوى والطاقت لمواجهة هذا الاستحقاق من شأنها جذب قوى سياسة تاريخية وفاعلة في ساحة العمل الوطني الفلسطيني إلى دائرة الحوار. باعتبار أن تحقيق وتجسيد حلم الدولة الفلسطينية المستقلة بشكل نقطة تقاطع لبرامج كافة القوى والفصائل في الساحة الفلسطينية وهذا سيسمح نفسه بشكل تلقائي ، على ضرورة إيلاء الوضع الفلسطيني أهمية خاصة لادخال الإصلاحات والتعديلات الديمقراطية على مؤسسات م. ت. ف والسلطة الوطنية الفلسطينية ، بما يخدم حقوق الشعب الفلسطيني ويصون حرمة وكرامته في ظل سيادة القانون.

ومن جانب آخر سيستوى القدرة على التحرك والنشاط الدبلوماسي على الصعيد العربي والدولي لنيل التأييد والدعم لهذا الاستحقاق.

والأهم من كل ذلك ، أن التحرك الفلسطيني الجدي ، والعمل على ترتيب الأوضاع الداخلية ، وفي مقدمة ذلك دعوة المجلس المركزي الفلسطيني للاتحاد بصفته كمحضر جيد وعضو على مستوى اللجنة التنفيذية للخروج بموقف فلسطيني موحد لمستطيع مراجعة كافة الاحتمالات والتوقعات التي تستشأ كبريات فعل أكيدة من الطرف الإسرائيلي بما في ذلك المراجعة العسكرية . إن نظرة متعمقة لحمل هذه الأبعاد والمخاطر المحتملة تؤكد على ضرورة تعاطي القيادة الفلسطينية بكل جدية مع استحقاق الرابع من أيار وما يتطلبه ذلك من عمل دؤوب وتوفير الامكانيات والاستعدادات اللازمة لجعل يوم الرابع من أيار موعداً لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأرض الفلسطينية.

حول فسرط الأرض، هل هذه النسبة الضمنية التي تقوم عليها السلطة تكفي لاقامة دولة، أم أنها ستشكل نوعاً من العوائق والارتباطات ، والالتزامات المحلية والخارجية وحتى من حيث الانتماس في الشؤون الداخلية ، تشكل عائقاً جديداً أمام استكمال الحصول على أراضي الضفة والقطاع . وبالتالي يجب أن يظل المجهود منصباً نحو تحقيق الانسحاب الإسرائيلي ، وإلا نشغل بالجزئيات ، لأن الأرض أهم من السلطة.

والشرط الثاني الذي يجب توافره هو السيادة ما قيمة أن نعلن دولة طالما لا يمكننا بسط السيادة عليها ، سواء السياسية أو الاقتصادية ، والحركة والتنقل ، أو الدخول والخروج ، أو حتى الأجواء والبحر ، هذا ما يجب توافره قبل التفكير في إعلان الدولة.

وهذا الشرطان (السيادة والأرض) والمعارف الإسرائيلية لهما ، لهما بحاجة إلى إعلان. كل ما أخشأن أن يكون الإعلان عن الدولة واشغال الناس بذلك هو نوع من المهابة ، تصرف الأنظار عن حجم التنازلات التي يمكن أن يضطر الجانب الفلسطيني لتسديدها أمام الضغوط الإسرائيلية والمخاطر الإسرائيلية ، والمخاطر التي رسمت بحدودها النهائية ، والتي بوجهة نظري ، يضيف الهاشمي فيها كثيراً من تصورات كل من الاتجاهين الرئيسيين في إسرائيل تجاه قضايا الحل النهائي ، فحما لا يختلفان إلا بالدرجة وتنسب بسيطة لذلك موضوع إعلان الدولة يجب ألا ينظر إليها بهذا الاستخفاف ، أو كورقة اعلامية تستخدم في سوق المنافسة والانتزاع السياسي لذلك يجب أن تعطي بالقدر الكافي على المستوى الشعبي ، والأطر السياسية لكل القوى ، لتخرج بنتيجة ، يترتب عليها القرار الصائب تجاه مسألة الدولة ، وكذلك الالتزامات التي تترتب على كل القوى السياسية لهذه المسألة . وفي هذا الإطار يجب بحث ردد الفعل الإسرائيلية المقابلة وكيفية الاعناد لها.

في تقديره أن القيادة الفلسطينية لن تعلن بسط سيادة الدولة في الرابع من أيار لأن سياسة القيادة الفلسطينية منذ بداية عملية التسوية في أوصلو تقوم على المراهنة على العامل الخارجي ، دون اعتبار العامل الذاتي . فبالتالي فإن القيادة الفلسطينية تراهن منذ الآن على نجاح حزب العمل ، أو أي مرشح آخر غير تنتهاو . وإعلان قيام دولة ، يشكل عقبة في طريق الرهان وسيعطي فرصة كبير لتنتهاو ومقولاته السياسية ، ولا بحسب القيادة «وهي تأخذ هذا التوجه ، أحساب لفقدان مصداقيتها ، التي عيأت الشارع عن أنها ستعلن قيام دولة ، لأنها اعتادت أن تستهين بهذا العامل ، واعتادت التعامل مع الرأي العام الفلسطيني ، بالأوامر والقرارات ، دون أن يكون لهذا الرأي وتفاعل أوساطه السياسية دور في قرارات القيادة.

ولكن يبقى السؤال الأساسي : لماذا الإعلان؟ ولماذا علم الإعلان؟ وهل تتوفر الشروط الضرورية لكل من الخيارين . إذا كانت المسألة مسألة مداعبة طسوخات الشعب الفلسطيني نحو الاستقلال أو السيادة ، فبهذا الأمر متوفر في إعلان الجزئيات والاعتراف الدولي الذي حظي به ذلك الإعلان لا أنصو أن أي إعلان جديد سيحصل على ذلك القدر من الاعتراف ، وثانياً إذا كان الهدف من الإعلان هو طرح نحو مزيد من ممارسة نوع من أنواع السلطة ، فممارسة السلطة من الناحية الفعلية قائمة «مقومات هذه السلطة موجودة : كالعالم ، والتشديد والشرطة والسجون ، وبمهي السؤال ماذا يتقصدنا لتصبح لنا دولة؟ يتقصدنا الأرض والسيادة ، فأى إعلان ، يجب أن يعبري التفكير فيه جدلياً قبل إطلاقه ، بتوفير هذين الشرطين

قبل ان يصبح الحلم كابوسا



بين امكانيات التحقق ومصاعب الواقع

توشكى



الرئيس حسنى مبارك ود. كمال الجنزورى والأمير وليد بن طلال والمهندس حملى البنى...فى توشكى

العلماء والخبراء الذين لا يمكن أن يتطرق الشك إلى كفاءتهم العلمية ، ولا إلى حرصهم على تنفيذ المشروع لو كان ذلك وارداً ومكتناً بمجموعة من التحذيرات أظهرت أن تنفيذ المشروع فى عهده المستحيلات وأنه لم يدرس بشكل جيد وهو هدر اقتصادى لا داعى له ويمكن تجنبه والاستغناء عنه بمجموعة من المشروعات الأخرى الصغرى على حواف الوادى . وأبديت آراء كثيرة جداً حول التكلفة المرتفعة للانتقال بالزراعة لهذا المكان بدلاً من نشرها على حواف الوادى، منها ما يتصل بطبيعة الأرض وعمليات رفع المياه ومحطات الرفع التى تبنى بالخسار. ولكن الحكومة

الحكومة المتعالية باقتراب نهايتها والخروج من عتق الزجاجة ظهر مشروع توشكى إلى الوجود حاملاً الحلم معه للجميع بالخروج من الأزمة الطاحنة التى تمر بهم بل وتحقيق حلم المصريين جميعاً فى الخروج من الوادى الضيق. خرج حلم توشكى فجأة مع بدايات عام ١٩٩٧ وفى اعقاب الفيضان الكبير الذى حدث عام ١٩٩٦ ،والذى جا - ليحمل الخير للجميع بعد سنوات طويلة من الجفاف كادت أن تصل أزمة المياه فيها إلى مرحلة الخطر . ووسط الاحلام للتصاعدة بالخروج من الأزمة والخروج من الوادى الضيق خرج عهد كبر من

مع منتصف التسعينيات كانت الأزمة الاقتصادية المصرية قد وصلت إلى ذروتها ، وزادت أعداد العاطلين لتصل إلى أكثر من ثلاثة ملايين عاطل أغلبهم من حملة المؤهلات ، ووصلت أعداد المواطنين الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى أكثر من ٤٨٪ من عدد السكان أكثر من نصفهم - ٧٥٪ من أعداد السكان - يعيشون فى فقر مدقع ومع كل هذا التدهور فى الوضع الاقتصادى فقد الجموع القليلة على الحلم أن لم يكونوا قد فقدوا الرغبة فيه من الأصل.

ووسط كل هذه الأزمة ، ووسط صيحات

تجهاهات كل ذلك لتبدأ مراحل العمل في المشروع.

وعم الشكاوى الحكومية التي كانت ولا زالت تبشّر بمعدلات الانخفاض العالية في المشروع كانت الأسماك المفقودة حول المشروع تتزايد لتبدأ مساحات الحلم حول المشروع في الاتساع حتى كاد توشكي أن يصيحه هو الحلم الكبير والأساسي لاعادة كبيرة من المصيرين . وتناحلت العديد من الاصوات بأننا لم نعد قادرين على الحلم أكثر مما فعلنا وأتينا يجب أن نسرّع بالانتهاء من المشروع حتى تدخل احلامنا إلى حيز التنفيذ، ولكن للأسف الشديد ظلت الاعتقادات الموجهة للمشروع قائمة ، وخصوصاً أن كل يوم يمر أثناء التنفيذ كان يكشف عن حقائق جديدة لم تكن معروفة من قبل، وكذلك لأن التنفيذ الفعلي للمشروع والذي لن يبدأ إلا بعد الانتهاء من بناء محطة الرفع الرئيسية والتي تضاربت تصريحات المسؤولين في الحكومة حول معدلات الانخفاض فيها لتصل إلى ٩٠٪ حسب تصريحات وزير الري ، و ٥٠٪ حسب تصريحات وزير الزراعة للمصالح لم يدخل فعلياً إلى طور التنفيذ مما يعني إمكانية تدارك الخطأ قبل أن يصيحه من غير الممكن تداركه وبعد أن يكتن الحلم قد أصبح كابوساً.

وبين تصريحات المسؤولين المتضائلة والمتضاربة أحياناً وبين تحذيرات الخبراء الكثيرة والمتشائمة غالباً ، وفي المساحة الفاصلة بين الرغبة في الحلم والحرق من أن يصبح الحلم سراباً أو كابوساً كان لابد من وقفه.

وكما قلنا فقد بدأ الحديث عن توشكي في يناير ١٩٩٧ عندما فاجأ الرئيس والحكومة الرأي العام بالاعلان عن هذا المشروع القومي العملاق والبدء في تنفيذه ، وذلك بعد أيام من القاء « كمال الحجازي » لسياج الحكومة أمام مجلس الشعب « ٢٣ ديسمبر ١٩٩٦ » دون أي إشارة للمشروع ، وبعد أن أرتفع منسوب المياه في بحيرة ناصر إلى ١٧٨ متراً وعندها بدأ الحديث عن ترعة الوادي الجديد.

والغريب في الأمر أن الكلام قبلها بأشهر قليلة كان يدور حول أخذ كمية من المياه جنوب قناطر أسنا وتوصيلها للواحات . وبعدما تكلم د. كمال الجنزوري رئيس الوزراء عن مجموعة أخرى من البدائل - لم يكن أحد قد سمع بها قبل ذلك- فقال أن المياه ستؤخذ من أمام قناطر أسبوط لتصل إلى الواحات أو من أسنا للواحات . وبعد ذلك علا الحديث عن التركة

الحالية على الرغم من أن الكلام الدائر قبل ذلك لم يكن عن هذه التركة وإنما كان عن صفيض توشكي الذي كان قد تم انشاؤه في السبعينيات لاستيعاب المياه الزائدة بعد فيضانات عام ٧٤ ، ١٩٧٦ والتي ملأت السد العالي ، وتحسباً لمجي فيضاناً عالية كما حدث بعد ذلك عام ١٩٧٨ كان الكلام في هذا المفيض واستغلال جزء من المياه التي تدخل إليه وتوصيلها للواحات.

وكانت الفكرة العامة أن تخرج من نهاية مفيض توشكي قناة تأخذ من البهيرة - وهي موجودة أصلاً- وتلف حول الجبل والذي يصل ارتفاعه إلى ٤٠٠ متر لتصل إلى الواحات وفجأة عدل هذا التصور لأسباب مجهرية وقيل أنه سيتم أخذ المياه من شمال المفيض على بعد ٣٠ كيلو متر في بحيرة تتجه للبحر مباشرة وعندها يبدأ رفع المياه من حوالي ١٧٠ متراً فوق سطح البحر إلى قمة الهضبة وارتفاعها ٤٠٠ متر فوق سطح البحر مما يستدعي معه انشاء محطة رفع عملاقة تصل تكاليف انشاؤها إلى ١٫٥ مليار جنيه مصري وتضم بالخارج وبعد ذلك تنزل البهيرة من الهضبة مرة أخرى لتنتج إلى البحيرات.

وبوسط كل هذه التهورات اتضح للجميع أن المشروع لم يدرس من الأساس فوسفوه بأنه لا يخرج عن إطار الزفة الاعلامية الكاذبة وبدأت تحذيرات الخبراء تتعالى ، وخصوصاً أن الحكومة عندما أعلنت البدء في تنفيذ المشروع كانت قد تجاهلت كل المعلومات التي توصلت إليها مدرسة الري المصرية وخبراء وزارة الري في عهد المرحوم المهندس عبد الهادي وأضي وزير الري السابق والتي خرجت لتؤكد أن مصر مهددة بالدخول إلى مصاف الدول التي تعاني من فقر مائي . وكان السؤال الأول الذي ثار هو كيف يمكن توفير الاعتصادات المائية اللازمة . لتأشاً : هذا المشروع في ظل هذه الحالة؟.

طبقاً لبيانات وزارة الري والبنك الدولي عام ١٩٩٧ عام الاعلان عن المشروع فان استهلاك مصر من المياه يبلغ ٧٣ مليار متر مكعب من المشروع أن يصل إلى ٧٢ مليار متر مكعب مع بدايات القرن القادم ، وفي تقديرات أخرى قد نحتاج إلى ٢٠ مليار متر مكعب اضافي للحصة المقررة طبقاً لاتفاقيات السد العالي. في حين أن امكانياتنا الحالية من المياه من مياه النيل ، ٥٥ مليار متر مكعب في حصة مصر من مياه النيل ، ١٢٠ مليار متر مكعب من أمطار الساحل الشمالي و١٥٠ مليار متر مكعب من إعادة استخدام مياه الصرف لاغراض الري ويتوقع زيادتها إلى ٢٠٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ أي أن

مصر تعتمد أساساً على مياه نهر النيل بنسبة ٩٧٫٥٪ وهو ما يعني البحث عن مصادر بديلة للمياه.

وطبقاً لنفس البيانات فلقد ظهر أن مصر تعاني من فقر مائي فبعد أن كان نصيب الفرد من المياه في مصر عام ٩٣ (١٠٠٠) متر مكعب سنوياً وهو الحد الذي بعد النزول عنه معياراً للفقر المائي فلقد انخفض إلى ٩٠٠ متر مكعب من المياه عام ١٩٩٧ ، بل ومن المتوقع أن ينخفض مع بدايات القرن إلى ٦٠٠ متر مكعب ثم إلى ٥٠٠ متر عام ٢٠٢٥ وهو ما يتطلب البحث عن مجموعة من الاقتراحات لعلاج الفقر المائي الذي تعاني منه مصر والتي حددتها الدراسات في خمسة مقترحات هي:

- ١- استخدام أساليب الري الحديثة.
- ٢- زيادة استعمال المياه الجوفية.
- ٣- معالجة مياه الصرف الزراعي والصرف الصحي وإعادة استخدامها.
- ٤- تحديد مساحات زراعة المحاصيل التي تستهلك مياهها كثيرة (إعادة النظر في التربة المحصولي).
- ٥- تسخير مياه الري للفلاحيين .. وهو ما

طلبه البنك الدولي ورفضته مصر حتى الآن. وبالرغم من كل ذلك وبالرغم من أن المذكرة التي تقدمها المهندس عبد الهادي واضي إلى مجلس الوزراء بتاريخ ١٥ يناير ١٩٩٦ - وقبل وفاته- أشارت إلى أن مصر سوف تعاني من عجز في المياه بدءاً من نهاية العقد الأول من القرن القادم ، وأن ما يمكن توفيره من المياه حتى عام ٢٠٠٠ يكفي بالكاد مساحة التوسع الأفقي الجاري العمل بها في هذا الوقت وقدرها ١٫٦ مليون فدان فلقد باعقت حكومة د. الجنزوري الجميع «الرأي العام المصري والأحزاب السياسية والخبراء» وأعلنت عن بدء تنفيذ مشروع ترعة الوادي الجديد -ترعة الشيخ زايد- والتي تبدأ من خور توشكي «جنوب السد العالي» وحتى واحة باريس لزراعة ٥٠٠ ألف فدان وقيل أن يستوعب الناس المفاجئة أعلنت الحكومة عن المشروع العملاق مشروع الدلتا الجديدة في الصحراء الغربية والذي يضيف طبقة لتصاريح رئيس الوزراء إلى مساحة مصر الزراعية العمرانية « ١٢٥ مليون فدان. حالياً ٤٩ مليون فدان جديدة تمثل ٢٥٪ من مساحة مصر الكلية منها ٣٠٠ مليون فدان للزراعة.

وأعلنت الحكومة أن مساحة الدلتا الجديدة ستصل إلى ٨ مليون فدان وأن هذا المشروع يحتاج استثمارات سنوية تصل إلى ١٠٠

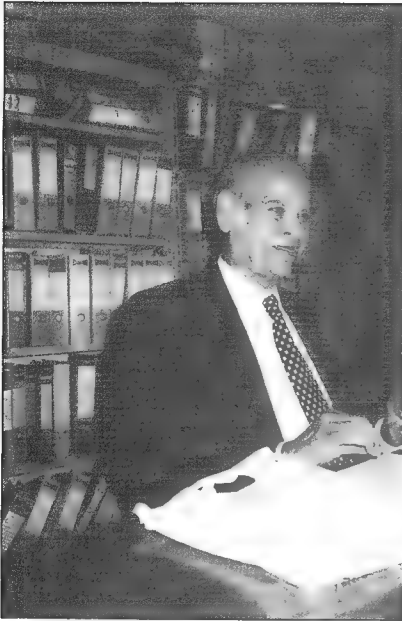
د. فوزى منصور:

المشروع انتقل من حيز التكلفة العالية.. إلى منطقة اللامعقول

مليار جنيهه مصرى (أختلف هذا الرقم بعد ذلك) ٢٠ مليار منها محليا ، و٨٠ مليار من المستثمرين المصريين والعرب. وأنه لا توجد مشكلة فى توفير المياه اللازمة وهو ما يتضارب مع التصريحات السابقة للمسؤولين-فهناك مياه الصرف الزراعى وتقدر بحوالى ١٥ مليار متر مكعب لا يستخدم منها حاليا أكثر من ٤ مليارات متر مكعب ومياه الصرف القذائى وتقدر أيضا به ١٥ مليار متر مكعب لا يستخدم منها أكثر من ٤ مليار أيضا . وأوضحت الحكومة أن المشروع سيبدأ بزراعة ٥٠٠ ألف فدان محتاج إلى ٣ مليارات متر مكعب من مياه النيل يتم مزجه مع ٣٥ مليار متر مكعب من المياه الجوفية و ٣ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعى وأنه قد تم تخصيص ٥٥ مليار جنيه فى خطة الدولة «٩٦ / ١٩٩٧» للبدء فى التنفيذ وإنشاء محطة الرفع العملاقة (ولكن الفريب أن المشروع لم يظهر فى موازنة الدولة بعد ذلك سواء فى عامى ٩٦-٩٧ أو ٩٧-٩٨ على الرغم من أن المستثمر ينص على أن المشروعات التى تزيد تكلفتها عن ٥٠٠ مليون جنيه لابد أن تدرج فى ميزانية الدولة التى تعرض على مجلس الشعب لمناقشتها وهو ما أثار الكثير من الشكوك والشبهات حول المشروع وأوجه الاتفاق المصغرة له.

وبعد ذلك أعلنت الحكومة -مرة ثانية- بأن المشروع سيتم تنفيذه على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى : والتى يجرى العمل بها حاليا هى ترعة الشيخ زايد بطول ٦٧ كيلو متر يتفرع منها أربع ترع فرعية لزراعة ٥٠٠ ألف فدان وهى تحتاج إلى ٥٥ مليار متر مكعب من المياه سيتم ضخها سنويا من مياه النيل اعتمادا من عام ٢٠٠٢ باستخدام محطة رفع عملاقة -وهو ما يتناقض مع التصريحات السابقة التى قالت أن المياه التى ستأخذ من مياه النيل ٣ مليار متر فقط



التضارب بين تصريحات المسؤولين أثناء تنفيذ المشروع وأيضا فى قائمة الدراسات التى نشرتها صحيفة الاهرام فى اعداد ١٧، ١٩، فبراير ١٩٩٩ لرد على القائلين بأن المشروع لم تتم دراسته قبل البدء فى تنفيذه والتى ظهر منها أن غالبية الدراسات قد قُتت فى الفترة ما بين ٩٧، ٩٨، وأنها ركزت فى عام ٩٨ على الأكبر. وبالرغم من ذلك فإن كل الدراسات كانت دراسات جزئية ولم تظهر دراسة واحدة أساسية وشاملة تغطي الجوانب الأساسية للمشروع.

وفى ظل ظهور هذه الحقيقة لجأ الاهرام الذى لم ينشر النتائج التفصيلية التى توصلت إليها الدراسات والتى استند إلى بعضها عدد من المعارضين للمشروع إلى اضافة قائمة ببعض الدراسات القديمة تتعلق أغلبها

وزراعة حوالى ٤٠ ألف فدان أو يزيد عن طريق حفر مجموعة من الابير واستخدام المياه الجوفية العذبة.

المرحلة الثانية: وتقدر ٣٢٠ كيلو متر باتجاه الشمال الغربى والمرحلة الثالثة وتقدر ٥٦٠ كيلو مترا أخرى . وتكون المراحل الثلاث ما أطلق عليه مشروع توشكى ويستغرق انشاؤها أربع خطط خمسية تنتهى فى عام ٢٠١٧.

وانار الاعلان عن المشروع سلسلة من الانتقادات وعشرات من الاعتراضات الفنية والعلمية والاقتصادية طرحها عدد من أهم وأبرز الخبراء المصريين فى جميع المجالات والتخصصات المتعلقة بالمشروع، تناولت غياب الدراسة التفصيلية الشاملة للمشروع -وهو ما اتضح بعد ذلك فى الكثير من

بعمليات المسح الجيولوجي والجغرافي للمصرء، الغربية ومنطقة جنوب مصر.

نعوذ ثانية للاعتراضات التي اثارها المتخصصون والتي بدأت مع الاعلان عن المشروع واستمرت خلال العامين السابقين واستندت كما قلنا إلى غياب الدراسات التفصيلية المتكاملة عن المشروع وشع المياه وعدم توفرها وأثر ذلك على العلاقات مع دول حوض النيل، ومشاكل الصرف في ضوء تجارب الوادي الجديد والصالحية وخطورة نقل أمراض الوادي القديم إلى الأراضي الجديدة، والاختلال الجيولوجية المترتبة على تسرب مياه النهر إلى منخفض غرب توشكا والذي تبلغ مساحته أكثر من ١٢ ألف كيلو متر من جبل أم شاعر وجبل العصر شمالاً إلى مجاور خفر جنوباً والذي يستطيع أن يبتلع عدة بحيرات مثل بحيرة ناصر. بالإضافة إلى مشكلة فقر الطاقة في المنطقة وارتفاع تكاليف نقل الكهرباء، وإلها وطبيعة التربة والمناخ غير الملائم، والتكلفة والعائد الاقتصادي من رواء ذلك، وهو ما قامت الحكومة بالرد على البعض منه وأثبتت بعض التجارب خطأ البعض الآخر ولكن ظل أغلبها دون توضيح ويهدد بتدمير واستحالة استكمال المشروع.

وكان من أبرز المشاكل التي اثارها الخبراء حول المشروع هي مشكلة التمويل فطبقاً لما أعلنته الحكومة فإن مشروع وادي النيل الجديد يحتاج سنوياً إلى ١٠٠ مليار جنيه مصري منها ٨٠ مليار يتمثلها القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي، و٢٠ مليار سيأتي استثمارات حكومية. وهنا كان السؤال الذي طرحه الجميع وركز عليه حسين عبد الرازق رئيس تحرير النصار في كثير من مقالاته حول المشروع وهو: من أين ستأتي الحكومة بـ ٢٠ مليار جنيه سنوياً لهذا المشروع؟ هل يزيد من الاقتراض والدخول بالباطنية وأذن الخزانة والسندات أم من بيع حصيلة القطاع العام.. أم من فرض ضرائب جديدة؟.. وهل سيأتي ذلك على حساب المشروعات الأخرى والمخيمات الأساسية؟

وكان السؤال الثاني هل سيمكن تحقيق الزمان في الاستثمارات الخاصة المباشرة في حدود ٨٠ مليار جنيه سنوياً منها ما يقرب من ٢٠ مليار جنيه «أي ٢٠ مليار دولار» سنوياً استثمارات أجنبية مباشرة؟ مع العلم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العام الماضي ٩٨ وهو العام الثاني للمشروع التي دخلت مصر لم تتجاوز مليار دولار أغلبها في مشروعات التلفزيون المحمول.

ولم يتوقف الأمر عند موضوع التمويل فخلال العامين الماضيين تعالت حملات الانتقادات الموجهة ضد المشروع والتي كان آخرها حملة جريدة الوفد والتي كانت سبباً -كما أعلن البعض- في استدعاء عباس الطرابيعي رئيس تحرير الوفد وأحد المحررين للتحقيق معهم عما نشرنا عن إضراب عمال البنك المركزي رغم أن جرائد قومية أخرى كالساعة قد نشرت الخبر في نفس يوم نشر الوفد له.

وخلال العامين انتقد الموضوع عدد كبير من أبرز العلماء المصريين فكتب د. رشدي سميد عن المشروع محذراً فقال «بالنسبة لقناة توشكي- والكلام متصعد عن زراعة ٥٠٠ ألف فدان أو ٢ مليون -حزق الهدف الحالي للخطة هو زراعة ٥٠٠ ألف في هذه المنطقة ستحتاج ما لا يقل عن ٦ مليارات متر من المياه، وهنا صعب توفيره إلا إذا اضحيينا بزراعات قاتنة.

القضية هنا أنه إذا كانت لدينا مياه زائدة فلتري في أية جهة توجهها وهذا ما يجب أن يكون محل مناقشة، ولكنهم قرروا فجأة توجيه المياه لهذه الجهة».

ولفت د. رشدي سميد النظر إلى الطاقة اللازمة للمشروع فقال «علينا أن نرى كم الأموال المطلوب انفاقها لتحويل مصادر الطاقة اللازمة لتشغيل طلمبات الرفع. فلابد من توصيل خط كهرباء من أسوان لتوشكي وهذا يمثل ٣٠ ٪ من قدرة السد العالي بكاملها. وعلى كل الأحوال فهذه عملية باهظة الثمن بشكل كبير ولن تقل تكلفتها السنوية عن مليار جنيه لرفع المياه وسيكلف الفدان ٢٠٠ جنيه لرفع المياه فقط. مع ملاحظة أن كل الأراضي بهذه المنطقة مرتفعة عن سطح القناة الأمر الذي سيطلب رفعها للمرة الثانية أي أن العملية بكاملها غير اقتصادية بأية حال من الأحوال».

والغريب في الأمر أن الكلام حتى ذلك الوقت وحتى الآن حول إنشاء محطة رفع عملاقة لكل المشروع ولم يكن أحد قد تكلم عن رفع المياه ثانية ولكن د. ضياء الدين القوصي المشرع العام على مشروع توشكي في حوار أجراه الأهرام معه في يوم ٦ فبراير الماضي لرد على حملة الانتقادات الموجهة ضد المشروع- أثار نفس النقطة التي اثارها د. رشدي سميد قبلها بعامين حينما أعلن أن محطة الرفع الحالية لن تكون كافية إذا ما استعملت الأمر تنفيذ المراحل التالية للمشروع لأنه سيلازم إنشاء محطة جديدة. والأكثر غرابة أن الشوايلى لم يتركها إلى هذه النقطة

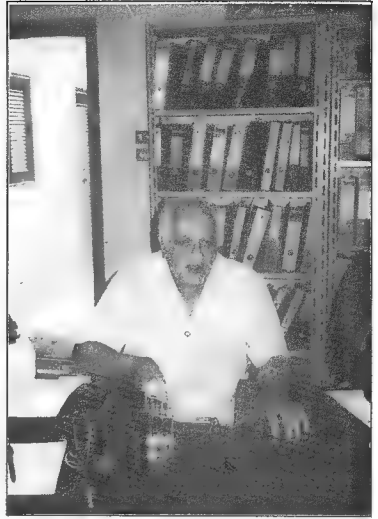
بعد ذلك بل إنهم لم يعودوا ثانية لما قاله د. ضياء في محاولة للتعمية عليه.

وفي ندوة عقدتها السيار بعد الاعلان عن المشروع مباشرة ونشرت في عذرفراير ١٩٩٧ تسال د. البهي المصري «هل لابد وأن يرتبط التعمير بتعديب الناس؟ فنحن لدينا مداخل الوديان وبدأنا في غرب كوم أممو بزراعة لسافة ٣٥ كيلو متر وقمنا بتجوير النويين هناك. وعسراً داخل وادي عباد» عند ادفو- آخر نقطة مزروعة كانت ٤ كيلو متر وصلنا إلى ٣٥ كيلو متر- بالإضافة لغرب بنى سويف وغرب المنيا، وغرب سوهاج وكلها مناطق تمت زراعتها. فلماذا لا تستكمل زراعة هذه المناطق حتى إذا أردنا تهجير الناس إليها كانت مناطق قريبة نوعاً ما».

وواصل د. البهي عرضه لبعض الأماكن البديلة فقال «هناك مناطق كثيرة لم يتم زرعها مثل سدخل وادي قنا وكل الوديان الموجودة في الصحراء الغربية والشرقية وادي الكريكات والمناطق الموجودة في شرق بنى سويف وحتى حلوان وسدخل وادي عربة يمكن زراعتها كلها إذا كانت لدينا مياه زائدة كما يقولون.

وتسال لماذا لا نوفر المياه -إذا كانت موجودة- لهذه المناطق الموجودة بها الناس أصلاً؟ وهو نفس التساؤل الذي اثارته الوفد في حملتها المشروعية للمشروع في يناير الماضي عندما أتت لاستعراض البرائل التي قدمها لتنفيذها واستصلاح الأراضي بها على حواف الوادي والتي وصلت إلى مليون ٥٥٠٠ فدان في الصعيد بالإضافة إلى مليون ٤٣١ ألف فدان في منطقة غرب وشرق الدلتا هنا غير الأراضي الموجودة في سيناء وكلها لا تحتاج لتكلفة عالية لاستصلاحها ولا تحتاج لنقل السكان لها لقرتها من التجمعات السكانية باستثناء سيناء والتي يعد تعميرها هدفاً استراتيجياً.

وفي نفس الحملة لفت الوفد الأنظار إلى أن المشروع يقع في منطقة فقيرة بمصادر الطاقة التقليدية حالياً كالفحم والبترول والغاز الطبيعي والكهرباء. ويبدو الموقع المقترح لمحطة الرفع عن أسوان بحوالى ٣٠٠ كيلو متر. والطاقة اللازمة لشمرعة تزرعة الشيخ زايد أو تزرعة الدلتا الجديدة حسب التسميات التي أطلقت على المشروع يبلغ حجمها ٣٠٠ ميجاوات وهذه الطاقة المطلوبة تساوي طاقة محطة كهرباء أسوان بكاملها. هذا المشروع الضخم الذي تم إنجازه في



د. علي
النجاري

الوادي الضيق مشيراً إلى أن نصيب الفرد من الأرض في الوادي القديم يبلغ ٨٨٣ متر بينما يبلغ نصيبه من الأرض المزروعة ٥٥٣ متر أي ما يوازي ثلاثة أرباع. وقال أننا لو انتظرنا سنتين أو ثلاث سنوات أو حتى عام ٢٠١٠ حينما يقترب تعدادنا من ٩٠ مليون نسمة لن تتسع الأرض لنا. وأضاف أن مشروع توشكي حلم كبير تسعى مصر لتحقيقه بقيادة الرئيس مبارك، وهو إيجاد خريطة عمرانية جديدة تدخل بها مصر القرن الواحد والعشرين.

وعن تمويل المشروع قال أنه مقدر له خلال الخطتين الخمسين الرابعة والخامسة في حدود ٤٢٠ مليار جنيه تتحمل الدولة منها ٢٠٪ فيما يتحمل القطاع الخاص ٨٠٪ مشيراً إلى أن مناخ الأمان والاستقرار المصري يجذب الاستثمار الأجنبي.

والغريب في الأمر أن وزير الزراعة د. يوسف والي د. ضياء الدين القوصي المشرف العام على توشكي كسانا قد أعلن أن الاستثمارات اللازمة للمشروع هي ٣٠٠ مليار جنيه موزعة على أربع خطط بل أن د. ضياء أكد على أن كل الـ ٣٠٠ مليار ليست لمشروع توشكي وحده بل أنها تمتد إلى كافة الأنشطة الأخرى التي تشمل التعدين والصناعة والسياحة ومشروعات الطاقة.

وحول التضارب في الأرقام التي أعلنتها رئيس الوزراء والأرقام التي أعلنها نائبه وزير الزراعة في حكومته كان لا بد من التسوق وإعادة السؤال حول اللواصت والسبب في التضارب، بل أن البعض شكك في طريقه بناءً على المشروع وقال أنه يتم كله بالاستناد المباشر ولم يتم طرح مراحله في مناقصات عالمية أو محلية كما هو متبع في المشروعات الكبرى.

ولم تتوقف حملة الرد الحكومية عند هذا الحد بل أن جريدة الأسبوع «المستقلة» أجرت حواراً مع د. محمود أبو زيد وزير الأشغال لرد على الانتقادات الموجهة للمشروع، ولعل أهم ما ورد فيه هو ما أعلنه من أن دولاسات الجدوى الاقتصادية للمشروع أفادت أن عائدته سيصل إلى ١٣٪ مما ينفق عليه. وعندما سألته المحررة عن دراسة البنك الدولي التي تقول أنها ٨٪ قال حتى ولو كانت ٨٪ التي قد يراها الكثيرون ضئيلة إلا أن الخبراء يقولون أن المشروعات الزراعية عندما تتر ما تسهت ٨٪ فإن الوضع يمكن كجيداً.

والغريب هنا أيضاً أن جميع الصحف القومية كانت قد خرجت لتؤكد أن دراسات الجدوى أثبتت أن عائد المشروع يصل إلى ٢٠٪.

وبعد حملة الوفد قادت «الصحف الحكومية» - القومية - حملة شديدة ضد الوفد وجاءت زيارة الرئيس الأخيرة لتوشكي في منتصف شهر فبراير الماضي والتي أعلن فيها - في إطار رده على الانتقادات التي أثارت - حول المشروع - أن كل ما يدور في أذهان المواطنين من أصحاب النهايات الحسنة قد طرحته على الفئتين والعلماء... وجماعات البحث والدراسة.. قبل أن تعلن هذا المشروع ونهياً في تنفيذه.

وفي نفس الزيارة أكد دكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء أن مشروع توشكي كان حلماً مصرياً منذ عام ١٩٦٤ حينما افتتح الزعيم جمال عبد الناصر السد العالي واستشهد على ذلك بما نشرته ومجلة آخر ساعة في ١٣ مايو ٦٤ التي كتبت أننا نعلم باستصلاح مليوني فدان بإنشاء السد العالي. وبالطبع لم تكن آخر ساعة قد حدث الاستصلاح في توشكي.

وأكد الدكتور الجنزوري أن مشروع جنوب الوادي يمثل ضرورة ملحة جداً للخروج من

النصف الثاني من الثمانينات، وتبلغ القيمة التقديرية لإنشاء محطة بهذا الحجم ٢٥٠ مليون دولار بأسعار اليوم. كما تبلغ تكاليف نقل الكبريت من أسوان إلى موقع محطة الظلميات المقترحة حوالي ١٧٥ مليون مضاف إليها تكاليف محطة المحولات وتبلغ ٥٥ مليون جنيه، وبذلك تكون التكلفة الإجمالية للطاقة الكهربائية المنقولة ٢٣٠ مليون جنيه مصري.

وتساؤل عباس الطرابيلي عن الجدوى الاقتصادية للمشروع فقال أن الدراسة التي تقول الحكومة أن البنك الدولي أعدها قالت أن عائد المشروع يعطى ٨٪. وفي المقابل فإن أدون الخزانة التي تسحبها الحكومة تتجاوز ٨٥٪ وأن أي مشروع يجب أن يعيد قيمة التمويل وقيمة فوائد ومعنى هذا أن المشروع إذا أعاد فوائد التمويل فلن يعيد أصل القرض أبداً.

وفي النهاية تحدى الطرابيلي الحكومة أن تنشر الدراسات التي تدعى أنها أجريت عن المشروع كاملة وغير منقوصة.



مبارك في افتتاح مفيض توشكى

التي قام بها معهد بحوث الصرف. ولكن لكي توفر المياه العمليات الاستثمارية سواء في توشكى أو غيرها لابد من استخدام مياه الصرف وهو ما يعنى مزيداً من التردى لأرض الوادى الحقيقى.

والأخطر من ذلك أن التقارير تقول أن أرض توشكى ستحصل على المياه من بحيرة ناصر حتى ولو كان ذلك من أقل معدل لها. ولو علمنا أن مستخدمى المياه فى توشكى سيكونون عبارة عن مجموعة من الشركات الكبيرة فإن الوزن النسبى لهم كجماعة ضغط من الممكن أن يجرم الفلاحين فى شمال الدلتا من مياه النيل فى حالات الضغط المائى وهو ما يعنى مزيداً من استخدام مياه الصرف ومزيداً من ملوحة التربة.

ويستوفى د. على نوبجى أسام الفكرة التى أعلنتها الحكومة والهدف من وراء الاستثمار فى توشكى وهى فكرة الزراعة للتصدير، ويقول أن الوضع الأمثل أن تكون الزراعة للاستخدام الداخلى فالعالم غير محتاج لأي سلعة من عندنا ، ولذلك فأنا أقول لن يعلو أننا ستزرع ونصدر بالطيارة أن الأمثل أن تزرع للاكتفاء الذاتى أولاً.

ويتفق د. فوزى منصور مع نوبجى فى أنه ليس هناك ما يمنع تنفيذ المشروع من

الرؤية فمعنى ذلك أننا نزيد فقراً. وهذا شئ خطر ولفننا للخروج من الوادى. إذن فالهدف الذى يجب أن نجس عليه هو الخروج من الوادى الضيق. ولكن سياسة الاستثمار التى تحتاج لمراجعة وكذلك كيفية الاستثمار وتخصيص الأرض.

إذن فالنتف على- كما يقول د. نوبجى- هو أن التوسع فى توشكى أو فى شمسرها مطلوب ولكن طريقة التوسع هى التى يجب الوقوف أمامها.

البعض يقول أنهم سيوفرون المياه من خلال تقليص مساحة الارز المزروع. وهنا لابد أن نشور التساؤل ففتح أيضاً أعطينا للفلاح حرية الزراعة فكيف نجبره على عدم زراعة محصول يريده. والتجربة تقول أننا فشلنا فى تطبيق ذلك فعلياً بالإضافة لذلك فإننا لو أجبرنا فلاحاً على ذلك لن يرضخ وسيشتكى فى المحكمة المستورية لأننا أطلقنا مبدأ حرية الزراعة وستحكم له المحكمة بحقه فى أن يزرع ما يشاء.

الجزء الثانى فيما يتعلق بمياه الصرف الزراعى واستخدامها فلا بد من الاعلان عن أن استخدامها محفوف بالمخاطر والتى تتمثل فى زيادة ملوحة التربة. وكل الأبحاث تؤكد أن استخدام مياه الصرف فى الزراعة تؤدى لزيادة ملوحة التربة وهو ما أكدته نتائج الدراسات

وأمام التفاؤل والتشاؤم والتضارب وأمام الحلم المنشود والكابوس الذى يحضر بعض الخبراء منه كان لابد من مناقشة الموضوع ثانية.

يقول د. على نوبجى بالنسبة لموضوع المياه لو بدأنا بالقول أننا ليس لدينا مياه فأننا نحكم على أنفسنا بالموت لأننا من الممكن أن نعظم الاستفادة من المياه. وبعد أن استعرض د. على موارد مصر من المياه قال أن هذه الموارد يمكن أن تعظم عن طريق الاشتراك فى سياسة مائية مع دول حوض النيل مثل مشروع قناة جوبجلى ومستنقعات بحر الغزال وما حولها وذلك من الممكن أن يتحقق لو علمنا أن مستنقعات بحر الغزال يدخلها ٥٠٠ مليار متر مكعب من المياه لا يصل بحيرة «نوب» إلا ٥٠ مليار متر مكعب فقط... ولذلك فالقول بأننا ليس لدينا مياه حكم على أنفسنا بالموت. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من المياه فى مصر قد وصل إلى أقل من حد الاملاق المائى فيجب ألا يدفعنا لاصدار هذا الحكم.

وبالإضافة لذلك فهناك مشكلة ثانية وهى تتعلق بتخصيب التربة من ناتج الأرض فى مصر ،والذى أصبح الآن ٥٢١ متر مربع فى حين أن نصيب الفرد العادى على مستوى العالم يصل إلى ٨٠٠ متر مربع ومع الزيادة السكانية

سنة ٩٧-٩٨ وفي سنة ٩٨-٩٩ فوجئت أن العام المالي ٩٧-٩٨ كان فيه عجز في ميزانية الدولة يقارب ٢ مليار ٦٦٩ مليون جنيه، أي ٢٦٦٩ مليون جنيه ولقد كان هذا هو المتوسط الذي يضع السنوات السابقة على هذا العام . ولكن في عام ١٩٩٨-١٩٩٩ قدر أن العجز المستهدف في الميزانية ٦٧٥١ مليون جنيه أي أكثر من ثلاثة أضعاف العجز في الميزانية في العام السابق . ولما تباعنا البيانات الواردة في نشرات البنك المركزي والبنك لأهلي ستجد أن هذا العجز سوف يغطي بواسطة أدون على الخزانة العامة المشتري الرئيس لها هو البنك. وفي هذه الحالة إما أن البتوك ستخسر الحكومة من مخدرات حقيقية يقوم بها الأهالي والقطاع الخاص والعام لكن ذلك يعني أنه داخل في معدل الادخار وهذا يعني قبول تضخم أي أنه لابد من القيام بعملية قبول تضخم لجرد مواجهة عجز الميزانية . وحتى في هذه الحالة لا أستطيع أن أقول أن هذا العجز مدير كي يصل بنسبة الاستثمارات إلى ٤.٢ مليار جنيه. لأنه كما قلت هذه المسألة تخرج إلى عيالم الاعمال. فليس معقولاً أن أوجه لهذا المشروع ما يزيد عن مجمل الدخل القومي .

ثالث مجمل الادخار في الاقتصاد القومي .

كل ما أستطيع أن أقوله أن هذا يولد عديدياً - كان موجوداً لدى من البداية - بأن الموضوع لم يدرس دراسة كافية لهذا فإني لم أقتنع بما قيل وتم التأكيد عليه عدة مرات وفي فبراير الماضي بأن كل ما خطر على بال المصريين وكل الاعتراضات التي انبثرت إلى آخره كانت موضع دراسة من الفنيين والخبراء وقت مناقشتهم فيها . ورغم ذلك فإني لا أستطيع أن أقول أن هذا لم يحدث فإذا كان قبل أنه حدث فلا بد من التسليم بأنه حدث فعلاً لكن كنت أفتي ما دام الأمر كذلك أن يضع الأمور تحتهم في المصريين ويطعمهم على هذه الدراسات لكي تعرف أين كانت أخطأنا في التقدير أو لماذا كانت أوجه النقد التي تقدمنا بها قائمة على غير أساس.

لماذا لا يعرض ذلك على الجميع من قبل أن نطمئن قلوبنا؟!

ولا يخامر أحد شك في أنه لو وصلنا إلى هذا الاقتناع على أساس الدراسات المقدمة فليس هناك من لا يمتنع لنجاح المشروع. أنا شخصياً أعتقد أن إخراج المصريين من الوادي الضيق إلى الصحاري الواسعة هدف سليم ويجب تنفيذه ، وكان يجب البدء في تنفيذه منذ سنوات طويلة. كذلك فإن زيادة الرقعة

حتى أن مد طريقاً ولو كيلو متر واحد اضافي ، ولا أستطيع أن أقدم أدوات طبية أو معدات طبية جديدة لمستشفى من المستشفيات ناهيك عن الفروع التي تتحكم في حقيقة الاستثمار كالصناعة والزراعة والمراق العامة وغير ذلك. ويواصل د. فوزي كلامه ويقول قد يرد على ذلك بان رئيس الوزراء - قصد بين بان الحكومة سوف تستحمل ٢٠٪ من تكاليف الاستثمار والقطاع الخاص يستحمل ٨٠٪ ولكن في الواقع أن هذا الرد غشير وأود لأن الرقم الذي ذكرته وهو مجمل الادخارات وتشمل ادخارات القطاع الخاص وادخارات الحكومة والقطاع العام. وهكذا يتبقى مصدران لتمويل المشروع إما التمويل الخارجي وإما التمويل الجبري الذي يرفع نسبة الادخار الجبري عن التنمية المطلوبة.

بالنسبة للتمويل الخارجي وهو مسألة واردة فأتنا لو رجعنا إلى الميزانية نجد أننا اعتمدنا في ثلث الاستثمارات في الاقتصاد المصري في هذا العام على الخارج إما قروض أو هبات أو ما يقابل القروض في شكل استثمارات اجنبية ورغم ذلك وصل الاستثمار المحلي الإجمالي إلى (٤٦) مليار جنيه فقط) قلوا قلنا أننا سنخصص ٤.٢ ملياراً للمشروع تنمية جنوب الوادي يتبقى لكل الاستثمارات الأخرى ٤ مليار وهذا كلام خرافي وغير معقول. ولكن يبدو أن هذه المشكلة قد وجهت بالفعل في السنة الأولى والثانية لكن كيف لا أعلم! لا أتصور بأي حال من الأحوال أن تكون الاستثمارات في المشروع في السنة الأولى أو الثانية أو حتى وفقاً لما هو مقدر في السنة الثالثة قد وصلت إلى ٤.٢ مليار جنيه وهذه نقطة تستوقف النظر.

ويشير د. فوزي منصرف إلى نقطة أخرى ويقول «لقد رجعت إلى تقديرات الميزانية في

الناحية الفنية لأن الإنسان لو شاء فإنه يستطيع أن يزرع اللورد أو المناهج على سطح القمر الخالي من الأكسجين والمياه ، يقول بالفعل أصبحت هذه الامكانية موجودة ولكن ذلك لا يعني شيئاً لأن السؤال المهم الذي يجب أن نقف عنده هو بأي تكلفة؟ وبأي هدف؟ فإذا وقفنا عند موضوع التكلفة - كما يقول د. فوزي - فإن الذي ادهشني بالفعل هو تصريحات رئيس الوزراء والتي أعلن فيها أن الاستثمارات اللازمة لهذا المشروع تصل إلى ٤٢٠ مليار جنيه . فلقد انتابني الشك في صحة ما نقله مندوبي الجرائد وتصورت أنهم أخطأوا ووضعوا صفراً اضافياً ولكني تأكدت بعد ذلك أنه لا يوجد خطأ ورا . ذلك.

وبما أن على ذلك فيجب تبسيطه ولو وزعنا ال ٤٢٠ مليار على العشر سنوات بالتساوي على الرغم من أن المصروف في المشروعات الكبرى أن التكلفة الاستثمارية في السنوات الأولى نسبتها أكبر بكثير من التكلفة كلما تقدم المشروع لأن السنوات الأولى تكون مخصصة لأعمال البنية الأساسية ولكنني سأصرف النظر عن هذا الاعتبار المسند علمياً وعملياً وأتصور أن التكلفة موزعة بالتساوي على عشر سنوات وهو ما يعني أن المشروع يحتاج إلى ٤.٢ مليار جنيه استثمارات في السنة.

ولقد رأيت أن هذا الرقم يحتاج إلى وقفة للبحث عن طرق تدبيره وتوفيره. فخرجت للارقام الخاصة بالادخار والاستثمار والميزانية المتصلة بهذا الشأن في تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم طبعه ٩٨-٩٩. وأيضاً رجعت لأخر ما وصل إلي من نشرات البنك المركزي والبنك الأهلي وقارنتها جميعها فوجدت أننا لو أخذنا عام ١٩٧٧ كسنة أساس فإن نسبة معدل الادخار لن تتجاوز ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبحسبة بسيطة ستجدها تساوي ٣٠ مليار و٧٩٣ مليون جنيه أي أقل قليلاً من ٣٦ مليار جنيه وهذا شيء يضع المشروع مباشرة ليس في نطاق المشروع الصعب التنفيذ أو المكلف وإنما يتقلع به إلى منطقة الاستحيل. لأن ذلك يعني أن الاستثمار السنوي المطلوب لهذا المشروع يزيد بمقدار ١٢ مليار جنيه عن مجمل الدخل التي يقدمها الاقتصاد المصري. وهذا يعني أننا بالإضافة لتجميع كل المدخرات نحتاج إلى ١٢ مليار جنيه لكي نستطيع أن نغطي التكاليف الاستثمارية لهذا المشروع فقط . وبعد ذلك لا أستطيع أن أفعل أي شيء آخر . لا أستطيع أن أبني مدرسة ولا أستطيع

د. على نويجي:

استخدام مياه الصرف

في الري محفوف

بالخاطر



ماكينة التبنون تعمل في ترعة الشيخ رابد

نفسه بـ ١٠٠ أو ٢٠٠ ألف فدان دون أن يتحسس طريقه.

الخطير في الأمر كما يقول د. فوزي الاستعمار أن الاستعمار الأجنبي يعلن منذ البداية أنه سيعتمد على الخبرة الأجنبية في الأعمال الهندسية وتكنولوجيا الزراعة ، وأنه سيتجه إلى التصدير . بل إن الحديث يدور الآن عن مطارات تنشأ بالفعل لكي يتم تصدير المحاصيل مباشرة من توشكي للخارج . والحديث الوحيد الواقعي الذي دار عن الصناعات التي نعد بها كان عن الصناعات الغذائية وتصنيع المواد الزراعية . وهذا يفرغ المشروع من مضمونه.

فاستخدام تكنولوجيا أجنبية مستورة يعني بطبيعة الحال أن نسبة العمالة المصرية ضئيلة جدا ولا يعتمد بها ، كما أن التوجه للتصدير مباشرة من توشكي يعني أننا نسقي مشروعا بهذه الضخامة- لو فرض القامه- دون أن يكون له أية ارتباطات بقطاعات الاقتصاد المصري. وهذا يعود بنا إلى أيام الاغريق عندما انتشأ مدينة الاسكندرية ويعدها أصبحت شديدة التقدم في العلم والثقافة فوقتها كانت الاسكندرية تغزل في المخيلة الفكرية لهذا العصر عن بقية مصر وكانوا يطلقون عليها الاسكندرية بجزر مصر وليست الاسكندرية في مصر. فإذا ما انتقلنا للعصر الحاضر شديد أن هذا المشروع معزول تماما عن الاقتصاد المصري ، بولي هذه الحالة يستوى انشائه في توشكي أو في واق الواق وخصوصا إذا كانت العمالة محدودة وإذا كنت ساعتمد أساسا على رأس المال الذي بالضرورة سيصدر ارباحه للخارج.

قيل أنه تم الاتفاق معه على أن يستصلح ٢٠ ألف فدانًا. وفي تقديري أن العشرين ألف هو الرقم العقول فلا يوجد مستثمر عاقل من الممكن أن يقدم على استصلاح كل هذه الأراضي دون تجربة. بل إن الأمير نفسه قد صرح أنه سيستشير الشركات الأجنبية أولا ولو قبلوا إنه سيستعين بخبرات أجنبية من استراليا وأمريكا وأوروبا للقيام بالأعمال الهندسية الخاصة بالمشروع وأضاف أنه سيعرض الأمر على رؤوس الأموال الأجنبية كي تساهم معه فمن غير العقول أن يربط

د. ضياء الدين القوصي



الزراعية في بلد يستورد أكثر من ثلثي احتياجاته من الخارج أمر مطلوب وأساس. أي أن الهدف سليم ولا يوجد مصري لا يتبنى له النجاح إنما في المسائل الاقتصادية ليست فقط بالهدف ولكن الهدف لابد أن يكون مرتبطا بالتكلفة والتكلفة مرتبطة بكيفية تنفيذ الهدف النهائي الذي نسعى إليه.

عسومًا قلو نظرنًا إلى هذا المشروع فإننا لن نستطيع أن نفهم ما يحدث إلا في ضوء عدم وجود أي فهم استراتيجي. فكيف أتصور أنني أقدم مشروع يتلعب كل مخدرات المصريين ولا يترك شيئا للتقدم؟ هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن هذا المشروع يركز على الزراعة. قلو صدقنا أرقام رئيس الوزراء. فإن كل جهرد مصر حتى ما تستدينه وما تتسوله من الخارج ستوجهه للزراعة وفي بلد مثل مصر هذا تصور خاطئ وغير معقول لأن الصناعة هي المحرك الرئيسي للتطور ليس فقط بالنسبة للسلع الصناعية وإنما بالنسبة للزراعة أيضا وللخدمات كذلك. وهو ما تعجز عنه الزراعة ومن خلال الصناعة تستطيع أيضا أن تطور نفسك تكنولوجيا ومن المعروف الآن أن التطور التكنولوجي أصبح أحد أهم عوامل التقدم أن لم يكن أهمها على الإطلاق وبالطبع فليست أي صناعة صالحة لكي أضع استراتيجية تتناسب مع أوضاعنا فلا بد أن نركز على ما يسمى بالصناعات المصنعة بحيث أننا لا نستطيع أن ألجأه إلى صناعة الابس كسريم أو العطور أو تغليف وحفظ الأغذية أو الألبان الرياضية وأقول أنني أضع أو أبني صناعة في مصر.

كما أنني لو استخدمت أدوات السياسة الاقتصادية لتوجيه الاستثمارات نحو الصناعات الانتاجية فذلك بالضرورة يؤدي لارتفاع نسبة الادخار. لأن الصناعة الانتاجية تنتج سلعا استثمارية ، وكلما اتسع مجرى انتاج السلع الاستثمارية كلما أدى ذلك لضرورة إلى إدخال مصحق لأنه من غير المتصور أن يكون هناك استثمار دون أن يكون هناك ادخار.

أما بالنسبة للاعتماد على الاستثمار الخارجي في بناء المشروع فانا في تقديري ما أعلن لا يوحى بالثقة أن هناك هذا الاقبال من قبل الاستثمار الأجنبي للاستثمار في. فضلا قصة الأمير العربي، ولقد اهتمت بها وتتبع تفاصيلها بشكل خاص فوجدت أنه في عدد واحد من الاهرام يوم ١٦ فبراير بعد الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس لتوشكي قد قيل في موضع أن هذا الأمير سوف يستصلح ٢٠٠ ألف فدان ، وفي موضع آخر قيل أنه سوف يستصلح ١٠٠ ألف فدان وفي موضع ثالث

لبنسنا وحسبنا

ففى المطالبة بسياسة زراعية صحيحة



د. يوسف
والى



كمال
الشاذلى



د. جوملى

والأخ كمال الشاذلى من خلال جمع عشرين توقيعاً بذلك- وإعادته إلى «اللجنة» لاعادة صياغته !! فهذا أمر لا يههنا .

* وليس بهدف تأكيد صحة ودقة وصفنا وتقدينا واقتراحاتنا بشأن المسألة الفلاحية / 'الزراعية' ، فنحن لسنا في حاجة إلى تأكيد ذلك، ولا إلى شهادة أحد بذلك.

* ولكن اهتمامنا به يصبر من شعورنا بالتفاؤل على مستقبل بلادنا نتيجة ما يتأكد دائما من مواقف- وآخرها صدور هذا التقرير- تثبت أن القوى الوطنية المصرية (أيا كانت فكرياتها السياسية والاقتصادية، وانتماءاتها الحزبية، وموقفها من الحكم بالمعارضة أو التأييد)، ستمثل -كما كانت دائما- قوة وشجاعة وقادرة على الفعل تجاه القضايا المصرية للوطن والشعب.

... ومن هذا المنطلق الأخير فقط، سنعرض لأهم ما تناوله هذا التقرير-على الرغم من أنه محدد بموضوع التسويق-من قضاياهم الزراعية المصرية والمتنجين لخيراتها والمستهلكين الخاصات والدخل القومى الذى تسهم بنسبة كبرى فى تحديده، مع مقارنة كل ذلك بمواقفنا- ورواينا-فى مجلة «الميسار» منذ نشأتها حول ذات القضية المجتمعية الهامة.

١٩٩٨-١٩٩٨

-شارك فى تلك الاجتماعات البحثية، عدد من القيادات المسنولة فى هذا المجال، ومنهم:

* الدكتور ابراهيم سلهمان- مستشار وزارة التجارة .
* الدكتور أحمد جوملى - وزير التجارة والتموين.

* الدكتور محمد حمدى سالم- رئيس مركز تنمية الصادرات.

* الأستاذ خالد أبو إسماعيل - نائب الرئيس لمهاد عام القرف التجارية.

* الدكتور كمال توفيق دياب - رئيس مجموعة شركات خاصة .

- استعانت اللجنة فى إعداد تقريرها ، بسياسات وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعى، والتجارة والتموين، وبإحصاءات الجهاز المركزى للتنمية العامة والإحصاء .
واهتمامنا الخاص بهذا التقرير:

* لا يتبع مما صاحب عرضه من مظاهر- تحدث لأول مرة فى مجلس الشورى -من تشويش بعض أعضاء -الحزب الوطنى على المهندس سعد هجرس ، أو بإغلاق باب المناقشة حوله- وفقا لتوجيهات الدكتور يوسف والى

لا يمكن أن يتهم أحد، مجلس الشورى المصرى بأنه إحدى مؤسسات المعارضة (إذا كانت المعارضة اتهاماً ؟) ، فهو مجلس «العائلة» حسب تعبير الرئيس السادات. ولكن مجلس الشورى -على الرغم من انتقاص صلاحياته البرلمانية فى التشريع -الرقابية- يحظى بميزة أن مناقشاته تدور وانما- ليس بشكل وقتى ومباشر- وإنما من خلال تقارير مدروسة ومعدة سلفاً.

وأيا كان حجم الاختلاف حول أى من هذه التقارير /الدراسات ، فهو بالقطع محل تقدير من الجميع لما بذل فيها من جهد علمى من ناحية، ولقدرتها- من ناحية أخرى- على التأي بأن يشرب الحوراء حولها نهج الخطابية والانفعالية.

ولقد أعدت مؤخراً «لجنة الانتاج الزراعى والرى واستصلاح الأراضي» تقريراً هاماً حول قضية «التسويق الزراعى» ، تم عرضه على المجلس خلال شهر فبراير الماضى وقدمه رئيس اللجنة المهندس سعد هجرس.

ومما يؤكد جدية التحرك من أجل انجاز هذا التقرير:

-قيام اللجنة بدراسته من خلال عشرة اجتماعات منذ ٢٢ أغسطس حتى ٢٨ نوفمبر

حول الفقر في القرية المصرية

- أكدنا - في العدد ٩٩ - أن نسبة الفقر في الريف تزيد عن نصف عدد السكان ، وأن نسبة كبيرة منهم تعيش في حالة الفقر المدقع (تحت خط الفقر).

- وشيت التقرير في صفحة ٦٥ من خلال دراسة للدكتور إبراهيم سليمان مستشار وزارة التجارة - أن حوالي ٤٥٪ من السكان (في عموم مصر وليس في الريف تحسباً) يعيشون تحت خط الفقر ، وأن ذلك يعني أن دخلهم لا يغطي الاحتياجات الأساسية لأسرهم في الغذاء والملبس وباقي الخدمات

انخفاض الدخل وصعوبة الحصول على الغذاء

- رصدنا - في العدد ١٠٤ - أن دخل الفرد في الريف قد انخفض بنسبة ٣٢٪ وأن الانخفاض الحقيقي للأسرة الريفية قد طغى بنسبة أكبر من ٢٥٪ ، مما ترتب عليه من آثار اجتماعية مترتبة منها أن ٥٥٪ من أطفال الريف مصابون بأمراض نقص كرات الدم الحمراء (الانيميا) ، ٤٠٪ منهم مصابون بالأمراض الناتجة عن سوء التغذية. - وشيت التقرير - في صفحات ٦٢/٦٣/٦٥ - أن متوسط أسعار السلع الغذائية قد زاد خلال العشر سنوات الأخيرة زيادة كبيرة ، تجاوز زيادة دخل الأفراد بمعدلات كبيرة. اتصل في الريف زيادة أسعار السلع الغذائية للمستهلكين بين عامي ٨٧ - ١٩٩٧ بنسبة ٣٢٢٫٤٪ ، وأن هذا الارتفاع الضخم في أسعار السلع الغذائية قد أثر تأثيراً مباشراً على نفقات معيشة الأفراد وعلى دخولهم ، الأمر الذي يتطلب مواجهة هذه المشكلة ليس باعتبارها واجباً اقتصادياً واجتماعياً فقط ، بل باعتبارها واجباً إنسانياً أصلاً.

انخفاض الناتج الزراعي وارتفاع نسبة الاستيراد

- نشرنا في العدد ٩٢ عن انخفاض الناتج الزراعي ، وتزايد اعتمادنا بالتالي على الخارج لحالة سد الفجوة الغذائية والمحصولية ، التي جددنا أرقامها - عام ١٩٩٧ - كما يلي :

حوالي ٦ مليون طن قمح وبقية.

ما يقرب من مليون طن سكر

مليون طن قطن تقريباً من القطن

أكثر من ٦٪ من احتياجاتنا من اللبن ومنتجاته.

- وشيت التقرير - في صفحات ٣١/١١٠/١١١ - أنه نتيجة سياسات ارتفاع تكلفة الإنتاج وقصور العملية التسويقية وعدم التخطيط المحدد ونقص الرقابة ، قد انخفضت الصادرات كما وقيمة بشكل واضح ، وزادت واردات الزراعية خلال السنوات الأخيرة بمعدلات مرتفعة تمثل

التقرير يؤكد

على ضرورة

استمرار دور الدولة

في التخطيط

الاحتكار وقانون

الايجات الزراعية. من

المخاطر على الانتاج

والاستهلاك

في قيمتها عشرات المرات من قيمة صادراتنا الزراعية ، في الوقت الذي أصبح فيه المنتج المحلي قاصراً عن الوفاء بالاحتياجات الضرورية من سلع غذائية مهمة في مقدمتها الزيوت النباتية والمنتجات السكرية. البقوليات واللحوم والألبان.

الاحتكار يحكم سيطرته على السلع الزراعية والغذائية

- عرضنا في العديدين ٧٤٫٧٣ - لنمو ظاهرة الاحتكار في السوق المصرية بشكل عام وبالنسبة للمحاصيل الزراعية والغذائية على وجه الخصوص ، وقدعنا صورا - موثقة - لدى الاهدار الذي ترتب على هذه والمحاولة الاحتكارية للانتاج والمنتجين والمستهلكين والاقتصاد الوطني.

* خسارة الاقتصاد المصري حوالي ٤ مليار جنيه - في الفترة من ٩٢ - ١٩٩٥ - لحساب المحتكرين في الداخل والخارج - بالنسبة لمحصول القطن ، بالإضافة إلى تهديد صناعة الغزل والنسيج بالانهيار.

* تحكم مافيا من خمسة أفراد في محصول وسلة السكر والأضرار التي لحقت بالزراعة والصناعة والمستهلكين نتيجة لذلك.

* دور الاحتكار - في مجال استيراد التمح - ما أدى إلى إزدياد الفجوة التموينية والتخريب لمجهود الحملة القومية لزيادة إنتاج

القمح محلياً.

* مافيا استيراد اللحوم ، وتكثف الأضرار المحتكرين لهذا النوع من تدمير الثروة الحيوانية لصالح اللحوم المستوردة بكل ما ثبت من عدم صلاحية الجانب الأكبر منها للاستهلاك الأدمي.

- وشيت التقرير - في صفحات ٦٩/٧٠/١٠٣ - أن من العوامل البارزة في زيادة أسعار بعض السلع الغذائية ، تعرضها لعمليات الاحتكار من مجموعة من تجار الجملة ، الذين أصبحوا يرفضون أسعار البيع التي يطالبونها ، بل وتحديد توقيت ومكان البيع.

وأنه قد بدأ في الفترة الأخيرة قيام احتكار فعلي من بعض التجار لأسواق السكر واللحوم والأسماك والدواجن والفاكهة والخضر. الارتفاع المبالغ فيه للقيمة الإيجارية.

- طرنا - طوال السنوات الماضية وفي الكثير من أعاد البسار ، العوامل التي كانت وما زالت ، وراء معارضتنا لقانون الجديد للايجات الزراعية ، محذرين من مخاطره ، على الفلاحين المنتجين وعلى الانتاج الزراعي المطلوب لغذاء الشعب وللصناعة الوطنية.

- وشيت التقرير - في مجال انخفاض إنتاج المحاصيل الأساسية ، أن أحد العوامل الرئيسية لذلك ، كما جاء في صفحتي ٨٧/٨٨ - كما ترتب على تطبيق القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ من ارتفاع القيمة الإيجارية في معظم أراضي الجمهورية ارتفاعاً كبيراً يقلق عتاً كبيراً على المتجارب ، كما يزيد موقفهم في سبيل الانتاج - صعباً ، فضلاً عن تزايد خسارتهم عند زراعة القطن والمحاصيل الأساسية.

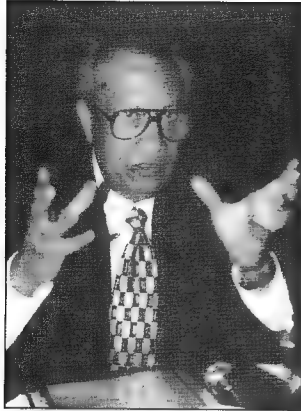
تأثير هذه الأوضاع على المحاصيل الزراعية

١ - القطن

- أبرزنا - في العدد ٩٦ - المخاطر المحدقة - نتيجة السياسات الزراعية الخاطئة الحالية - بزارعة القطن وصناعة الغزل والنسيج وبصالح الفلاحين المنتجين ، ما أدى إلى : * انخفاض المساحة المزروعة بالقطن من مليون و ٢٢٧ ألف فدان ، عام ١٩٧١ إلى ٧١٩ ألف فدان عام ١٩٩٤ .

* وتدهور حجم التصدير من ٥ ملايين ٨٦٠ ألف طن عام ١٩٧٠ ، إلى ٢٨٠ ألف طن عام ١٩٩٤ .

* ووصل عدد المصانع الكبيرة والمتوسطة للغزل والنسيج عام ١٩٩٥ إلى ٢٠٠ مصنع فقط بعد أن كانت حتى عام ١٩٨٨ ، ١٥٧٥ مصنعاً ، بالإضافة إلى فقدان ٥٠٪ من الطاقة الإنتاجية للشركات الكبرى وإفلاس آلاف المصانع الصغيرة.



عاطف عبيد

«كمثال لتراخيل، والذين استشهد وأصيب منهم في كوم حمادة يوم أول مارس من هذا العام / ٢٣ زهرة بهنقة أخرى؟»

«ما حكمة حكومتنا الرشيدة من علم الرد- بأى شكل- على حملة جريدة «الشعب» على د. يوسف وإلى واتهامها له بأخطر التهم؟»

«ألم ينسأ إيجابنا بمسلسل «الضرر» الشارده» عن التنبه لما أثاره المسلسل عن السادة نواب مجلس الشعب، الذين تصدر أخطر القوانين برفع أى حضراتهم؟»

٥٠٤

في العدد القادم

الجزء الثاني -والأخير- من الموضوع:

«التقرير يؤكد تدهور القدرة الحضرية والتاجنة والسكنية».

«لنا وحدنا الذين نطالب باستمرار دور «الدولة» حتى في ظل سياسة التحرير الاقتصادي -في التخطيط والدعم والرقابة».

«محلل التقرير لمشكلة «التسويق الزراعي» تتفق كثيرا مع ما ورد- بهذا الشأن- في برنامجنا «للقناة الزراعية»»

كان من المفروض أن يستكمل الزميل عريان نصيف موضوع خصخصة التقاوى في هذا العدد. ولكن نظرا لأهمية تقرير مجلس الشورى من التسويق الزراعي، فتوقلت اليسار لنشر مقال التقاوى إلى عدد لاحق.

والى تحت شعار التصدير من أجل الاستيراد -من مخاطر على غذاء الشعب بل وأمنه الوطنى أيضا، مشيئين بالاحصاءات الرسمية فقتل هذه السياسة أيضا بتدهور حجم التصدير من ناحية وارتفاع أسعار تلك المحاصيل البستانية على جماهير المستهلكين من ناحية أخرى.

- وشيئت التقرير- في صفحات ٤٤/ ٤٦ / ٧١ / ٧٢ -أسباب قتل هذه السياسة. فالقطاع الخاص يتحكم في التعامل في نسبة ٩٧٪ من المحاصيل البستانية المزروعة في مساحة تجاوزت ٢ مليون فدان، بل أن سوق الجملة للخضر والفاكهة يئثل أسلوبا احتكاريا، حيث تتحكم قلة من تجار الجملة في ذلك السوق ويزداد هامش ربحهم، ليس فقط على حساب المزارع المنتج، بل أيضا على حساب المستهلكين الذين تتحدد أسعار الخضر والفاكهة تجاههم- نتيجة هذا الاحتكار- بمبالغ مرتفعة جدا رغم ضرورتها الغذائية لهم، بالإضافة إلى عرض أنواع منها تقتل أسعارها- بالنسبة لهؤلاء المستهلكين -من الطبقات الفقيرة -عملية استغزازية حيث لا يتحمل هذه الأسعار سوى الطبقات ذات الدخول المرتفعة والأثريا -الذين لا تمثل هذه الأسعار مشكلة بالنسبة لهم.

تساؤلات فلاحية

«حتى متى سيظل التجار ومزارعة الصممت على توالى مقتل نبات وأطفال الفلاحين الذين يعملون -فى أسوأ ظروف عمل

« الحسارة المتزايدة -فى كل موسم- على الفلاحين نتيجة قيامهم بزراعة القطن. - وشيئت التقرير- في صفحات ٨٥ / ٨٦ / ٨٨ -انخفاض المساحة المزروعة منه وكذلك انخفاض إنتاجه وإنتاجيته وأرباحه الزراع إلى عدم الاقبال على زراعته في العام القادم بما سيترتب على ذلك من نتائج سلبية، بالرغم من أهميته وضروريته للتنمية الزراعية والصناعية واستيعابه لأعداد كبيرة من القوى العاملة.

ويرجع التقرير ذلك- فى الأساس- إلى رفع الحكومة للدعم الذى كانت تقدمه لهذا المحصول ولتركيها -هذا العام- لسعر لقطن حرا يبعده مبدأ العرض والطلب، بما أدى إلى الحسارة الكبيرة للزراع نتيجة انخفاض الأسعار من ٥٠٠ جنيه أو أكثر إلى ما بين ٣٠- ٣٠٠ جنيهًا للقطنار، فى الوقت الذى تكلفت فيه زراعة الفدان .

- بخلاف القيمة الإيجارية المطلوبة من المستأجرين - - ١٢٠٠ جنيه للفدان الواحد.

-الأرز

-عرضنا -فى العدد ٧٣ -لزراعة الأرز،

راصدين ظاهرة ملفقة للنظر، وهى أنه مع زيادة المساحات المزروعة منه، ومع زيادة إنتاجه بالتالى، ومع تميز إنتاجيته -حتى على المستوى العالمى -فإنه قد أصبح يشكل على كل من الفلاح المنتج، والمستهلك لهذا المحصول الغذائي الرئيسى، حسارة وعينا كبيرا. وقد أرجعنا ذلك إلى تحكم مافيات الاحتكار- وأصحاب المضارب والغرامات الخاصة- فى سوق الأرز المصري.

- وشيئت التقرير- فى صفحات ٤٠/ ٨٩ / ٩٢- أنه بعد ترك تسويق الأرز حرا- بدءا من موسم ١٩٩٢/ ١٩٩٣ -أصبح التجار هم المشترون- بالكامل- فى سوق الأرز مع المضارب المنتشرة، انخفض سعر الشراء من الأرز ووصل إلى ما بين ٤٥٠- ٥٥٠ جنيهًا للقطن بعد أن كان حتى موسم ١٩٩٧، ٨٥٠ جنيهًا- نتيجة شراء الوسطاء للمحصول من الأزارع بعد الحصاد مباشرة (فى أكتوبر) بينما كبار الأزارع لا يبيعون نتيجة المضاربة بينهم وبين التجار إلا فى شهر يناير ويسعر مضاعف. وكل ذلك أدى إلى الحسارة الكبيرة للفلاحين حيث أن قيمة غلة الفدان لا تتجاوز ١١٥٠ جنيهًا. بينما تكلفه إنتاجه وفق تقدير إحصاءات وزارة الزراعة لا تقل عن ١٠٦٠ جنيه.

٣- الخضر والفواكه

- حذرنا -فى العدد ٦٥ -من التوسع فى المساحات المزروعة بالمحاصيل التقليدية على حساب زراعة القمح والمحاصيل التقليدية، لما يمثل ذلك التوجه الذى أصر عليه د. يوسف

الجديد فى أزمة أحزاب المعارضة



ولدت التجربة الحزبية الحالية فى مصر مكملة بالعديد من القيود التى حالت دون أن تمتنع أحزاب المعارضة ليس فقط بالقدرة الكافية من الفعالية بل وأن تقوم بدورها الذى تأسست من أجله ، وأعني به إمكانية تداول السلطة فيما بينها من خلال انتخابات دورية حرة .

ومنت نشأة التعددية عام ١٩٧٦ لم يحدث أى تغيير فى الحزب الحاكم وما يزال الحكم احتكاراً لحزب بعينه . ورغم احتجاجات أحزاب المعارضة ورغم كل مابذلته من جهد لاتقاع الفئات الحاكمة بتخفيف القيود المفروضة على النشاط الحزبى ، فإنها لم تحقق تقدماً يذكر . بل ووجهت بالمزيد من القيود سنة بعد أخرى . وكانت النتيجة أن هذه الأحزاب تعيش حالة من الأزمة المستمرة جوهرها عجز هذه الأحزاب عن التأثير فى الوضع السياسى القائم وتعبئة القوى الجماهيرية الكافية للضغط على الحكم لتعديل سياساته جزئياً أو لتداول الحكم معه من خلال انتخابات دورية حرة .

وتضاف هذه الأزمة وتزيد حدتها عاما بعد الآخر ، وهناك العديد من المظاهر التى تدل عليها . مثل تراجع عضويتها وعجزها عن تقديم قيادات جديدة للمجتمع وللحياة السياسية ومحدودية تمثيلها فى مجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية ليس فقط بسبب تزوير الانتخابات بل لأنها لا تستطيع المنافسة على مستوى القطر كله فنكتفى - لامكانياتها المحدودة - بتقديم عدد محدود من المرشحين . هذا بالإضافة إلى تراجع توزيع الصحف الحزبية بدرجة كبيرة .

أدركت أحزاب المعارضة عمق الأزمة التى تعيشها منذ فترة طويلة ومارست نشاطاً مشتركاً فيما بينها لمواجهة هذه الأزمة لكنها لم تحقق نتائج تذكر ، وقد انتهت أخيراً إلى معالجة هذه الأزمة - وهذا هو الجديد - بالتركيز على قضية تعتبرها المدخل الحقيقى لأى إصلاح فى مصر وهى قضية الإصلاح

عدد من المهام المحدودة لتكون محور نشاط هذه الجبهة خلال عام ١٩٩٩ مثل تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية لتوفير ضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات ، وإلغاء القيود المفروضة على النشاط السياسى الجماهيرى ، والاهتمام بمشروع قانون الجمعيات الأهلية الجديد الذى يفرع الحق الشعبى للإصلاح السياسى وقانون العمل الموحد الذى يفرع الحق الاجتماعى لهذا الإصلاح بارسائه علاقات عمل عادلة ومتوازنة للفترة القادمة من تطور المجتمع المصرى .

هذه الرؤية الجديدة التى تبناها أحزاب المعارضة فى مواجهة أزمتها لم توضع بعد موضع التطبيق وهناك عقبات عديدة تواجهها من أهمها مدى جدية قيادات الأحزاب فى السير فى هذا الطريق واستعدادها للسفطرة بتشكيل الجبهة التى قد تخرج عن سيطرتها الكاملة وتطعن الفرصة لأطراف أخرى للتأثير فى معادلة العمل المشترك بين القوى الديمقراطية فى مصر . هناك أيضاً عقبة الاستعداد للضميمة من أجل الإصلاح الديمقراطى بأشكال من التصال السياسى تتحدى إصرار أجهزة الحكم على مواصلة حصار أحزاب المعارضة.

السياسى والديمقراطى . ورغم أن أحزاب المعارضة كانت تعطى لهذه القضية اهتماماً خاصاً فى السنوات الأخيرة ، إلا أن تناولها لها يتسم هذه المرة بروية جديدة تقوم على قاعدتين أساسيتين :

القاعدة الأولى هى ضرورة توسيع قاعدة القوى المناهضة من أجل الإصلاح السياسى والديمقراطى بتشكيل جبهة للإصلاح السياسى والديمقراطى تضم بالإضافة إلى عملى الأحزاب والقوى السياسية النشطة معها مثل الإخوان المسلمين والشيوعيين ، تضم مثلاًين للنقابات المهنية والعمالية وشخصيات عامة من المفكرين والمثقفين الذين لم يرتبطوا بأى حزب من هذه الأحزاب ، ولو نجحت أحزاب المعارضة فى توسيع هذه الجبهة وكسب عناصر مؤثرة لعضويتها من العمل النقابى والاجتماعى والفكرى والثقافى فإنها تكون قد وضعت مسيرتها على بداية الطريق الصحيح نحو مزيد من الفاعلية والتأثير .

أما القاعدة الثانية للرؤية الجديدة فهى عدم الاكتفاء بطرح البرنامج العام للإصلاح السياسى والديمقراطى ككل بل اختيار عدد من الأهداف المحدودة يمكن بالتركيز عليها ووضعها موضع التنفيذ فتح الباب أمام تحقيق أهداف أخرى ، وقد وقع الاختيار بالفعل على

الأحزاب السياسية والنظمات الاجتماعية

وتحى إذا نجحت أحزاب المعارضة فى

عبد الغفار شكر

مواجهة هذه العقبات فأننى أشك أن تركيزها على قضية الإصلاح السياسي والديمقراطى وحدها يمكن أن يخرجها من أزمتها ، بل يتعين عليها أن تجرب أيضا مسالك أخرى تعزز قدرتها على الضغط على الحكم ، ويتحقق ذلك عندما تهتم بالعمل فى المنظمات الاجتماعية من نقابات عمالية - ونقابات مهنية وجمعيات أهلية والمبادرات طلابية وأندية ومراكز شباب .. إلخ. هذه المنظمات الاجتماعية وسائر مؤسسات المجتمع المدني هى فى الحقيقة البنية التحتية للديمقراطية فى أى مجتمع لأنها الإطار الذى يتعلم فيه المواطن كيف يمارس العمل الجماعى وكيف يمارس فى سلوكه القيم الديمقراطية، ابتداء بالاعتراف بالأخر إلى إدارة الحوار مع هذا الآخر والوصول إلى قرارات من خلال النقاش واحترام رأى الأغلبية، وبذلك فإن المواطن المشارك فى العمل الاجتماعى أو النقابى أو الثقافى يتلقى فى هذه المنظمات تربية ديمقراطية ويتعلم الثقة بالنفس ويتولى مسؤوليات متدرجة تمكنه بعد فترة من اكتشاف خبرات قيادية هامة . وبذلك تعتبر هذه المنظمات أيضا الإطار الأمثل لاكتشاف القيادات الجديدة . ومن ثم فبى تعتبر المجال الحيوى لنشاط الأحزاب السياسية بشرط ألا تحرلها هذه الأحزاب إلى واجباتها أو تستخدمها فى تحقيق أهداف سياسية مباشرة بل تدفع بأعضائها إلى المجالات التى تهتم للمشاركة فى نشاط المنظمة الاجتماعية أو الثقافية أو الثقافية الذى أسست من أجله ، ومن خلال اتقان هؤلاء الأعضاء لعملهم والقنوة التى يقدمونها لزملائهم فإنهم يكسبون احترامهم ويصبح بإمكانهم التأثير فى زعمائهم واجتهادهم للاهتمام بقضايا المجتمع ومشاكله والاقتراب من ساحة العمل السياسى.

بهذا المفهوم فإن اهتمام أحزاب المعارضة بالعمل فى المنظمات الاجتماعية سيكون المدخل الحقيقى لتحويلها من الجمود الحالى فى عضويتها ونفوذها لتتحول إلى كيانات حية قادرة على النمو والتطور وذلك من خلال توافر قدرة أكبر لها على القيام بوظائفها الأساسية فى المجتمع . وعلى سبيل المثال فإن قدرة الأحزاب على التعبير عن مصالح القوى الاجتماعية التى تمثلها تكون أفضل من خلال وجود أعضائها من مختلف المنظمات الاجتماعية من نقابات وتعاونيات وجمعيات، حيث يمكن التعرف على المشاكل الحقيقية للناس فى هذه المنظمات ، وبدلا من أن نتحدث

الأحزاب وتبلور هذه المصالح بواسطة خبرائها ومفكرها، فإنها تستند إلى الناس فى معرفة هذه المصالح وتعترف بشكل ملموس على مشاكلهم الأساسية وتستفيد من ذلك فى صياغة وثائقها الأساسية التى تطرح من خلال حملاتها حل هذه المشاكل وتصيغ السياسات الحزبية العامة التى تبلور هذه المصالح سواء فى البرنامج العام للحزب أو برنامجه الانتخابى لمجلس الشعب أو البرامج المطلوبة النوعية للثلاث الاجتماعية المختلفة وكذلك البرامج المحلية.

أما قيام الحزب بوظيفة التنشئة السياسية ليس فقط لأعضائه وإنما أيضا للجماهير العريضة ، فإن تواجد أعضائه فى هذه المنظمات يساعده على توعيتهم بمصالحهم الأساسية ويرفع مستوى وعيهم إلى الحد الذى يدفعهم للمشاركة فى العمل العام والالتفاف حول الحزب فى معاركه السياسية من أجل تحقيق مصالحهم . ويمكن الحزب أيضا خلال تواجد أعضائه فى المنظمات الاجتماعية من تربية أعضائه عمليا فى هذه المنظمات على قيم الممارسة الديمقراطية واكتساب خبرة القيادة.

ويستطيع الحزب أن يمارس دوره فى التجنيد السياسى بشكل أفضل كثيرا عندما يستفيد من تواجده فى المنظمات الاجتماعية حيث يستطيع أن يحول أعدادا متزايدة من النشطاء الاجتماعيين إلى العمل السياسى فيكسبهم كأعضاء فى الحزب ويحولهم إلى قيادات سياسية تعزز قدرته على التقدم بأعداد كبيرة من المرشحين لمجلس الشعب والمجالس الشعبية المحلية. وعزز الحزب صفوه بأعداد متزايدة من القيادات التى تربست بالعمل فى المنظمات الاجتماعية ولها بالفعل قواعد جماهيرية متأثرة بها . وكلما نجح الحزب فى التوسع فى التجنيد السياسى يتحول أعداد كبيرة من المواطنين العاديين أو النشطاء الاجتماعيين إلى العمل السياسى فانه يضى على المجتمع حيوية أكبر ويساعد على تقوية نفوذ الحزب فى المجتمع.

نأتى أخيرا إلى وظيفة المشاركة السياسية والتى لم تتجنى الأحزاب حتى الآن فى القيام بها بكفاءة مما يضاعف قدرة هذه الأحزاب على تعبئة قوى جماهيرية واسعة للضغط على الحكم من أجل تغيير سياساته المعارضة مع مصالح الجماهير . ومن المعروف أن المشاركة السياسية تقاس بحجم المواطنين المشاركين فى الانتخابات العامة والمحلية تصويتا وترشيحا ، وكذلك إقبال المواطنين على

عضوية الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية ، ومدى اشتراكهم فى الأنشطة الجماهيرية التى تنظمها الأحزاب السياسية، ومتابعتهن للتطورات السياسية فى أجهزة الإعلام واهتمامهم بالقضايا الاجتماعية ، ودخولهم فى مناقشات حول هذه التطورات والتضاي ، وكلما اتسع نطاق المشاركين فى هذه المظاهر كان المجتمع أكثر حيوية وكانت الأحزاب أكثر قدرة على الاستناد إلى حركة جماهيرية نشطة فى الضغط على الحكم وفى ضمان تحقيق نتائج أفضل فى الانتخابات البرلمانية .

وطالما أن الأحزاب قائمة بوضعها الحالى ولاتنشط خارج مقراتها فإنها لن تجد الفرصة لتوسيع المشاركة السياسية ، فعندما يتواجد أعضاؤها فى المنظمات الاجتماعية فإنهم يكونون أقدر على الاتصال بدوائر واسعة من المواطنين المتعاملين مع هذه المنظمات والمستفيدين من خدماتها ويستطيعون بالتالى إثارة اهتمامهم بقضايا المجتمع وأوضاعه السياسية والربط بينها وبين مشاكلهم الخاصة وحثهم على الاهتمام بالقضايا السياسية والأنشطة السياسية باعتبارها المدخل الحقيقى لحل مشاكلهم الشخصية والفردية.

أن اهتمام الأحزاب السياسية بالمنظمات الاجتماعية وماسوف يقربهم عليه من فاعلية أكثر بيلامها بوظائفها فى جميع المصالح والتنشئة السياسية والتجنيد السياسى والمشاركة السياسية بصورة أفضل سوف تكون محصلة النهائية تزايد قدرة هذه الأحزاب على إدارة صراعها مع الثلاث الحاكمة بغاعلية أكبر وسيترتب عليه تغيير فى علاقات القوى السياسية لصالح أحزاب المعارضة بما يمكنها من الضغط على الحكم وتحقيق نتائج ملموسة فى مجال حل مشاكل الجماهير وبالتالي تعزز الجماهير التى انصرفت عنها إلى الالتفاف حولها والمشاركة فى تضالها السياسى بما يخرجها من أزمتها الراهنة .

وإذا كان اهتمام الأحزاب بأولوية الإصلاح السياسى والديمقراطى مطلقا فإن اهتمامها بالعمل فى المنظمات الاجتماعية مطلوب أكثر فهو بداية الطريق الحقيقى لمواجهة تضالها لاصرار الحكم على استمرار الاستبداد السياسى وهو بداية الطريق إلى تطبيق عملى لمقولة أن الديمقراطية تفرض ولاستجدى.

الحوافز الضريبية بين الموظفين ورجال الأعمال



حكم متحاز لأصحاب الثروات

أحمد صالح الصعيدى

على المتبع . وبالتالي لا يتمتع الموظفون (والعاملون بأجر عموماً) بخصم أى نسبة من ضرائبهم أسوة بغيرهم من الممولين وهو وضع شاذ كان ينبغي تداركه.

فالموظفون والعاملون بأجرهم أقل اللوات دخلوا وأكثرهم يؤس ، حيث تقطع الضريبة ٢٠٪ من مرتباتهم المحدودة (بعد خصم بسيط للأعباء العائلية أو الشخصية) أى أن الاستقطاع الضريبى بالنسبة لهم يتم من اللحم الخى . وتزد الصورة وضوحاً إذا أخذنا فى الاعتبار أن الضرائب تفرض على الدخل الاجالى للموظف أو العامل وليس الدخل الصافى ، ولا يعترف له مثلاً بخصم مقابل للاستهلاك المنهى (وذلك بعكس أصحاب المهن الحرة والذين يخصم من أرباحهم قبل فرض الضريبة نسبة مقدارها ١٥٪ مقابل استهلاك منهن) ، ومن جهة أخرى فالموظف أو العامل لا يمكنه التهرب من الضريبة حيث يتم استقطاعها قبل حصوله على الإيراد . وإذا كان الموظفون لا يتأخرون عن سداد الضريبة فغذاً يعنى أن الحصيله الضريبية الآتية من إيراداتهم تحتفظ بقوتها الشرائية وتتميز بالدورية والانتظام ، وهو ما يمد الدولة بالأموال

ومن المعروف ، فى وقتنا الحالى ، أن الحصيله الضريبية تمانى من الانخفاض النسبى إذا وضعنا فى الاعتبار نمو الناتج القومى ونسبة التضخم . ومثل هذه القوانين الجزئية لاتعالج جذور المشكله التى نحن بصدها . والدليل على ذلك النتائج الهزيلة التى حققها القانون ١٥٩ لسنة ١٩٩٧ بشأن المصالحات الضريبية والذى قبل عند صدوره إنه سيواجه مشكله تكسر ٧٥٠ ألف متازعة ضريبية أمام القضاء وذلك بانشاء لجان للتصالح قبل إن هدفها سرعة الإجراءات والفعل فى المتازعة وذلك بوقف نظر هذه المتازعة أمام الحكمة وعرضها على هذه اللجان بعد موافقة كل من الممول والمصلحة. وقد يعتقد البعض أن القانون ٣ لسنة ١٩٩٩ وجه حوافزه لكافة شرائح الممولين ، والواقع أنه يستثنى أهم فئات المجتمع التى يتعين خفض العبء الضريبى عليها إلى أدنى حد أو إعفاؤهم قاطباً وهم الموظفون وكل العاملين بأجر بصفة عامة .وهذا - يخلصون للضريبة على المرتبات والأجور. فقد نص القانون المذكور على عدم سريان ما جاء به من حوافز على الضرائب التى تورده بنظام الميز

منذ أيام قليلة صدر قانون الحوافز الضريبية رقم ٣ لسنة ١٩٩٩ ،والذى نص على خصم نسبة معينة من الضرائب المستحقه على الممولين (تتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪) إذا أسرعوا بسداد الضرائب المكلفين بها وفقاً لتواريخ معينة تنتهى فى آخر ديسمبر ١٩٩٩ . والهدف من هذا القانون العمل على تنشيط الحصيله الضريبية وزيادة موارد الدولة عن طريق الحصول على مستحقاتها بسرعة قبل أن تفقد جزءاً كبيراً من قوتها الشرائية.

ولأعرف لماذا قفز إلى ذهنى عند قراءة هذا القانون ماحدث أيام المندوبى اسماعيل عندما اشتدت حاجته إلى الأموال فأصدر فى سنة ١٨٧١ قانونه المسمى بـ " لائحة المقابلة " والذى جاء بها أن كل من يدفع الضريبة المفروضة على أرضه عن ست سنوات مقدماً يعفى نهائياً من نصف هذه الضريبة ولازاد الضريبة عليه بأى شكل. ورغم استجابة الكثيرين لهذه اللائحه التى كانت مؤشراً واضحاً على إفلاس المزانة العامة إلا أن الحكومة تراجعت وألغت هذه اللائحه المنتقده سنة ١٨٨٠ وقامت برد الأموال الحصيله وفقاً لنها إلى أصحابها.

بديرونها لحسابهم بالخارج . لذلك كان طبيعياً أن تقضى المحكمة الدستورية بعدم دستورية هذا القانون كذلك لعدم مراعاته مبدأ المساواة بين المواطنين ومبادئه لمقتضيات العدالة الاجتماعية.

وعلى أي حال ، فإنه لا يخفى على أحد الآن أن التشريع الضريبي في مصر يعانى في مجموعه الدخول المرتفعة على حساب الدخول المنخفضة . ونحن نلاحظ نلاحظ الأهمية الكبيرة التي تحتلها الضرائب غير المباشرة (وأهمها ضريبة المبيعات والضرائب الجمركية والدعغة) والتي تمثل حوالى ثلثي حصيلة الإيرادات الضريبية وهذا النوع من الضرائب يصيب الدخول دون تمييز عند الاستهلاك أو الاتفاق ، وبالتالي فإن أصحاب الدخول المحدودة (كالوظائف والعمال .. إلخ) هم أكثر من يتأثر بها ، حيث إن نسبة الاستهلاك إلى الدخل تزيد كلما انخفض مستوى الدخل . وعلى الجانب الآخر نجد القانون المصرى يمنع أصحاب المشروعات الاستثمارية إعفاءات ضريبية تزيد مدتها عن ٢٠ عاماً ويتم الحجر على أموالهم أو مصادرتها أو تأميمها بل ونهضم مساحات شاسعة من أراضي الدولة بدون مقابل . والحجة التي يرددها مؤيدو هذه السياسة أن هذه الإعفاءات تصب في النهاية لصالح تشجيع العمالة ومكافحة البطالة . وهو هدف نبيل بل شك . لماذا لا نستطيع أحد من هؤلاء أن يفسر لنا كيف يعنى صاحب المشروع الاستثمارى من دفع الضريبة لمدة تقرب من الربع قرن ويدفع العالم أول الموظف لديه ضريبة المراتب والأجور منذ أول شهر يلتحق فيه بالعمل في المشروع .

وإذا عدنا إلى قانون الحوافز الضريبية رقم ٣ لسنة ١٩٩٩ فإنه يتعين التأكيد على رفض الحلول الجزئية التي تعالج الظواهر السطحية دون الفوص إلى الأسباب الحقيقية للظاهرة . لذا فإنه لايسعنا إلا أن نطالب ببنيت مشروع متكامل للإصلاح الضريبي . فالإخفاق في تنمية الحصيلة الضريبية لا يعود إلى نقص في بعض الحوافز وإنما يرجع إلى أسباب عديدة لعل من أهمها كثرة الإعفاءات وتنامي ظاهرة التهرب الضريبي وكيز حجم الاقتصاد الخفى وسيطرة الأنشطة الطفيلية وعدم الاهتمام الكافي بالعنصر البشرى في الإدارة الضريبية والتوزيع غير العادل للدخل القومي والذي ينتج عنه شريعة كبيرة من الفقراء . هذا فضلاً عن انتشار الفساد الإدارى وارتفاع تكاليف الجباية في بعض الأحيان.



محمد الدين الفرب
وزير المالية

تحصيل مستحققات الدولة.

الحالة الثانية - إذا كانت الضريبة واجبة الأداء: الأصل أن تحصيل الضريبة يعتمد على كفاءة الجهاز الضريبي وزيادة فعاليته عن طريق تدريب العنصر البشرى فيه وتوفير الاستقرار المادى والمعنوى له . وهنا لابد من التأكيد على الدور القوي للدولة في تنمية الفاض الاقتصادى وتنمية الموارد ، حيث يظهر قصور الدولة في هذا الصدد إذا أخذنا في الاعتبار مهارات من التأخرات الضريبية التي تعجز الدولة عن تحصيلها.

وبذكرنا موقف المشرع الضريبي بانحيازه إلى بعض الفئات دون البعض الآخر بالقوانين التي فرضت ضرائب العاملين بالخارج وقضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورتها لتعارضها مع مآقره الدستور المصرى من قيام النظام الضريبي على العدالة الاجتماعية (٢٨م) وتعارضها كذلك مع مبدأ المساواة بين المواطنين (٤٠م) . حيث كان القانون الأول لضرائب العاملين بالخارج (رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٨٩) يفرض هذه الضريبة إلا على الأجور والمرتبات التي يتقاضاها عن عملهم بالخارج العاملون بالدولة والقطاع العام دون باقى الممولين . وبعد القضاء بعدم دستورية هذا القانون صدر القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٩٤ وفرض ضريبة العاملين بالخارج على كل من يزاول بالخارج عملاً لدى الغير يتوافر فيه عنصر التبعية . ولم يكن يخضع لهذه الضريبة رجال الأعمال ولا أصحاب المهن الحرة الذين يملكون منشآت أو مشروعات مستقلة

على مدار السنة كلها . أضف إلى ذلك أن الموظف لا يمكنه عملياً الاعتراض أو الطعن على الضرائب المفروضة عليه . كل هذه الأمور كانت توجب على الحكومة إحصاف الموظفين والعاملين بأجور وعدم تحميلهم بأى ضرائب . فهذه الفئة من فئات المجتمع يعيش الغالبية العظمى من أفرادها تحت خط الفقر ولاتوفر لهم الدولة الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية من مأكلاً وملبس وسكن وصحة وتعليم . فكيف تفرض الضرائب على ما يتقاضونه من ملائيم لاتمنح ولا تقضى من جوع .

وعلى أي حال فإن ما جاء به قانون الحوافز الضريبية رقم ٣ لسنة ١٩٩٩ رغم اتفادنا له هو خطوة جزئية قد تخفف العبء الضريبي عن البعض إلا أنها لاتقرنا من الإصلاح الضريبي الشامل ، وهو إصلاح نتجنه الحكومة لأنه يمس مصالح الشرائح الاجتماعية المسيطرة وبالتحديد تلك المرتبطة بالقلّة الحاكمة أصحاب القروات والثروة المتنامية . وحتى بخصوص هذه الخطوة الجزئية فالتنا نعتقد أن هذا القانون لن يأتى بالنتائج المرجوة منه ، فمعد تطبيق هذا القانون يتعين أن نفرق بين حالتين:

الحالة الأولى - إذا كانت الضريبة غير واجبة الأداء: هنا نلاحظ أنه وفقاً للإجراءات والقوانين المعمول بها أمام مصلحة الضرائب المصرية يستطيع أى محمل (بفرض عدم إمكانية شهرية) تأجيل سداد الضريبة المستحقة عليه لسنوات طويلة وذلك عن طريق تأجيل العناية لنشأته والمراوغة في فحص دفاتره والاعتراض على تقديرات المصلحة في نموذج ١٨ ضريبة موحدة ثم الطعن على نموذج ١٩ ضريبة موحدة وطلب إحالة الملف إلى لجنة الطعن ومن بعدها رفع الأمر إلى المحكمة الابتدائية ثم المحكمة الاستئنافية . وعند الحجر على أمواله يمكنه وقفل كل الإجراءات بمجرد إحالة المنازعة إلى القضاء ، كما يمكنه تأجيل السداد بالاستشكال في التنفيذ . هذه الإجراءات وغيرها تمكن المحمل من تأجيل دفع الضريبة المستحقة عليه لسنوات طويلة تفقد الحصيلة خلالها أكثر من نصف قيمتها الحقيقية بفعل التضخم أضف إلى ذلك أن لجان الطعن أو المحاكم تقوم عند إحالة الأمر إليها بتخفيض الضريبة المستحقة ، وبالتالي فإن الحافز الذي يعطيه القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٩ لا يبرر له ، لأن المحمل يمكنه الاستفادة بطريقة أفضل من طريق اللوائح والإجراءات الطويلة والعقبة التي تساهم في عرقلة



” المواطن ” .. حق لمن لا يملك



في مقال سابق تحدثنا عن المواطنة والثروة وحاولنا أن نرصد منتهج التعامل مع قضية المواطنة ومثالها الأبرز مواطنة الأقباط ، حيث أشرنا إلى كيف يعتمد هذا المنهج على الربط القسري بين المواطنة والثروة ، بحيث يتم الربط بين امتلاك المال والقدرة على استثماره وبين التدليل على المواطنة وتحديدًا بالنسبة للأقباط في معرض التدليل على أوضاعهم الطيبة على أرض هذا الوطن.

إنها منهجية توجد علاقة شرطية بين امتلاك المال وممارسة المواطنة ، وإذا كنا حاولنا في السابق فك الارتباط بين الأولى (امتلاك المال) والثانية (المواطنة) ، إلا أن السؤال الذي يطرح مطروحاً : ماذا عن الذين لا يملكون المال؟ فقدم طرح السؤال يعني أن تظل المعالجة السابقة ناقصة مالم تنطرق إلى وضع الطبقات الوسطى والدنيا في ظل سيادة منهجية : المواطنة - الثروة ، حيث تبقى هذه المعالجة في إطار الأفكار العامة المثالية دون الدخول إلى إشكاليات الواقع العملي.

الشابت أن جملة السياسات الاقتصادية ، والمصطلح على تسميتها بسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي قد وسعت الهوة بين أصحاب الثروة وبين الشرائح الوسطى والدنيا ، وتؤكد الاختصاصات ارتفاع نسبة من هم تحت وحول خط الفقر إلى ما يقرب ٥٠٪ من جراء هذه السياسات أي ما يقرب من ٣٥ مليون مواطن . وعليه فانه إذا كان هذا الرقم / هذه النسبة تدفع الكثير منا إلى الانزعاج والتساؤل وذلك من منظور اقتصادي ، فإن نفس الدرجة من الانزعاج والتساؤل سوف تبرز إذا قاربنا هذه الحقيقة من منظور المواطنة. خاصة وأن المواطنة في جوهرها تعني المساواة والتوازن في الحقوق والواجبات والمشاركة.

لقد أصابت هذه الهوة المواطنة في الصميم ، فخلل الاقتصادى والذي يتجسد اجتماعياً في مظاهر عديدة يؤثر ضمن ما يؤثر على المواطنة. فالنتائج للواقع السياسى المصرى وتعددنا من خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة والتي أجريت عام ١٩٩٥ يمكنه أن يلمح سطوة المال في العملية الانتخابية ونوعية المشاركين فيها ومدى إقبال القواعد الجماهيرية على قراءه ، أيضاً يكفى قراءة أداء البرلمان المصرى وتوجهاته التشريعية التى تتم

في مصر. فالسياسات الاقتصادية والضرائبية ، تاريخياً ، والتي كانت تستخدم القوة لتفنيدها وقرضها كانت تخلق توتراً اجتماعياً وتنتج حراكاً اجتماعياً إلى أسفل يحجب الحقوق عن الطبقات الاجتماعية التى أخبرت وبالطبع يبعدها عن دائرة المشاركة التى هى مبعدة عنه أصلاً ، وفى النهاية تعبر هذه الطبقات عن قهرها بتوجيه عنفها إلى الآخر الدينى.

من هنا فإن الأمر يحتاج إلى تكاتف الجميع : الدولة الوطنية وفاعليات المجتمع المدني لتتحرك نحو أحداث التوازن المطلوب حماية للأمة وتماسكها وضخ دماء جديدة إلى عروق الحياة السياسية المصرية الأمر الذى من شأنه أن يحقق المواطنة عملياً - إنها دعوة مرة أخرى ، إلى تأسيس المواطنة فكرياً وعمراناً في فكر ووجدان الجميع .. إن تجاوز سطوة المال واستيعاب كل المواطنين : من يملك ومن لا يملك الخطوة الأولى نحو المواطنة.

عن محيزات اجتماعية واضحة . مما يمكن قوله أن الاستبعاد والتمهيش للفئات الوسطى والدنيا كانا من نتاج الفترة الماضية ، ربما لا يكون ذلك مخططاً وإنما هو بالقطع إحدى نتائج الواقع الاقتصادى ، والذي أفرز معادلات اجتماعية جديدة على صعيدى القوى والتحالفات . فالواضح أن الحركة الاقتصادية ، المالية فى المقام الأول ، لا تتحيز إلا تواجد فئة قليلة وتستبعد جمهرة من الناس ، وبينما الفئة قليلة لها كل الحقوق ، نجد الفئة الكثيرة عليها كل الواجبات.

ولاشك أن واحدة من التداعيات التى تترتب على ماسبق هو حدوث نوع من التآزم المجتمعى الذى يؤهل توترات فى البنية المجتمعية والتى تعد الفتنة الطائفية أحد مظاهرها وهو أمر ليس بجديد واختبر تاريخنا

سمير مرقس

المرأة والعولمة

والاشتراكيون دعاة المساواة بين الجنسين يؤمنون بتعريف والتطوير والتنمية - بأن التنمية هي زيادة مهارات وقدرات الفرد، وحرية أعظم وإبداع أكبر وانضباط ذاتي، ومسؤولية بالإضافة إلى عافية مادية.

ويؤكد رودني: أن التنمية والنمو ليس فقط هي الناتج من النمو الاقتصادي، ولكن بتوزيع عوائده بالعدل والتساوي، وتجديد وحماية البيئة بدلا من تدهورها، وتوفير الناس ومشاركتهم للسلطة بدلا من تهميشهم. هذه هي التنمية التي تعطي الأولوية لمواجهة الفقر، ومراعاة اختياراتهم وفرصهم وتزويدهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. هذه هي التنمية فهي في جانب الناس، وفي جانب الطبيعة، وفي جانب الأعمال، وفي جانب النساء. والجسلة الأخيرة توحى بأن الناس هم الرجال، وبغير الناس هم النساء.

ورغم أن التسهيلات للبرامج التنموية تعطي أولوية للفقر إلا أن القائمين عليها غالبا يعتبرون الفقر ناتجا طبيعيا. ولهذا لا تجدي محاربة وتحدّي أسباب الفقر في العالم، فهناك ١٣٠ مليون فقير في العالم أو يعيشون في فقر، منهم ٧٠٪ من النساء، وزيادة الفقر بين النساء مرتبطة بوقف عزم المساواة بين الرجل والمرأة في فرص العمل وعدم مساواتهم في الرفاهية الاجتماعية وفي مكانتهم وقرتهم للأسرة.

وأسباب فقر النساء ترجع لسببين أساسيين هما: الأسباب المتعلقة بأنهن ينتمين إلى أسر عوائلها فقراء، والأسباب المتعلقة بتهميشهن وخضوعهن للنساء نتيجة الطبيعة مجتمعاتهم ونظمها الاقتصادية والسياسية. والرجال والنساء يواجهون عمليات العولمة الاقتصادية والسياسية. ففي تقرير التنمية عام ١٩٩٥ يتبين منه أن الأنشطة السياسية متحركة دائما من قبل الرجال فعلى مستوى العالم ١٢٪ فقط من برلمانات العالم للنساء، و٩٪ فقط من مقاعد المجالس الوطنية للوزراء في العالم للنساء رغم أن المفروض أن تكون النسبة ٥٠٪ على الأقل.

ووفقا لأحدث دراسة أعدتها إدارة شئون المرأة بالجامعة العربية يتضح أن ٥٠٪ من سكان الدول العربية من النساء، يمثلون ١٨٪ من جملة القوى العاملة، وشغلت المرأة

من التقرير السنوي السابع للتنمية البشرية لعام ١٩٩٦ للأمم المتحدة، نستكشف نظرة ذكورية لطبيعة وقوة الارتباطات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. فمُنظمة الأمم المتحدة ومنظماتها التابعة لها غالبيتها من الرجال، وهنا بالطبع له تأثيره الواضح في التأثير على عمليات إتخاذ القرار وعلى مفاهيم مشاركة المرأة. فالعالم كله ذو نظرة ذكورية لجميع قضاياها. آدم سميت المولود في القرن ال ١٨ والذي يعرف بأنه أبو الاقتصاد الكلاسيكي، لذا لا يعرف بأنه أم الاقتصاد.

ورغم أن التقارير الدولية تظهر كندا كأفضل بلدا في العالم في أوجه التنمية البشرية، ولكنها قد تكون فعلا أفضل بلدا للرجال وليس للنساء. وتقرير الأمم المتحدة "نساء العالم اتجاهات واحصائيات" يعترف أن الترويج والسويد والنمسا أفضل بلدان العالم في المساواة بين المرأة والرجل. والسويد الدولة رقم واحد في المساواة بين الجنسين، يتبعها كندا ثم الترويج، ويحدها الولايات المتحدة الأمريكية وأخيرا فنلندا.

ومن ناحية مدى مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية مقاسا بعدد مقاعد المرأة في البرلمان، ونصيب كل من الرجل والمرأة في الدخل القومي وعدد النساء المدراء والفنيين والتكنولوجيا، جاءت الترويج والسويد في أعلى مرتبة ويحدها النمسا ثم فنلندا ويحدها نيوزيلندا، ثم كندا جاءت في المرتبة السادسة في العالم من بين ١٠٦ دول. وفقا لهذا المؤشر، ويختلف ترتيب تلك الدول باختلاف المقاييس، ولكنها جميعا أفضل دول العالم من حيث مشاركة المرأة ومساواتها بالرجل.

لكن ما ترى من هم أسوأ دول العالم في مدى مشاركة المرأة ومساواتها بالرجل؟ سوف أترك لكم الأجوبة؟

ففي مجتمع المساواة بين المرأة والرجل، تتضمن تنمية المجتمع الإنساني العديد من مشاركات الرجال والنساء، والمؤمنون بمساواة الجنسين (Feminists) بشكل عام يقيمون التنمية من خلال مصطلحات مثل تحسين حياة البشر، أكثر من استعمالهم لمصطلحات مثل أهداف النمو الاقتصادي



توفيق الحكيم

جيل الفبركة

حكى توفيق الحكيم في كتابه "سجن العصر"، أنه عند عودته من باريس وعبد حصوله على الدكتوراه سمع أهله من حوله يقولون: "يا حبيبتنا يا حبيبتنا"، ولكن عندما دفعت أجور الحرفيين الذين عملوا في شقتي صرخت مع أهل الحكيم "يا حبيبتنا يا حبيبتنا بالدكتوراه والأستاذية" فقد احتاجت شقتي لبعض الإصلاحات والتوسعات لتسد الاحتياجات، بعد أن كبر الأولاد، بالطبع فأتانا لاستئجار الانتقال لشقة أوسع لأخياص معروفة للجميع، فاضطرت للتعامل مع الحرفيين من نقاشين ونجارين وسباكين، ولقد عانيت الكثير من عدم الالتزام بالمواعيد، ومن الفبركة في العمل، والجشع والمغالة في أجورهم، وخسار الزم، وعدم الاتقان وضعف المهارة، ومشاعر الانقسام التي يحملونها تجاه المجتمع، والغريب أنهم جميعا يحصلون شهادات متوسطة فنية، حاولت أن أشرح لهم أن المحاضرة الواحدة تقف على حوالي 8 جنيهات، ولكن أدخل تلك المحاضرة قضيت حوالي 50 ساعة في تعليم مستمر حتى الآن، فابأسوا بسخرية الجهل ولم يفهموا. والسات السلبية السابقة أصبحت تميز معظم الحرفيين المصريين، في الوقت الذي أتفق فيه العالم على أن الموارد البشرية هي أهم رأس مال في مجتمع المعرفة الذي يتطلب عمالة ماهرة مستثمرة، وإذا استمرت تلك الخصائص السلبية للعائلة المصرية، فلا مكان لنا في التنافس العالمي الذي يقوم على درجة الاتقان في العمل.

قاضية في السودان و ٢٩٠ قاضية في تونس
خفي مصر يزال تولى المرأة القضاء يشير
الجمال وتشارك المرأة في الحياة النيابية بنسبة
٢٧٪ في مصر، ١٪ بالاردن واليمن ٣٪
بالسودان، ٢٪ في لبنان ١٠٪ في فلسطين
بينما لا تشارك نوابها في دول مجلس التعاون
الخليجي باستثناء سلطنة عمان بنسبة ١٪.

مواقع اتخاذ القرار وتوجيه السياسات والادارة
العليا بنسبة ٢٠٪ في مصر، ٤٥٪ في
السحرين، ٧٦٪ في الكويت وفي السلك
الدبلوماسي نسبة المرأة بين مجموع العاملين
١٤٪ في مصر، ١٢٪ في ليبيا، ٩٪
تونس ١٠٪ بسوريا و١٥٪ بالعراق ولبنان .
ورغم وجود ١٧٧ قاضية في سوريا، و٦٦

سؤال في العولمة

نيكسون .

فالولايات المتحدة اقتصادا أكثر تقدما
من أي دولة صناعية أخرى، ولكنها ترتبك
وتعقد بأسواقها المحلية المغلقة، وارتفاع
الأجر النسبي فيها يساعد على استقرار
اقتصادها، ومع هذا واستمرار اتجاه العولمة
يصبح ازدهار الاقتصاد الأمريكي مقيدا بل
أكثر تقيدا من قبل بارتباطه بطلب المستهلك
العالمي، بالأجور العالمية، والتوازن بينها وبين
معدل إنتاج العمالة، واستمرار البرامج
الاجتماعية، كل هذا يعتبر عوائق للاقتصاد
الأمريكي بالمقارنة بأي دولة أخرى، وبكلمات
أخرى، فإن عولمة الاستثمارات سمحت
للاقتصاد الأمريكي بالتوازن بين حدود إشباع
طلب المستهلك المحلي شعب الكافي،
فالأسئلة تجعل في مضامينها أزمته.

إن أي دولة من الجنوب في استطاعتها أن
توازن التناقض بين الإنتاج والاستهلاك من
خلال التصدير لكن الموقف يختلف تماما في
الاقتصاد الأمريكي حيث لا يستطيع
الرأسمال الأمريكي أن يوازن نفس التناقض
من خلال التصدير والاستثمارات في الأسواق
الأوروبية والأمريكية، فالولايات المتحدة
بطرفتها، ولأن مبيعات الكمبيوتر وصناعاتها
المصدرة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى
بقية دول العالم متراجعة في هذه الأيام، فهي
تهدد التوازن بطرفتها من خلال بيع صفقات
الأسلحة لكل الدول في العالم، ويحتمل
كلينتون أكثر رئيسا أمريكا تصدير صفقات
الأسلحة هذه الأيام، فهو الرئيس الأكثر
شراسة في تصدير الأسلحة (باستثناء الرئيس

الشعوذة بالكمبيوتر

تباع على الأرصدة وتكلم عن الجن والشعوذة
وصورتها إلى صورة إلكترونية في شكل
اسطوانة CD. وفي الوقت الذي تعتبر إسرائيل
الدولة رقم واحد في الشرق الأوسط في إنتاج
تكنولوجيا المعلومات من برامج وأجهزة جادة
ومفيدة، وتصدر الهند كل عام برامج كمبيوتر
بعدة مليارات من الدولارات في مصر نستثمر
الكمبيوتر في الشعوذة. ويقول فيلسوفنا الدكتور
مراد وهبه: عندما يشتري العرب الكمبيوتر
يفرغونه من قسمته المضارة. وهكذا سخرنا
الكمبيوتر للجل والمخافة. وكنت أتوقع إعلاناً
عن برامج عربية ومصرية تعالج مشكلة تاريخ عام
٢٠٠٠. لكن يظهر أنه حالنا دائما وسوف نواجه
مشكلة تاريخ عام ٢٠٠٠ بالمخافة والجن، هكذا
نحن ولا فائدة، فالتخلف أصبح ممتشياً في
العقول حتى لو تغيرنا في مظهرنا واستعملنا
الكمبيوتر، فالتخلف دائما في العقول.

في العدد العاشر بوليمر ١٩٩٨ من مجلة
PC الطيف العربية وهي مجلة جادة لها دور
واضح في تنمية الوعي بالكمبيوتر وتكنولوجيا
المعلومات بين الشباب الناطقين بالعربية، في هذا
العدد فوجئت بأعلان فخم جدا والألوان عن العالم
المغيب، وماذا تعرف عن الجن؟! كيف ياكلون؟
ويشربون؟ وأين يسكنون؟ وكيف يتشككون
ويتصورون؟ هل الجن تسكن بيوت الأسس؟ وكيف
يمكن طردها منها؟ كيف تعالج المني وتخرج الجن
من الشخص الممسوس؟ كيف تعالج الشخص
المسحور بالقرآن الكريم؟ كيف تتحصى الساحر
وتبطل سحره؟ كيف تعالج الشخص المسحور
والمسحوس، وكيف تعالج نفسك من حسد
المجادسين وسحر الساحرين؟ كل ذلك يجده في
برنامج كمبيوتر تنتجه شركة عربية لها عنوان في
القاهرة منشور في المجلة.
وهذه الشركة جمعت الكتب الصغرى التي

كان العرب في الخيام ملوكا أتكون العرب في القصور عبيدا



الطلاب في صفوف متراصة يتقدمون ناحية أرنون، قبل دقائق من هجرها

أنهى المؤتمر القومي العربي التاسع أعماله مساء الخميس ١٨ مارس لينام أعضاؤه مبكرا حتى يسافروا صباح ١٩ مارس باكرا إلى «أرنون» تلك القرية الصغيرة في الجنوب اللبناني التي نزلت قوات الاحتلال الاسرائيلي ذات مساء من المرتفعات التي تقع فيها في قلعة «الشقيف» وما حولها لتضع أسلاكها شائكة حولها تمنع خروج الأهالي منها أو دخول آخرين لها وتعلنها قرية محتلة.

وكان أن قررت جماعة من «الحمد الشباب الديمقراطي» أن تذهب إلى القرية وتعتصم أمام الأسلاك الشائكة وتدعو العالم للتدخل..

وقبل أن ينفذ الشباب خطوتهم دعوا كل الحركة الطلابية والشبابية للتنسيق فيما بينهم وإنجاز العمل الذي جرى التحضير له بمؤتمرات طلابية في الجامعات وأساسا في الجامعة اللبنانية.

وفي يوم الجمعة ٢٦ فبراير احتشد ما يقرب من ١٥٠٠ فتاة وشباب وصعدوا إلى «أرنون» لينهال رصاص الاسرائيليين في المرتفعات على رؤوسهم، بحيث صعدنا نحن أعضاء المؤتمر القومي العربي على الطريق بالغ الضيق ذاته عرفنا كيف كان مشهد- المظاهرة -التي لا بد أنها امتدت لمئات الأمتار مشهنا مهيما.

وكان سمسير دياب الأمين العام لاتحاد الشباب الديمقراطي قد حكي لنا قبل الزيارة كيف أنهم نظموا أنفسهم ليسير كل خمسة منهم متكافئ الأيدي حتى يستوعبهم الطريق

الضيق وقد دفعوا العلم اللبناني..

وحين رأوا الأسلاك التي تحيط بطريق الدخول إلى المدينة على تربة ترابية اندفعوا نحوها.. وصرخت النسوة كبيرات السن..

احذروا قد يكون الطريق ملغوما.

ويكمن خروفا على الشباب الذي تقدم بقوة شيابه نفسها وداس على الأسلاك ودخل إلى القرية ليزرع العلم اللبناني، وتنهال طلقات الرصاص على رؤوسهم وقد بدأ الظلام يحل..

اتخذت القيادة الميدانية للعملية وكانت ايضا لاتحاد الشباب الديمقراطي قرارا بدعوة

الشباب للعودة إلى المناطق التي جاؤا منها لأنه لم يعد هناك شيء يفعلونه.. انصرفوا الحشد وبقي بضع عشرات قرويا أن يبيتوا الليل في أرنون بعد أن اتصلوا بأذاعة صوت الشعب التي أذاعت الخبر بصوت «سمسير دياب» على الهوا.. من «أرنون» مباشرة، وكان الذين بقوا قد استعدوا أنفسهم إما للاستشهاد أو للأمر.

اتصل الرئيس إسميل لحود برئيس لجنة تفاهم «نيسان» أبريل وهو أمريكي وحمله المسؤولية عن حياة المدنيين في قرية «أرنون». توافدت الاذاعات ومحطات التلفزيون ومدنير الصحف بعد أن عرف العالم حقيقة ما جرى من طريق إذاعة صوت الشعب التي يملكها «الحزب الشيوعي اللبناني»، واتحاد الشباب الديمقراطي هو تنظيمه الشبابي. ولأن الليلة كانت باردة جدا أشعل

رسالة بيروت

فريية النقاش



الطلاب يرفعون اعلام لبنان واعلام اتحاد الشباب الديمقراطي مثل الشعار اتجاه «ارنون»

العامّة.

وحذر أحد المتحدثين من استخدام الاسلام كسلاح لن يريد أن يبنى نظاما شموليا. انقسم المؤتمر عامة إلى قسمين أحدهما يحرص القضايا الساخنة والحالة في الوطن العربي، والآخر يتناول الموضوعات التي يجري تناولها كل عام، ويرصد ما حدث فيها من تطورات، تقرير حال الأمة الذي يصدره المؤتمر، وإن كان الأعضاء قد احتجوا لأنهم تسلموا التقرير لدى وصولهم إلى فندق كارلتون حيث انعقد المؤتمر، وهدت ما تخوفوا منه وهو أن تأتي بعض الاسهامات ويل والكثير منها إنشائيا، مع شعور عميق بالمأزق الذي يدخل فيه المؤتمر بعد تسع دورات حيث يكرر نفسه ويصبح أكثر فاكتر مؤقرا للخطابة».

وربما لهذا السبب حذر الكاتب الشيخ «محمد حسن الأمين» من الاستغراق في التفاصيل قائلا إن الازمات العربية محصورة في شرعية السلطة وإن كنا نريد بحث أمهات المسائل فإن شرعية السلطة تأتي في المقدمة. وردا على من قالوا إن مسيرة انعقاد المؤتمر هو هدف ونجاح في حد ذاته، قال إن أهداف المؤتمر أهم من مجرد انعقاده، وللمؤتمر طبيعة فكرية تديرية نهضوية وهو لا يعادي نظاما سياسيا لحساب آخر، حسبه أن يطلق وعيا عربيا شاملا. وفسر الكثيرون هذه الكلمات باعتبارها رفضا ضمنيًا لأن يكون المؤتمر عرابيا أو أداة للنظام العراقي أو غيره. لكن الأمين العام للمؤتمر المناضل الجزائري وأحد قادة جبهة التحرير وأمينها العام في فترة سابقة «عبد الحميد المهري» يرى أن طبيعة المؤتمر وطموحه في أن «يكون مرجعية قومية تدعو للتركيز على الأفكار التي يمكن

كما يضم المؤتمر عددا من الذين ضاقت بهم التنظيمات السياسية من كل البلدان، فهم إما منشقون عن أحزابهم، أو مشفقون مستقلون غير راضين عن الأحزاب القائمة في بلدانهم ومعضولون بالتسالي عن الحركة الجماهيرية. وهي الحالة التي دعت أحد الكتاب للمطالبة بتحويل المؤتمر إلى حزب ديمقراطي قبل أن يقرض الديناميكا الزمنية أنشأوه، وجعلت المؤقرين أيضا في مؤقر للخيبة القومية التي تنتمي لأفكار وتصورات الطبقة الوسطى غالبا، جعلتهم يتشبهون بأرثوذكس ويشدقون الشنا على هؤلاء «المثقفين» الذين اخترقوا الأسلاك الشائكة، «ويبنون آملا كبيرا» على القيادة الجديدة في لبنان بعد اقتضاح فساد حكومة الحريري وإفسادها خاصة وأن ما كان يعتبره بعضهم انتصارا كبيرا في المغرب لفكرة تداول السلطة والتغيير الديمقراطي في الوطن العربي بعد وصول حكومة «عبد الرحمن اليوسفي» وهو قومي عربي بمعنى من المعاني -إلى السلطة، أن هذه الفكرة قد تبين من شهادات المغاربة أنها ليست صحيحة تماما. ولم ينف «محمد البصري» رفيق عمر اليوسفي -ركفاه حزبه ما قاله خالد السفهاني عضو حزب الاتحاد الاشتراكي المصري وحزب اليوسفي من أن «تجربة الحكومة الحالية في المغرب ليست تجربة يحتذى من الوطن العربي، فقد زورت الانتخابات في المغرب باعتبار الكتلة الديمقراطية «وملف حقوق الإنسان والحريات العامة ما يزال مفتوحا، وقررت الحكومة ضرب أحد المكاتب للحركة الديمقراطية بمنع تنظيم أنشطة الأحزاب في المنتديات والقاعات

الشباب النيران بعد أن التحق بهم عازقون على الجيتار وطبالون، فلم يتأمروا لأنهم أخذوا يغنون ويرقصون... وكانوا أولادا ونشأنا دون قبحين يشنون لوطنتهم وانتصارهم.. في الصباح جاءهم الحبز والحليب من كل سكان القرية. وحاول جماعة منهم محضين بمصحفين وصحفيين من ذوي البشرة البيضاء والعيون الملونة وكانهم أمريكيون الصعود إلى قلعة «الشقيف» (كان صلاح وانتصارهم.. في الصباح حررها أثناء الحروب الصليبية)، كانوا يريدون أن يرشقوا علم لبنان فوق القلعة لكن الرصاص انهمر فوق رؤوسهم مرة أخرى، فصعد أحدهم إلى عامود كهرباء - وعلق علم لبنان، بعد ذلك منصرفا أيا من القوى السياسية من تعليق أعلامها بعد أن أخذ البعض -سبب العملية لنفسه خاصة شباب منظمة «أمل» الذين لم يشاركون في العملية من بدايتها وحاولوا نسبها لأنفسهم.

إلا أن حزب الله الذي التحق بالقرية في اليوم التالي لم ينسب لنفسه شيئا، «وحين التقى الشيخ حسن نصر الله بأعضاء المؤتمر أشاد بكل أطراف المقاومة. هكذا سقطت الأسلاك الشائكة وتحيرت «أرثوذكس» جزئيا. فبعد أيام قليلة نزلت قوات الاحتلال من القلعة إلى القرية ونسفت بيتين خاليتين، فقد كان سكان القرية إلا ٨٦ منهم قد هجروها. «وحيث خلع الشباب الأسلاك الشائكة أصبح عدد سكانها ألف نسمة يرأسهم المختار (العصفا) عفيف حسن حمدان الذي تسمى له أن يزور قبر أبنته بعد إزالة الأسلاك وكانت قد ماتت في بيروت ودفنت على الجانب الآخر ولم يسمح له الاسرائيليون بالعبور ليكون حاضرا أثناء دفنها... كانت أرثوذكس على حد قول سليم الحص رئيس وزراء لبنان في افتتاحه للمؤقر «عملية فدائية وكل ما في الكلمة من معنى تفننا شبان أبرار بالآلاف العارية»، وهو أيضا ما دعا الدكتور هني جمال عبد الناصر للقول بأننا في حاجة لإعادة بالنظر بشعار ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة. والقوة ليست عسكرية فقط.

أحكى كل هذا لأن «أرثوذكس» كانت إحدى نقاط الضعف الشبهية في مؤتمر كاد أن يهدو فيه الهأس بسبب تدهور الأوضاع العربية من جهة وبسبب تكوينه الذي يضم عددا من رؤساء الوزراء والوزراء السابقين وقد ابتعدوا عن السلطة وأصبحوا يرون أن برامج الإصلاح غير ممكنة من جهة أخرى. «ولأن المؤتمر أيضا ليست له أي قوة تنفيذية في أي مكان.

الاستفادة منها في العمل المستقبلي على الصعيدين الشعبي والرمزي... أي أن الأمين العام انحاز لأطروحات الممارسة مقابل التأمل الفكري .

تحت عنوان القضايا العربية الساخنة جرت مناقشات واسعة حول الصراع العربي الصهيوني وصراع التسمية ، وكل من العراق والسودان وليبيا حيث الحصار ، الجزائر والصعرا ، والصومال حيث تتأزم الأوضاع بطرق متباينة ، وذلك بعد أن ناقش المؤتمر تقرير حال الأمة .

وقدم حسين عبد الرزاق رئيس تحرير اليسار ثلاثة عناوين للحالة - بعد أن صك تعبيرا جديدا هو سقوط الجمهوريات الميكية وعسدد بلدان هذه الظاهرة - هي فشل محاولات التنمية المختلفة وبالتالي استمرار التخلف وتعمق انقسام المجتمعات العربية بين قلة غنية سيئة وأغلبية مسوقة ، واستمرار السيطرة الاستعمارية التي تركز فيها الولايات المتحدة الأمريكية إسرائيل كقوة كبرى في المنطقة . . ولم تكن الزيارة الأخيرة لوزير الدفاع الأمريكي تستهدف إلا حشد الدول العربية وراء السياسة الأمريكية وإقناع العرب أن ضرب العراق هو لمصلحتهم . والعنوان الثالث هو غياب الديمقراطية وفي الوقت الذي تقع فيه التيارات الأربعة الرئيسية في الوطن العربي أي القومي والليبرالي والذهني والواقعي فريسة لهذا الغياب وهي مبعدة قسرا عن السلطة فإنها أحيانا ما تقارص خطية إنكار الآخر والتمحور حول الذات أي تعادي الديمقراطية .

ودعا لإصلاح سياسي وديمقراطي شامل تتسلسل له بدايات في عدد من البلدان ومن ضمنها مصر التي سينفذ فيها أول اجتماع تأسيس لجمعية الإصلاح السياسي الديمقراطي التي تضم بالإضافة للأحزاب والقوى السياسية ، النقابات المهنية والعلمية وعدد من الشخصيات الوطنية التي تقبل بهذا البرنامج . وأكد فيما بعد أن التعددية الفكرية والسياسية والحرية وتداول السلطة من انتخابات نزيهة وحرية تكوين الأحزاب والنقابات ومراكز حقوق الإنسان .. أي باختصار الديمقراطية غير المتقوصة أصبحت ضرورة ملحة بعد تجاربنا المرة ، فالديمقراطية المتقوصة ، أو الديمقراطية الموجهة أو ديمقراطية الجبرعات تعني أنه لا توجد ديمقراطية .

وقال الشاعر السوري قاسم الفزاري في بدء كلمته : ادمسى أشادوا ثكنات ضمن حقول ضمارنا واحتلوا بوابات الأكرار .

وكان هناك اتجاه قوي في المؤتمر لإعفاء نظام صدام حسين من استحقاقات الديمقراطية الأولية لدى هذا الاتجاه هو رفع الحصار ووقف العدوان على العراق ، لكن التيار



امراة مسنة تزغرد فرحا بالتحريرو



طالب ايناني يتسلق عمود كوبري
لرفع العلم اللبناني في بيروت

جانب واحد ، طالب باتخاذ إجراءات تحقق الانسحاب الديمقراطي داخل العراق ، ويطبق حركة حوار بين الحكومة والقوى الفاعلة والحياة من عرب وأكراد ، مع حق الشعب العراقي في إقامة نظام ديمقراطي مبني على التعددية السياسية . لكن أحدا في المؤتمر لم يذكر أبدا قضية الأسرى الكويتيين ولا مسألة الاعتذار للكويت الذي طالبت به بعض دول الخليج كما أنه لم توجد عضوية كويتية أو سعودية في هذه الدورة ، وفي الدورات السابقة شارك «جاسم القطامي» الرياني القومي العربي من الكويت مشاركة فعالة وتحدث بمرارة عن الجرح العربي للكويتيين بسبب غزو العراق لبلادهم .

وعناسة الجرح فقد كان المثقفون يشعرون في جل كلماتهم بالاهانة ، وسبق أن قال الناقد الأمريكي «إريك بنتلي» إن المثقفين جروح مفتوحة . هذا أشد انطباق هذا القول على هذه المجموعة من المثقفين . فيقول محمد المهدي «إن انظمتنا أعطت الشرعية لاهانتنا وقبول إهانتنا أيضا بالمال العربي» .

واقترح شليق الحوت أن يصدر المؤتمر كتابا عن «حال الأمة في قرن» قد لا يكون حلل المأزق وإذا كان علمنا قد نصب طيلة قرن على قضايا تحرير الأوطان دون تحرير الإنسان فعليتنا الآن أن نكتشف العلاقة الجديلة بينهما بعد كل الاخفاقات .

وتعى لث شبيلات انحطاط المثقفين . ومن مؤثر المؤتمر مجلس لئري مرزبادا من التمزق ، وقال أحدهم أخرج في كل مرة بدون شن كبير يعلق في ذهني وأكون حريصا على نقله للآخرين . ودعا أكثر من متحدث المثقفين العرب لعدم تسخير ثقافتهم خدمة أنظمة قمعية .

ونالت الجامعة العربية أمثف هجوم بدى من كون أمينها العام لا أكثر من موظف لدى الخارجية المصرية وهو الذي لم يبادر حتى الآن بزيارة العراق ، وصولا إلي ضرورة إنشاء جامعة شعبية عربية ومرورا بخصوصية لنشر قراراتها كل ستة أشهر وأعلام أرباب العلم العربي عن العقبات التي تحول دون تنفيذها ومسئولية أي النظم عن الشلل . وقال الدكتور خوسر الدين حسيب إن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت عضوا فاعلا في النظام الاقليمي العربي» .

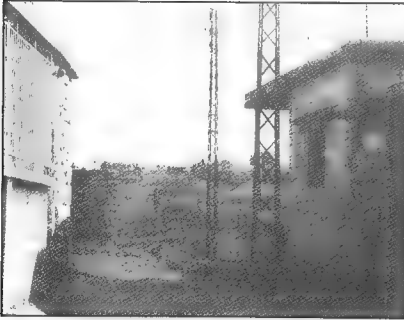
وحظي الوضع في الجزائر بجليلة عاصفة إذ قدم الأمين العام للمؤتمر صورة من الموقع عن ما يجري هناك قائلا إن هناك علامات إرهاب واضحة على جميع أطراف الأزمة الجزائرية ، مؤشرات في المستويين الشعبي والرمزي كثيرة ، والانتخابات الرئاسية المسبقة هي إحدى هذه العلامات كما أنها ليست الوسيلة الحقيقية لحل الأزمة التي لم تحل إلا بمواجهة التحديات الموضوعية الاقتصادية

الناصرة للديمقراطية الآن حتى في العراق لم يكن غائيا بل اعتبرها أساسا لمصالحة وطنية داخل العراق تعينه على مقاومة الحصار وتفتح السبيل للشعب كله للانفتاح حول برنامج ، فالديمقراطية ليست صناعة أمريكية - كما قالت كاتبة هذه الرسالة متددة بالليبرالية الاقتصادية والشمولية السياسية .

ولأن هذا التيار الأخير لم يكن ضعيفا فقد نص البيان الختامي للمؤتمر على ضرورة الديمقراطية في العراق . ففي حين طالب الدول العربية والإسلامية برفع الحصار عليه من



سمير دياب- قائد عملية اربون وإلى جواره مسئول فرع اتحاد الشباب الديمقراطي في البنية يحكيان تفاصيل العملية



قرية اربون

وفي هذا المؤتمر جرى توسيع قضية عرب المهجر بدراسات منفصلة وشهادات من مواقع الهجرة.

وبين موضوع العرب والتحدى العلمي والتقني وهو أحد النقاط الدائمة على جدول أعمال المؤتمر أن المعوقات القائمة في هنا الميدان ما تزال كما هي من عدم توفير المعلومات والاحصاءات الأولية في كل الدول العربية والتناقض فيما بين ما هو موجود ، وتناقض المعلومات نفسها داخل الدولة

الأخر قد خصص جلسة للفساد وتدابيراته في الوطن العربي حيث قدم الدكتور محمود عبد الفضيل بحثاً قصيراً كان موضوع مناقشة واسعة ركزت على الفساد المؤسسي وانخفاض الأجور ونجاعة السلاح ، وانهيار قيمة العمل والتدري الأخلاقي والفساد الفكري والرشوة السياسية وإعادة انتاج الانقسام الطبقي في المجتمعات العربية وتشويه الصراع وبدت الديمقراطية التي تؤمن تداول السلطة هي الفتحاح السحري للحد من الفساد والتغلب عليه.

والاجتماعية والثقافية التي بقيت دون علاج بالحل التوافقي هو الامكانية الوحيدة المتاحة الآن التي تسمح بتكاتف كل الجهود .. وللمرة الأولى فإن الجيش الجزائري يعلن أنه لا يرشح أحد أبنائه ، ويؤكد أنه لا يريد التدخل ، ولكن الشائع أن أحد المرشحين يتمتع بدعم الجيش (بوتليقة) وهو المرشح الذي أعلن أنه سيفتح باب الحوار ، وإعادة النظر في المؤسسات أي البلديات والمجلس التشريعي ..

تطرح الازمة الجزائرية الكثير من التساؤلات -يقول المهري- والكثير منها ليس له اجابات حتى عند الجزائريين أنفسهم ،الوضع هناك يتضمن كل ما يكفي لكي نتجنبه في الأقطار العربية الأخرى .

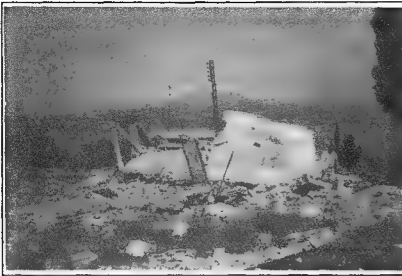
وحاول المشاركون السودانيون أن يقدموا صورة وردية عن ديمقراطية فريدة بعد إدخال ما أسموه نظام التوالى ، إلا أن أصواتا اعترضت على ذلك مشيرة إلى حل الأحزاب والنقابات في السودان مما جعل البيان اختتامى يدعو إلى اعتماد نظام التعددية السياسية داخل السودان بما يتبع الحرية الحقيقية للعمل السياسي لكل القوى السودانية الفاعلة في إشارة لاتخطئها العين لقوى المعارضة التي رفضت قانون التوالى شكلاً ومضموناً.

وفي المسودة الأولى للبيان جرى وصف الحرب الأهلية في جنوب وغرب السودان بالتمرد إلا أن الفقرة تغيرت بعد تدخلات عدد من المؤتمرين لتوضيح الحرب الأهلية بدلاً من التمرد.

وقال عونى فريخ الباحث الفلسطينى فى موضوع الأقليات انه ليس هناك أى خطر فى أن يتمتع الجنوب بحقوقه الثقافية ،والخطر الحقيقي على هوية السودان هو التقسيم.

ورغم أن قضايا الجماعات القومية وحقوقها الثقافية والسياسية فى الوطن العربى قد أثبتت فى أكثر من موضع إلا أن الموقف منها داخل المؤتمر ما يزال متذبذباً بين اعتبار أى مطالبة بهذه الحقوق مؤامرة على مشروع الوحدة القومية وبين ضرورة الاعتراف بها كجزء لا يتجزأ من المبدأ الديمقراطي.

ورغم أن المؤتمر قد انعقد في ظل أزمة اقتصادية اجتماعية طاحنة في لبنان باتت ملامحها في خلو الأسواق والمحلات من الشترتين بصيرة ملفقة للنظر ، فإن المؤتمر لم يثبث في أى من وثائقه إلا عرضاً لحقيقة انهيار مستوى المعيشة فى الوطن العربى بطرق مختلفة، ولم يسجل الاحتجاجات الجماهيرية التى انفجرت فى كثير من بلدان الوطن العربى ضد هذه الأوضاع باعتبارها مؤشرات نهوض شعبى ، وإن كان على الجانب



لحد منازل ثلاثة دمرها الإسرائيليون بعد تحرير أرنون



رئيس التحرير وإفريدة النقاش وأمل محمود ويسر عبد الجوار. مكان السلك الشائك

الواحدة، «الضعف البالغ للغة العربية في الحواسيب وشبكات المعلومات، وضعفها كلفة للمعرفة لم تتطور بما يكفي، وحيث خريج الجامعات العربية لا يستطيع أن يكون باحثاً جديداً، والفجوة العلمية الهائلة بيننا وبين إسرائيل تتسع ولا تنحسر وهو ما يجعلنا أضعف في الصراع الشامل.

ولأن المؤتمر لم ينظر للصراع الشامل مع العدو الصهيوني كصراع طبقي على الصعيد الاقليمي والعالمي ظلت المقارنات تدور بيننا كمعرب وبين إسرائيل محدودة بأفق هيمنة البروجوازية الطفيلية على مقدرات الأمور في الوطن العربي، وأصبح احتمال ما يسميه «سمير أمين» بالهدل الوطني الشعبي شبه غائب، وهو الهدل الذي يحتاج لقيادة طبقية جديدة، وفي هذه الحالة يفتح أفق التفرق على إسرائيل باستنهاض كل طاقات الشعوب العربية ومبادئها بتسكينها على صعيد العيش والحرية من القيام بدورها في مواجهة الاستعمار الاستيطاني.

وقد كانت مبادرة الشباب في «أرنون» نموذجاً مصغراً للإبداع الجماهيري حين تتوفر الظروف والشروط الموضوعية له.

إن الوعي القومي العربي على هذا النحو - أي متكاملًا مع بعده الطبقي - هو الضمانة الوحيدة للتفويض من حالة الرثاء أو الغناء على الأكثر لتكون قادرين على الاقتلات من المقارنة مع ما تفعله إسرائيل والسعي لتخليدها، بالتصام صداقة أمريكا، لأن وعينا بهذه الصورة الجديدة سوف يدعونا لتخليق أساليب جديدة.. عسير عنها الشاعر عبد الرحمن الأبنودي وهو يصف الفيتسميين في حريمهم العادلة ضد أمريكا.

صادقوا أمريكا شعب حين حاربوا الدولة

وقد قال أحد المشاركين أن هناك أوريين وأمريكيين من أصدقاء العرب يقولون أن العرب ليسوا أمة ويقولون ذلك بسبب هذا الغياب الفاضح للوعي القومي، وهو غياب جعل حكامنا جاثمين على أنفسهم واقفين كالمستجدين على أبواب البيت الأبيض، فحتى لو سكن حكامنا القصور فسيعقرون في القصور عبيداً بعد أن غادرت الحرية بكل معانيها شواطئنا، ولم يبق لنا إلا أمل النهوض الشعبي القادر على اختراق الأسوار بالوعي والشجاعة والتنظيم.

أقوال وإحصائيات قيلت في المؤتمر

للمؤتمر القومي العربي هو تروء بعض المثقفين أمام مسألة الديمقراطية فهناك طبقة من المثقفين يحمل للشعب ما يريد الحاكم، والحلفية الفكرية التي تمتد القمع قوية..
* أدعو للتوفيق عن آلية الاحالة للخارج.
* أغلقت إحدى جمعيات عرب المهجر في البرازيل مقرها لأنها اتخذت مواقفها تنقد سياسة بلد كانت تقولها.
* عشرة ملايين عربي في البرازيل أربعة ملايين في فرنسا ٣٠٠ ألف من هولندا وثلاثة نواب في البرلمان.

* اقتراح بتقنين نسبة لنساء في المؤتمر.
* سجلت نسبة الاثنا في الجامعات العربية ٤١٪ سنة ١٩٩٨ مقارنة بـ ٣٥٪ سنة ١٩٩١.
* على الدول العربية أن لا تفرض رسوما على الحاسوب ليكون في متناول الجميع.
* معطل طبع ونسخ الكتاب الهادي في إيطاليا مليون نسخة والناشر العربي حين يكون جريتا يطبع خمسة آلاف نسخة.
* حاجتنا ملحة لرصد عربي ضد الفساد.
* أخضر ما كشفت عنه هذه العورة



الحالة الفلسطينية...

ازدواجية في المعايير وتداخل في المهام

رسالة القديس

حنا عميرة

والقصود بغية معالجتها والتخلص منها إن أمكن.

إن المجلس التشريعي هو أهم أداة ديمقراطية للتشريع والمراقبة على السلطة التنفيذية من أجل تصحيح أداؤها. وهي التي تتحمل بحكم دورها ومسؤوليتها المسؤولية كاملة عن جميع الأخطاء، وعن العلاقة المتوترة وغير المنتظمة مع المجلس التشريعي.

لكن وبمناسبة اعتماد السابع من آذار، يومًا للديمقراطية في فلسطين، فإن ممارسة الديمقراطية يجب ألا تقتصر على مناسبة واحدة أو على يوم واحد، وإنما يجب أن تشمل ما بعده من أيام، وحتى لا نكتفي، بهيكل بعض الاجتماعات الاحتفالية والقاء بعض الخطب حول أهمية الديمقراطية واحترام القانون، فإننا نقترح إجراء بعض المراجعات حول تجربة المجلس والسلطة التنفيذية والعلاقة بينهما. كما أننا نقترح أن نراجع أيضًا نظامنا الانتخابي وهل نظام الأكثرية الانتخابي الذي اتبعناه يلائم ظروف مجتمعنا، أم أنه من الأسلم اتباع نظام القائمة النسبية؟! وحتى يكون ليوم الديمقراطية وبقاى الأيام تأثيرها على مجمل أيام السنة والسنوات القادمة، فمن الواجب أن تبادر السلطة التنفيذية إلى إقرار القانون الأساسي، أو مراجعته مرة أخرى تمهيداً لتعديلته وإقراره، وكذلك إقرار قانون استقلال القضاء وأن نبدأ بخطوة أولى هامة وضروية بالإعلان عن رفع جميع أنواع الرقابة اللاتية وغير اللاتية عن الصحف ومختلف وسائل الإعلام المحلية.

أيضا ممارسة أحد أهم أشكال السيادة على أرضنا ومقدراتنا، ولهذا فإن تجربة انتخاب رئيس السلطة الوطنية والمجلس التشريعي هي إنجاز هام لتحقيق لنا ويجب البناء عليه وتطويره، لكن تجربة هذا المجلس كانت ضعيفة وعلاقته مع السلطة التنفيذية هيبت بالتوتر وعدم الاتساج كما أن طريقة عمله قد اقتفرت إلى المنهجية والانتظام على الرغم من انتظام اجتماعاته. خالقانون الأساسى وبالرغم من انتباه القراءاة الثالثة له في المجلس التشريعي، إلا أنه لا يزال ينتظر إقرار مصادقة السلطة التنفيذية، وهكذا ما بالنسبة لقانون استقلال القضاء، وإذا ما استعرضنا جميع القوانين التي أقرتها السلطة التنفيذية وهي ١٦ قانونا، فنجد أن جميعها تقريرا تتناول تنظيم بعض مناهج الحسية الداخلي، غير ذات العلاقة بالهيكل العامة وتعزيز الممارسة الديمقراطية في المجتمع، فإن تجربة هذا المجلس تكون قد فشلت حتى الآن في إرساء الأسس القانونية والتشريعية المطلوبة للفصل بين السلطات الثلاث، أو على الأقل، في وضع المقدمات والأسس التي تستمكن في المستقبل، من تحقيق مثل هذا الفصل الذي يعتبر العمود الفقري لأي تجربة ديمقراطية صحيحة.

وعلى سبيل المثال لا الحصر، وحسب مصادر المجلس التشريعي نفسه، فقد أحييت إلى لجانه خلال السنوات الثلاث الماضية، حوالي ١٩٨٠ عرضة وشكوى من المواطنين، وشكل خلال نفس الفترة حوالي ١٤ لجنة تحقيق، حول مخالفات ارتكبتها بعض أجهزة السلطة التنفيذية، لكننا وحتى الآن لم نسمع أي شيء عن نتائج التحقيقات ومتابعة الشكاوى، ولم يصدر عن المجلس التشريعي أي تقسيم إجمالي لفترة عمله أو أية استخلاصات عن تجربته السابقة.

ليس المقصود هنا توجيه الاتهام إلى المجلس التشريعي، فهو كما قلنا أحد أهم الاتجاهات التي تحققت للشعب الفلسطيني، لكن المقصود هو التعرف على الأخطاء

إذا أردنا أن نتحدث عن نواقص وهفوات ما يسمى بالديمقراطية الفلسطينية على الصعيدين السياسي والاجتماعي، فيمكننا أن نلأ صفحات كثيرة، نغطي مختلف مناحي حياتنا في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. ولكن من غير المناسب في نفس الوقت، أن نحاكم حالتنا الفلسطينية بالقياس إلى أي نموذج ديمقراطي غربي، لأن المناطق الفلسطينية ليست فرنسا أو إنجلترا أو سويسرا. فالاستقلال الفلسطيني لم يتحقق بعد، والسيادة الفلسطينية لا تزال مجردة ومنقوصة، والسلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية لا تزال غير مكتملة، ومكونات هذه المرحلة الانتقالية، التي لا نعرف نهايتها لا تزال غير واضحة، ويتداخل فيها الوطني مع الاجتماعي، ولا تزال المهمة الرئيسية في مهمة التخلص من الاحتلال.

في ظل مثل هذه الظروف، وعندما نتحدث عن الديمقراطية الفلسطينية، فإننا نشير بالتحديد إلى خطوات أولية ومبادئ مترواحمة ونويات قد تنشأ هنا وهناك.. والسؤال هو هل تسير في الاتجاه السليم وهل ما حققناه حتى الآن يمكن البناء عليه وتطويره خاصة وأن تعزيز الديمقراطية في المجتمع الفلسطيني، من شأنه أن يعزز صمود هذا الشعب ويدعم نضاله من أجل استكمال مهمة التحرر الوطني وبناء مقومات استقلاله وفرض سيادته على أرضه.

وإذا كانت تجارب المجتمعات الأخرى قد سارت من تحقيق الاستقلال الوطني أولا، إلى إرساء النظام الديمقراطي ثانيا: فإن تجربتنا ليست كذلك، فإرساء نويات صلبة للديمقراطية في مجتمعنا، تعتبر إحدى المداخل الحقيقية للوصول إلى الاستقلال، ولذلك فإن الديمقراطية كتعبير عن أهمية فائقة على الرغم من أن مقوماتها الموضوعية لا تزال متوقفة بفعل الاتفاقات المنقوصة. نحن نعتبر أن ممارسة الديمقراطية، تعنى

القضاء الإسرائيلي سجل حدثاً تاريخياً، في الشهر الماضي، حين أدان وزير الداخلية الأسبق ورئيس ثالث أكبر الأحزاب أريه درعي، بتهمة الاختلاس وتلقي الرشاوى ومحاولة استغلال مركزه لضرب الإجراءات القضائية. لكن هذه المحاكمة، تفتتح جرحاً قديماً يتعلق بالتمييز العنصري ضد اليهود الشرقيين، فيتساءلون لماذا لا يحاكمون المصوص الآخرين؟.

الوزير الإسرائيلي.. اللص



أريه درعي
يقبل يد زعيمه
الروحي المخاض
أوفاديا يوسف

رسالة حيفا

نظير مجلى

الوطن، لتترك كل هذه القضايا بأيدي رجال الدين والمحاكم الدينية، وترفض غالبية المواطنين، من الليبراليين والديمقراطيين واليساريين، هذا الانحياز. ونجحت هذه الغالبية في منع تفسير الوضع القائم، كما أراد الأصوليون خلال الدورة الحالية للكنيست، ولكن الحكم على أريه درعي سيفجر هذا النقاش من جديد وبكل حدته، في الدورة القادمة بعد الانتخابات العامة التي ستجرى في ١٧ مايو/ أيار القادم، وما لا شك فيه أنه سيكون أحد المواضيع المركزية التي سيطرحها حزب «شاس» في المعركة الانتخابية خلال هذا الشهر، لايتزاد الأحزاب السياسية المركزية التي تناقص على رئاسة الحكومة.

فالمعروف أن «شاس» يخوض الانتخابات البرلمانية وليس رئاسة الحكومة، والمرشحون الثلاثة لرئاسة الحكومة، وهم الرئيس الحالي يتيامين نفتياهو (الليكود) ورئيس المعارضة، أوهد براك (العمل) ووزير الدفاع السابق اسحق مودعاي (حزب الوسط الجديد)، معيّنون

فإن الطابع المميز لهذا الجهاز أنه عادل ونزيه وشجاع.

لكن قرار الحكم بإدانة درعي، فاق بشجاعة كل التوقعات. وسجل عدة سوابق، سيكون لها أثر بعيد على مكانة السلطة القضائية في الحياة السياسية والمعتوية. وهو سيؤيد حتماً إلى تطورات أخرى، تتجاوز الجوانب القضائية البحت. وأسباب ذلك كثيرة، أهمها:

أولاً: أن القرار جاء في عز النقاش الدائر في إسرائيل، حول صلاحيات الجهاز القضائي. فالأصوليون المتشبهون، تصاندهم أوساط سياسية في اليمين الحاكم، يشنون حملة لتقليص هذه الصلاحيات. فهم يرفضون المبدأ المتفق عليه هنا بأن القضاء فوق الجميع. ويريدون سحب صلاحية محكمة العدل العليا في وقف تنفيذ قرارات الكنيست أو في الطعن بشرعية من قوانين في الكنيست ويريدون منع القضاء المدني تماماً من البت في قضايا تتعلق بالدين وبالؤسسات الدينية وحتى بقضايا الزواج والطلاق وتحديد يهودية

قرار الحكم الذي أصدرته المحكمة المركزية الإسرائيلية في القدس، أواسط الشهر، بإدانة وزير الداخلية الأسبق، أريه درعي، بتهمة الاختلاس من الأموال العامة وتلقي الرشاوى واستغلال مركزه لضرب الإجراءات القضائية، يعتبر حدثاً تاريخياً في جهاز القضاء الإسرائيلي.

ونقول «تاريخياً»، ليس لأن درعي وزير سابق، فهو ليس أول وزير يحاكم في إسرائيل، وليس لأنه غريب على جهاز القضاء الإسرائيلي أن يحاكم شخصية سياسية بارزة، فقد مثل أمامه في الماضي العديد من الوزراء وكبار المسؤولين في الحكومة وفي الجيش والشرطة وحتى من الجهاز القضائي نفسه. فهو سلطة مستقلة فعلاً عن السلطين التنفيذية والتشريعية. وعلى الرغم من الانتقادات الواسعة للجهاز القضائي الإسرائيلي، خصوصاً في مجال أحكامه المختلفة إزاء المتهمين العرب، إذ هناك إحصائيات تبين أن العرب تلقوا أحكاماً شديدة أكثر من متهمين يهود بنفس التهم،

بأصوات «شاس» في هذه الانتخابات. وشاس يميل لتأييد نتنياهو ، الذي سيكون سخيًا في التجاوب مع طلباته . لكن الرشيون الآخرين لن يقاوما محاولات «شاس» في هذه المرحلة، طمعا في أصوات ولو جزء بسيط من مصوتى «شاس».

ثانياً: آريه درعى هو ليس شخصية سياسية بارزة، فحسب ، وهو ليس من نوع الوزراء والمسئولين السابقين الذين حوكموا في الماضي ، وحظوا بدعم أحزابهم حتى صدور قرار بالحكم . فبعدما أدبوا في المحكمة ، تخلت عنهم أحزابهم . وبعضهم انتحر من جراء ذلك .

درعى شخصية أخرى مهمة ، في حزب ميريمز ، له تقاليد مختلفة عن الأحزاب الإسرائيلية.

إن «شاس» حزب اليهود الشرقيين المتدينين الأصوليين . قام ، أساساً ، كحزب طائفي يطمح بتمثيل اليهود الشرقيين ، لرفع الحصانة عنهم ، والتناجى عن سياسة تمييز عنصري ضدهم ، منذ قدومهم إلى إسرائيل من الدول العربية والإسلامية . فلما اجتمع الإسرائيلي ، خلال كل تاريخه ، تعامل معهم بوصفهم درجة ثانية (باعتبار أن العرب ، أى فلسطيني ٤٨ ، هم في الدرجة الثالثة) . وعلى الرغم من محاولات تغيير هذا المنهج بحكومتهم ، بما زال التمييز مستمرا ونتائج واضحة . إذ أن نسبة الفقر بينهم أعلى من المعدل العام وكذلك البطالة والأراضي والمجمل ونسبة التعليم والتحصيل العلمي منخفضة عن المعدل العام . وهذا الجمهور غاضب جدا من جراء ، هذه السياسة وأثارها . واستغل البين وبينين المتطرف هذا الغضب ، ونجح في إقناع هذا الجمهور بأن سبب أزمتهم تكمن في سياسة حزب الفصل (الذي حكم الدولة وحده منذ سنة ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٧) . فخاص كل الغضب عندهم عداءاً حاداً على العمل وصل من يرتبط به .

وعلى الرغم من أن الليكود يدير سياسة اقتصادية رأسمالية متطرفة ، يقع اليهود الشرقيين (وقبيلها فلسطينيو ٤٨) ضحية أولى لها . فإنه ما زال ناجحاً في تضليلهم وكسب أصواتهم لرئاسة الحكومة ، فيما يفوز حزب «شاس» بمعظم أصواتهم للكنيست ، مما جعله يصيب الحزب الثالث في إسرائيل وله ١٠ مقاعد (بعد العمل وله ٣٤ مقعداً والليكود ٢٢ مقعداً) .

هذه الشريحة من المجتمع الإسرائيلي تضم بضع عشرات آلاف من الناس البسطاء والعاطفيين (مثلنا) نحن العرب) الذين



نتياهو

يسرون وراء آريه درعى كما لو أنه قديس ولا يصدقون الشرطة وجهاز القضاء . ويعتبرونه بربيا وهذا رغم أن الاتهامات له واضحة تماما وقرار الإدانة يتطرق بالتفصيل إلى مخالفاته ، فقد اخلس من الأموال العامة ١٥٥ ألف دولار ، عندما كان وزيرا للداخلية وقبل ذلك عندما كان مستيرا عاما للوزارة . وتلقى الرشاوى من عدة أطراف . حتى أن كان مستشارا لوزير الداخلية سنة ١٩٨٥ وحتى بدء التحقيق معه سنة ١٩٩٥ . ومع أنه موظف دولة ، طيلة عمره ، يعتبر اليوم من الأثرياء . ولم يثبت للمحكمة أنه جمع ثروته بغير الجبين . وخلال التحقيق والمحكمة قام ورجالاته بمحاولات ضغط على المحققين وعلى شهود الإنابة بلفظ حد التهديد بالقتل في بعض الحالات ، وبهذا حاولوا التخريب على الإجراء القضائي ونزاهته .

لكن كل هذا لم يقد ، وكان معروفًا سلفا أنه لن يغيب . فجمهور هذا الحزب مقتنع ببراءة زعيمه . ومصر على إبقائه زعيما ، في قيادة قائمته للكنيست . وهو مقتنع بأن أدانته في المحكمة ستحصر عليه بنتائج أفضل في الانتخابات القادمة . فقد تصل إلى زيادة مقاعده في الكنيست بخمسة نواب . وكان أول رد فعل لأريه درعى على القرار أنه يعتبره «هبة من السماء» . يقدمها لنا الخالق عز وجل قبل شهرين من الانتخابات . حتى نطلي الرد اللزم عليها في صناديق الاقتراع .

كل هذه العوامل كانت واضحة أمام القضاة عندما اتخلوا بقرارهم . فلم يترددوا في الإدانة .

ثالثا: المحاكمة جرت في ظل عدة مظاهر بعيدة عن أجواء العدالة . فبالإضافة إلى

محاولات التأثير على الشهود ، قام درعى ومحامو الدفاع عنه بعدة أخطاء ، هذها الواضع إطلالة المحاكمة . فبالطبع تنسب عموما في تخفيف الحكم (باعتبار أن طول فترة المحاكمة يعيش المتهم عنفا شخصيا ، وهذا جزء من العقاب) وقد تزيد عن الحد فيلحق بها قانون التقادم ، الذي يعفى المتهم في بعض القضايا إذا مرت عليها فترة سبع سنوات .

والأخطر من هذا كان التهديد الأرهبي للقضاة . فقبل أسبوعين من صدور القرار راح رجال «شاس» يشيرون الأنبياء ، عن نيتهم الخروج إلى انتفاضة في الشوارع . وفي حالة صدور قرار بالادانة ، وتلقفت الشرطة إخباريات عن النية بالاعتداء ، على القضاة ، ففردت تعزيز الحراسة اللازمة لهم . وأعلنت عن حملة «موازن العدل» لحماية النظام والأمن في القدس ، في يوم صدور القرار (١٧ مارس / آذار) . باشتراك ما يزيد عن ألف شرطي ، إضافة إلى جند حرس الحدود والمخابرات .

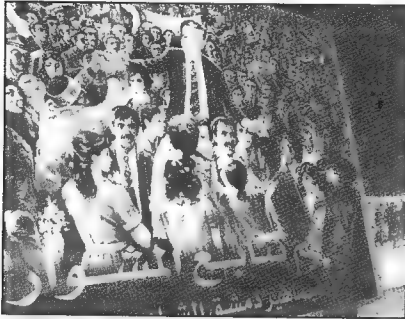
ومع كل هذا ، أصدر القضاة قرارهم الشجاع ، بإدانة حازمة للتمتع في غالبية الاتهامات . وخلال قراة تلخيص قرار الإدانة على مدار ساعتين استمع الجمهور (بث حي مباشر في قناتي التلفزيون وجميع الإذاعات) لقصص تفصيلية للغاية عن اختلاسات الوزير السابق . واستعمل القضاة تعابير قاسية في وصف تصرفاته ، كأى مجرم عادي يمثل أمامهم . وبذلك جابهوا تحديا كبيرا .

الأجرامات القضائية ، لم تنته بالطبع . فهناك الحكم النهائي بالعقوبة . ودرعى نفسه أعلن أنه سيستأنف على القرار إلى المحكمة العليا لكن القرار بعد ذاته كان بمثابة وسام للقضاء الإسرائيلي .

ومع ذلك ، فإن القرار وحده لا يكفي . فهناك جرح مفتوح في إسرائيل عند مواطنيها اليهود الشرقيين يتعلق بالتمييز العنصري . فالمحاكمة ضد درعى صحيحة من دون شك . ولكن ، لماذا عن مستورين آخرين يتهمين الأموال العامة . لماذا لا تفتح الشرطة ملفات بحقهم ؟ وهل سيحاكمون يوما . يتصنر بحقهم قرارات صارمة ، كما في حالة آريه درعى ؟!

على هذا السوال لا يوجد جواب مقنع ، حتى لدى الناس الذين لا يتعاطفون مع درعى شخصيا ويستحق الجرح مفتوحا .

ترقب وتساؤلات في سورية



لوحدة من لوحات المباحة للرئيس الأسد في شوارع دمشق

أدى الرئيس حافظ الأسد القسم الدستوري أمام مجلس الشعب يوم ١٩٩٩/٣/١١ إيلاناً بيده ولاية دستورية جديدة لمدة سبع سنوات وكما جرى التقليد عند بدء ولايات دستورية سابقة ، فقد أعد الرئيس الأسد كلمة وزعت على أعضاء مجلس الشعب ، ونشرتها وسائل الإعلام تضمنت الإطار العام للسياسة السورية المقبلة.

ركزت كلمة الرئيس الأسد على القضايا العربية والدولية أكثر من تركيزها على القضايا الداخلية ، حيث عبرت عن قلقه لحالة الأمة العربية ومعاناتها من الوهن والضعف والانقسام والصراعات ، وتحذر المصالح القطرية الضيقة ، وغياب الأمن القومي ، ودعا الرئيس الأسد المستوليين العرب إلى وقفة مستقلة وشجاعة ، تساعد على تحقيق مراجعة نقدية وموضوعية للوضع العربي ، والالتزام بالعمل الجاد والمستول لتحقيق التضامن العربي والبحث عن مخارج للوضع الراهن ، ووضع أسساً وضوابط جديدة للعلاقات العربية ، وأدان سياسات الحكومة الإسرائيلية الحالية التي أفشلت المجهود لإقامة سلام عادل ودائم ، وعطلت ماتم الاتفاق عليه في سنوات التفاوض مع الحكومة السابقة ، وأشار إلى أن السلام ضرورة بقدر مايزيل أسباب الحروب والعنوت والعداء ، ويعيد الأراضي العربية المحتلة ، ويضمن حقوق الشعب الفلسطيني ، وأكد أن أي سلام غير هذا هو استسلام لن تقبل به سورية.

تحدث الرئيس الأسد في كلمته عن غياب التوازن الدولي ، وتحكم القطب الواحد ، وازدواجية المعايير ، وسيطرة قوى الاحتكارات ، وازدياد الهوة بين الدول الغنية والفقيرة ، وانفجار الحروب الإقليمية والمحلية والصراعات القبلية والدينية والعرقية ، وقال أن ذلك يغير القلق والحرق لدى شعوب العالم ، وأكد أن عالم اليوم يكاد يتحول إلى غابة تتحكم فيها قواعد القوة ، وتطبق عليها ضوابط المبادئ والقيم ، وقال أن سورية

ستعمل في الأطر العربية والإسلامية وعدم الانحياز لدفع أذى الانفلات الدولي وأخطاره على البلدان النامية وعلى الأمن والسلم الدوليين.

وفي مجال السياسة الداخلية ، أشار الرئيس الأسد إلى وجود ثغرات يجب معالجتها لتحديث الدولة ، وأدان المسؤولين الذين فقدوا الشعور بالمسئولية ، فقصوروا أو أهملوا أو أساءوا ، أو ألغوا المسئولية على الأدنى أو الأعلى ، ورأى محاسبة المنصر أو المنهرب من المسئولية أو المخل بواجبات العمل ، سواء مسئولية القرار وواجباته أم مسئولية التنفيذ أو المراقبة والمتابعة ، وقال إن تطوير العمل في أجهزة الدولة ومؤسساتها بات ضرورة ملحة .

وطالب أن يتم التركيز في المرحلة المقبلة على تحقيق التوازن في الاقتصاد ، ورأى ضرورة إعادة النظر بقانون الاستثمار ، وتطوير الأنظمة المصرفية وأكد على أن القطاع

العالم الاقتصادي في سورية بشكل القاعدة الرئيسية للاقتصاد الوطني ، وهامل التوازن الاقتصادي والاجتماعي ، وقرر ضرورة إعادة دراسة واقعة ، وإعطاء شركائه حرية العمل وتحريها من القيود الإدارية والمالية.

لم يستطع السوريون توقع الإجراءات أو التغييرات التي سوف تتم خلال المرحلة القريبة المقبلة من خلال كلمة الرئيس الأسد ، ولم يحصلوا على أجوبة على تساؤلاتهم : هل ستغير الحكومة القائمة منذ ١٩٨٧ ، وهل ستشن حملة على الفساد والمفسدين ، وهل ستتم تغييرات شاملة في قيادات إدارة الدولة والقطاع العام ، وماهي الخطة المقبلة لمواجهة الوضع الاقتصادي الصعب؟

كما يتساءلون أيضاً إن كانت ستجرى تغييرات في القيادة السياسية ، من خلال انتخابات جديدة في حزب البعث العربي الاشتراكي ، ودعوة مؤتمر قطري للحزب عقد آخر مؤتمر عام ١٩٨٥ ، فضلاً عن عديد من التساؤلات التي تتناول الوضع الداخلي واحتمالات التغيير.

إن السوريين بحالة ترقب ، وجسيمهم ينتظر تغييرات شاملة كما يطمحون.

رسالة دمشق

حسين العودات

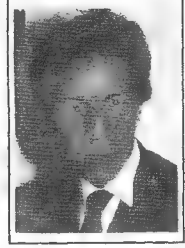
سبع سنين بركات



أحمد بن بيللا
الرئيس



عبد
حميد



محمد
بن قنطرة

بسهولة وبسر ، وأن يطيح بهدو ، بالرئيس أحمد بن بيللا ، لكي يتولى السلطة العفيدة هوارى بومدين ، قائد جيش التحرير . ومنذ ذلك الحين ، ظل العسكريون يتعالبون على الحكم ، باستثناء فترة الرئيس الأسبق محمد بوضياف الذي جاء من خارج الجيش ، وتولى لفترة قصيرة قبل أن يتم اغتياله.

المؤسسة العسكرية

وفي ظل الرئيس العسكريين ، أصبحت المؤسسة العسكرية هي أقوى مؤسسات الدولة . وكانت هذه المؤسسة تستطيع أن تفرض توجهاتها في الشؤون الداخلية وحتى إذا اعترض عليها الرئيس.

ويرجع إلى أسباب موضوعية وتاريخية . فقد لعب رجال الدين في الجزائر دورا بارزا في الحركة الوطنية الجزائرية ، وكان من أبرز الجماعات التي شكلها رجال الدين «نادي القوي» عام ١٩٢٦ ، وكان من أبرز رجاله عبد الحميد بن باديس . وكان هدفه الحفاظ على التراث الثقافي الاسلامي في مواجهة محاولات الفرنسيين «فرنسة» الجزائر.

الاستعمار الفرنسي ، وحافظ خلال فترة الكفاح المسلح على وحدته وتقاسكه ، رغم ضراوة الحرب ، والوسائل الهمجية التي كانت تستخدمها القوات الفرنسية.

لذلك حظي جيش التحرير الوطني بحبب الشعب الجزائري واحترامه وأصبحت له مكانة كبيرة في نفس كل مواطن جزائري ، وظهر ذلك بوضوح عندما أرادت الحكومة المؤقتة برئاسة يوسف بن خدة ، توجيه ضربة لقيادة جيش التحرير بعد إعلان الاستقلال ، وقامت بعزل اثنين من أبرز قادته هما القومندان سليمان والقومندان منجي . يومها رفض الشعب الجزائري هذه الخطوة . وقال أحمد بن بيللا أول رئيس للجمهورية (وكان لا يزال خارج الجزائر) عبارته المشهورة : «يجب علينا أن نحافظ على جيش التحرير الوطني كما نحافظ على حيات عيوننا» .

هذه المكانة العالية التي اكتسبها جيش التحرير الوطني أثناء الثورة ، أتاحت له أن يصبح أقوى سلطة في البلاد بعد الاستقلال . ولذلك تمكن من القيام بانقلاب عام ١٩٦٥ ،

تعتبر انتخابات الرئاسة التي ستجرى في الجزائر في هذا الشهر حدثا من أهم الأحداث التي تشهدها البلاد في حقبة ما بعد الاستقلال ، بل يمكن القول إنها قد تمثل نقطة فاصلة بين مرحلتين . مرحلة بدأت عقب الاستقلال وتتميز بهيمنة المؤسسة العسكرية على شؤون البلاد ، وتحكمها في كل شيء ، وهي مرحلة لا تزال مستمرة حتى الآن . ومرحلة أخرى قد تفرزها الانتخابات القادمة . وعلى الرغم من أنه من الصعب رسم ملامح هذه المرحلة الجديدة على نحو قاطع ، فإنه من الممكن التنبؤ بهذه الملامح بصورة عامة.

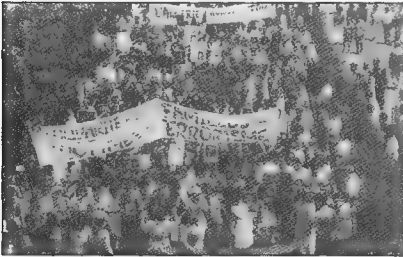
ولكي يمكننا التنبؤ بالمرحلة الجديدة التي يمكن أن تبدأ بعد الانتخابات القادمة ، لابد من استعراض المرحلة التي ما زالت مستمرة حتى الآن ، والتطورات التي شهدتها وأدت إلى أزمة العنف الدموي الذي يحتاج الجزائر.

على الرغم من أن الشعب الجزائري بجميع فئاته شارك في الثورة الجزائرية منذ بدايتها عام ١٩٥٤ ، وقدم خلال سنوات الثورة تضحيات هائلة من أجل التخلص من الاستعمار الفرنسي ، وتحقيق الاستقلال ، فإن جيش التحرير الوطني الجزائري هو الذي تحمل عبء المواجهة العسكرية المباشرة مع القوات

أحمد عبد الغني



قوات الأمن الجزائرية تواصل عملياتها الأمنية ضد الجماعة الإسلامية



مظاهرات تضامن مع عائلات ضحايا العنف في الجزائر

وعلى المستوى الشعبي، كان رد فعل لشعب الجزائر على محاولة فرنسا طمس هوية الجزائر، هو الاحتسا بالاسلام، ولذلك عندما فكر الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول في منح الجزائر نوعا من الحكم الذاتي، ورفع شعار «الجزائر جزائرية» ودت جبهة التحرير الوطني برفع شعاره، «الجزائر إسلامية».

وقد ركب البعض من يتطلعون إلى الغفر إلى السلطة موجة هذه المشاعر الإسلامية، وعملوا بطريقة ديماجوجية على كسب تعاطف قطاعات من الشعب الجزائري. لكن المؤسسة العسكرية صاحبت هذه المنظمات والأحزاب العدا الشديدة، انطلاقا من رفضها القاطع تولى هذه التنظيمات السلطة.

هكذا عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة قوتين متنافستين المؤسسة العسكرية من ناحية والأحزاب والمنظمات التي تتدثر بالاسلام من ناحية أخرى. وعندما أجريت الانتخابات عام ١٩٩٢، وبدأ أن جبهة الانقاذ ستفوز فائزا، وتسلم الحكم بالتالي، ألغيت الانتخابات وبدأ صراع دموي بين الدولة بمؤسساتها العسكرية وبين جبهة الانقاذ من ناحية أخرى. فجبهة الانقاذ وجماعات مماثلة غيرها، لم تحاول أن تواصل العمل بشكل سلس لتحقيق أهدافها، بل لجأت إلى السلاح واعتمدت الارهاب كوسيلة رئيسية في صراعها ضد الدولة أما الضحايا في هذا الصراع بصفة رئيسية فهم المدنيين الذين يتعرضون للقتل بالنفوس أو المحرق وتقطيع الأوصال. وكانت أغلبية الضحايا من النساء والأطفال. ويقدر عدد الذين سقطوا في العمليات الإرهابية ما بين ٧٠ ألف و٨٠ ألف شخص.

قتال بلا حسم

مع ذلك، لم تستطع كل هذه السنوات من العنف وما تخللها من أعمال قتل بشعة أن تحسم الموقف. خلا الجيش استطاع إنهاء العنف، ولا جماعات العنف والارهاب وصلت إلى السلطة.

ويجب أن نشير هنا إلى أن عمليات القتل والذبح لا تقوم بها فقط الجماعات التي ترفع شعارات إسلامية، بل ترتكبها أيضا ميليشيات شكلها الجيش. وتعمل هذه الميليشيات بوجه خاص في المناطق التي يتركز فيها أنصار «الجماعات الإسلامية».

وكان من الطبيعي أن تؤدي هذه السنوات من العنف الدموي، وعجز كل من الجانبين عن حسم الموقف لصالحه، إلى شعوره معا بالارهاق، وإلى حدوث انقسامات داخلية في

كل منها. فالمؤسسة العسكرية انقسمت إلى فريقين فريق من القادة يطلق عليهم اسم «الاستصاليين»، أي الذين يريدون تصفية «الجماعات الإسلامية» بشكل نهائي. وفريق يطلق عليهم اسم «المهادنين» الذين لا يمانعون في مد أيديهم إلى أية جماعة تبذ العنف. كذلك فإن «الجماعات الإسلامية» بينها علاقات عميقة بين من يصرون على مواصلة العنف، ومن يطالبون بوقف الحرب، وإن كانوا يضعون لذلك شروطا، من بينها إطلاق سراح المعتقلين.

وقد علق حسين آيت أحمد، أحد القادة الذين شكلوا جبهة التحرير الوطني الجزائرية، وأحد المرشحين في انتخابات الرئاسة القادمة على الموقف داخل المؤسسة العسكرية فقال «إن هناك تشققات داخل هذه المؤسسة والجزائرات منقسمون على أنفسهم. وهنا ففتح

لنا الباب قليلا، ويجب ألا نضيع الفرصة». كذلك حدث خلاف بين الرئيس زروال وبعض قادة المؤسسة العسكرية يقال أن من بينهم اللواء محمد العماري رئيس الأركان ومحمد مدين مدير المخابرات، ويؤيدها اللواء خاليزار رئيس الأركان السابق. وعلى الرغم من أن أسباب الخلاف وأبعاده لم تتضح بعد، فقد ظهر في الحملة التي شنتها بعض الصحف الجزائرية فجأة على اللواء محمد بوتشين مستشار الرئيس الجزائري الأمين زروال، وقيل إن وراء هذه الحملة بعض قادة المؤسسة العسكرية. وقد أدت الحملة إلى استقالة اللواء بوتشين.

مفاجأة زروال

في هذه الأثناء، مفاجأة الرئيس زروال الجميع باعلان استقالته قبل انتهاء فترة رئاسته بحوالي ١٩ شهرا. وتحدد مرعد

للاتخابات الرئاسية الجديدة في ١٥ أبريل الحالي .

ويسود أن استقالة زروال مع وصول المعارضة المسلحة إلى طريق مسدود شجع والمهاجرين في المؤسسة العسكرية على رفع أسلحتهم ، والدعوة إلى نقل قدر من السلطة إلى سياسيين متخفين ، لعل ذلك يؤدي إلى خروج الجزائر من أزمتها .

هناك الآن سبعة مرشحين يخوضون السباق في الانتخابات الرئاسية القادمة ، ليس من بينهم أي عسكري ، ولكن بينهم بعض الإسلاميين المعتدلين الذين يختلفون مع الجماعات الإرهابية وبنبلو العنف . وكان المجلس الدستوري قد رفض ترشيح الشيخ محفوظ نتاج زعيم حركة مجتمع السلم (وهو من الإسلاميين المعتدلين) لأنه لم يستطع أن يقدم وثيقة تبين أنه شارك في الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي ، كما يقضى بذلك الدستور الصادر عام ١٩٩٦ ، بالنسبة للأشخاص الذين ولدوا قبل أول يوليو عام ١٩٤٧ .

لعل من أبرز المرشحين ، وأوفرهم حظا في الفوز ، هو عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية الأسبق في عهد الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين .

ويعتمد بوتفليقة على عدة عناصر تعتبر لصالحه ، ومنها أنه انضم إلى الثورة ضد الفرنسيين وهو لا يزال شابا صغير السن . ومنها أيضا أنه ابتعد عن العمل السياسي ، في فترة ما بعد بومدين ، وهي الفترة التي شهدت غزو قوة المؤسسة العسكرية ، وتدخلها في شؤون الحكم بشكل شبه مباشر . كما أنها الفترة التي شهدت انتشار الفساد والتلاعب بالأموال العامة ، وهو ما يتحدث عنه كثيرون في الجزائر اليوم .

ولكن يؤخذ على بوتفليقة أنه لم طرح أي برنامج للحكم ، ولم يكشف عن رؤيته للزامة الجزائرية الراهنة ، وبالسبل التقنية بالخروج منها ، ويبدو أن بوتفليقة يعتمد التزام الصمت في هذا الموضوع حتى لا يصبح أي موقف يعلنه محسوبا عليه في الفترة المضطربة التي تمر بها الجزائر حاليا ، وحتى لا يفضي أي طرف من الأطراف .

مرشح الجيش

نقطة أخرى تؤخذ على بوتفليقة ، وهي أنه على الرغم من أنه لم تكن له صلة مباشرة بالمؤسسة العسكرية . يقال إن الجيش يسانده ، ويلقى بشقله وراه ، بحيث يمكن اعتباره مرشح الجيش ، على الرغم من أن الجيش أعلن حياده في المعركة الانتخابية .

ويبدو أن المؤسسة العسكرية تريد بوتفليقة لمجرد أنه لا توجد لديه قاعدة محددة



الأمين زروال .. استقالة مفاجئة



خالد زروال ..

المؤسسة العسكرية تحكم دائما



بويصاب ..

حكم مدني انتهى باغتياله

يستند إليها ، وليس له حزب أو تنظيم يدعمه ، وبالتالي تستطيع المؤسسة العسكرية فرض توجهاتها عليه .

لكن يبقى أن بوتفليقة سياسي بالدرجة الأولى ، وأنه في نظر الجزائريين يرتبط بعهد بومدين ، وهو العهد الذي عاشت في ظله الجزائر ، في هدوء واستقرار لفترة طويلة ، على عكس الفترة التي جات بعد هذا العهد .

ومن المرشحين البارزين أيضا الوزير السابق أحمد طالب الإبراهيمي الذي يعتبر إسلاميا من الناحية الفكرية ، وليس من الناحية السياسية أو الحزبية . وأهم نقطة لصالحه هي أنه زهير ونظيف اليد .

وهناك أيضا حسين آيت أحمد . ولكن مشكلته أن حزبه « جبهة القوى الاشتراكية » حزب ضعيف ، كما أنه لا يحظى بأي تعاطف من المؤسسة العسكرية ، ومولود حمروش وآخرين .

والسؤال الذي يلح على الجزائريين الآن هو : ما هي احتمالات المستقبل ، إذا لم تخرج الجزائر من أزمتها بعد الانتخابات ، أيها كان الرئيس الذي ستأتي به هذه الانتخابات ؟

هناك في الحقيقة احتمالان : الأول : أن يقوم الجيش بانقلاب مباشر ، ويضع علي رأس السلطة أحد رجال المؤسسة العسكرية وفي هذه الحالة سيستبد الجيش حملته على جماعات العنف ، ويستمر إراقة الدماء لفترة أخرى لا يستطيع أحد التكهين بنتي نتائجها .

هل يتحرك الشعب ؟

الثاني : أن ينزل الشعب الجزائري إلى الشوارع في حركة احتجاجية واسعة ترفع كل الاطراف المتصارعة على التخلي عن العنف أو البحث عن حلول للأزمة ، تتشعل الجزائر من حمام الدم الذي غرق فيه . وهناك سابقة في تاريخ الجزائر أخذ الشعب الأمور بيده إنقاذ البلاد ، وكان ذلك عندما وقعت الأزمة بين الرئيس أحمد بن بيللا ، والكونغوليزي محمد شيباني قائد ولاية الصحراء ، أثناء الحرب ضد الفرنسيين ، وكان غرويا يعمق ، وبدت بوادر مواجهة مسلحة بين الجانبين بعد الاستقلال . يومها خرجت الجماهير الجزائرية إلى الشوارع ، وهي تهتف سبع سنين بركات ، أي سبع سنوات من حرب الاستقلال تكفي .

وأمكن تغادي مواجهة دامية ، وإن كان بن بيللا قد تمكن من القبض على شيباني . وتم اعدامه .

أي الاحتمالين سيتحقق . هذا ما ستجيب عليه الشهور التالية للانتخابات القادمة .

شبح المياه يتربص بالحكومة الأردنية الجديدة

رسالة عمان

صلاح يوسف

اختيار الروابدة جاء مفاجأة ذكرت كثيرين بالمفاجآت التي كان يفتتها الملك الراحل. قوى وإشكالي

وعبد الرؤوف الروابدة نائب في البرلمان عن منطقة إربد الشمالية . وقد رشح نفسه ونجح في الانتخابات الأخيرة رغم أنه كان وزيراً ونائباً لرئيس مجلس الوزراء في حكومة عبد السلام المجالي الأولى في العام ١٩٩٥ . وهو شخصية قوية وإشكالية في الوقت نفسه . وتأتي قوته من قربه من الملك الراحل ، وكذلك من إنجازاته التي حققها عندما تسلم مناصبه المختلفة في الماضي والتي تراوحت بين تسلمه منصب أمين العاصمة في أوائل الثمانينات ، ونائب رئيس الوزراء في حكومة عبد السلام المجالي سابقة الذكر .

أما إشكاليته فتأتي من حدته في طرح الأمور والدفاع عنها بكل ماأوتي من قوة غير آية بالعواقب طالما أنه لم يتجاوز الخطوط الحمراء للنظام ، وهي خطوط عرفها جيدا خلال عمله الحكومي والرسمي في مناصبه المختلفة منذ السبعينات . وقد بدأ الروابدة حياته السياسية عضواً نشطاً في جماعة الإخوان المسلمين .

وقد جالت هذه الحكومة لتخلف حكومة الدكتور فايز الطراونة التي كانت تضم بعض أقرب الوزراء إلى الأمير حسن ، إذ كان الأمير حسن أتى في أول وزارة شكلها في غياب الملك حسين ببعض أقرب معاونيه من الإدريين والتكنوقراطيين . وبذلك تكون الوزارة الجديدة تعبيراً عن عهد جديد هو عهد الملك عبد الله ، وذلك خلافاً للحكومة الراحلة التي كانت لاتزال تحمل بصمات الأمير حسن.

تعديلات في الجيش

لكن ما هو أهم من ذلك أن التغيير الوزاري جاء ليمثل ذروة التغيير الذي

حكومة الدكتور فايز الطراونة وتشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد عبد الرؤوف الروابدة . لقد كان المواطنون جميعاً على يقين من أن التغيير الوزاري مقبل ، لكن أي إشارة إلى هذا التغيير لم تكن قد لوحظت حتى صباح يوم التغيير . بل إن وزارة الدكتور الطراونة كانت منمكة في مناقشة مواضيع مثل إقرار عطلة يومين في الأسبوع للوزارات والدوائر الرسمية .

كما أن المفاجأة شملت شخصية رئيس الوزراء الجديد ، عبد الرؤوف الروابدة . فقد كانت التوقعات قد ذهبت في اتجاهات بعيدة فرشحت عدداً من رؤساء الوزارات السابقين الأقوياء أمثال السيد زيد الرفاعي الذي كان قد شكل أكثر من وزارة في عهد الملك الراحل ، والذي كانت التوقعات ترشحه للعب دور أساسي في المرحلة الجديدة في الملكية . أو الأمير زيد بن شاكر ابن عم الملك الراحل الذي شكل في عهده أكثر من وزارة . كما رشحت شخصيات أخرى عرفت بقربها من الملك الراحل وقوة نفوذها وإسهاماتها في صنع القرار السياسي الأردني ، غير أن

لم تكن فترة الحداد الرسمي على الملك حسين قد انتهت حين طلب الملك عبد الله ، ملك الأردن الجديد من السيد عبد الرؤوف الروابدة تشكيل حكومة جديدة تخلف حكومة الدكتور فايز الطراونة التي كانت شكلت في أثناء وجود الملك حسين في الولايات المتحدة للعلاج من مرض سرطان الغدد الليفافية الذي أدى بحياته في شهر فبراير الماضي . وبالرغم من ذلك فإن القتل فقط هم الذين لفتت أنظارهم هذه الحادثة . فلقد جاء التغيير الحكومي نهاية لعملية من التغييرات بدأها الملك الجديد بعد أيام من وفاة والده الراحل ، وكلها تشير إلى عهد جديد بدأ في التشكل على يدى الملك عبد الله الثاني .

وقد لاحظ المراقبون بعض بصمات الملك الراحل على الطريقة التي تمت بها إقالة الوزارة السابقة وتشكيل الحكومة الجديدة ، فقد حملت الوزارة الجديدة عدداً من المفاجآت ليس بتركبتها فقط بل وبالسرعة التي تم فيها تشكيلها بعد إقالة الحكومة السابقة ، إذ تم ذلك كله خلال ساعات . ففي عصر يوم الرابع من مارس الماضي أعلن عن إقالة

الملك عبد الله وعلى يمينه عبد الرؤوف الروابدة مع الحكومة الجديدة



استكشف كم أن تقدير رئيس الوزراء متواضع . فتفكيرات المهندس دويد محاسنة المدير العام لسلطة وادي الأردن تقول إن نسبة الاتفاقيات في مياه الأمطار لهذا العام مقارنة بما كان الوضع عليه في العام الماضي تصل إلى ٦٥ بالمائة علما بأن الأمطار في العام الماضي كانت شحيحة للغاية.

غير أن مازاد من قلق الأردن حكومة ومواطنيه هو أن إسرائيل أبلغت الأردن أنها لن تكون قادرة على ضخ نحو خمسين مليون متر مكعب من المياه من بحيرة طبريا إلى الأردن في الصيف المقبل . وقد برزت إسرائيل ذلك بفشل موسم الأمطار العالي في المنطقة ومنها إسرائيل . وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي أعلن ذلك يتصل من التزام إسرائيلي ورد به نص في معاهدة وادي عربة بين البلدين ، إذ تنص المعاهدة على أن تقوم إسرائيل بتخزين نحو ٥٠ مليون متر مكعب من المياه من بحيرة طبريا في موسم الأمطار لتعود إلى ضخها إلى الأردن عبر قناة الملك عبد الله.

وقد بدأ الأردن على الفور مباحثات مع الإسرائيليين لإقناعهم بالرجوع عن القرار بتخفيض كمية المياه التي ستضخها إلى الأردن من ٥٠ مليون متر مكعب إلى ثمانية ملايين متر فقط ، غير أن المباحثات لم تسفر عن شيء بعد ، وهو ما يعني صيفا ساخنا قحيا وتحديا على وزارة الروابدة أن تتجاوزوه ، فهو يعرف تماما أن مشكلة المياه كانت من الأسباب الرئيسية لسقوط حكومة عبد السلام المحايي في الصيف الماضي ومجيئ حكومة فايز الطراونة التي خلفتها حكومة الروابدة الحالية . ويتسأل المواطنون اليوم عن الكيفية التي ستحل بها الحكومة الجديدة مشكلة المياه لتكون مؤشرا لهم على مدى قدرتها على حل المشاكل التي ستواجهها خلال مسيرتها المقبلة.

لقد أجبرت أزمة المياه التي نشبت في العام الماضي بعض المواطنين الأردنيين على شرب مياه بحيرة طبريا الملوثة بالغازات والبدائن والبرقات البتة ، واليوم تقول إسرائيل إنها لن تستطيع أن تزود الأردن بما تم الاتفاق عليه من المياه في الصيف المقبل ، وهو ما يعني أن المواطن الأردني لن يستطيع الحصول على المياه الملوثة ، هذه هي مخاوف المواطنين اليوم ، ومخاوف المواطنين هذه هي الوقت نفسه تحدى الحكومة والجميع ينتظر.

• صدر قرار بتسمية " رانيا " زوجة الملك عبد الله باسم الملكة " رانيا " وتسمية الملكة " نور " زوجة الملك حسين باسم الملكة الأم " نور " .



الملك عبد الله والروابدة .. تغييرات واسعة

الخوف والتحدي

غير أن هذه التساؤلات التي ثارت بين المواطنين في الأردن عادت فتورات في الظل بعد أن واجهت الحكومة الجديدة أول تحدياتها ، ولم يكن هذا سوى تحدي المياه وكيفية توفيره للمواطنين الأردنيين ، الذين لم تزل من أذهانهم ذكرى الصيف الماضي الذي شربوا خلاله مياهًا ملوثة مصدرها إسرائيل . فقد كان موسم الأمطار الذي شارب على الانتهاء من أسوأ ما عرف الأردن في تاريخه من مواسم ، إذ قدر عدد الوؤوف الروابدة نسبة النقص في المياه في الصيف المقبل بنحو تسعة بالمائة ، فمن أصل ٣٨٥ مليون متر مكعب من المياه التي كانت متوافرة لدى الأردن في الصيف الماضي ليتوافر الآن لدى الأردن سوى ٣٥٤ مليون متر مكعب فقط . فإذا عرفنا أن الصيف الماضي كان صيفا قاطنا بالقلع عاني الأردنيون خلاله من نقص المياه كثيرا فإنا

بدأ الملك عبد الله ولم يكن بداية له ، فقد بدأ التغيير بعد أيام من تولي الملك عبد الله العرش خلفا لوالده . وكان أول ما فعله الملك في عهده الجديد إجراء بعض التعديلات داخل الجيش . فقد أحال سبعة من كبار الضباط في الجيش إلى التقاعد ونقل ثامنا في عملية تغيير قبل إنها تهدف إلى تقليص نفوذ الأمير حسن ، ولي العهد السابق داخل الجيش ، إذ عرف بعض هؤلاء الضباط بقرعهم من الأمير حسن على حد قول إذاعة مونت كارلو آنذاك . ومن أبرز هؤلاء الضباط تحسين شروم الذي قاد المفاوضات مع الإسرائيليين والتي انتهت بتوقيع اتفاق للنسالة بين الأردن وإسرائيل في ولادي عربة في العام ١٩٩٤ . ولم تحض سوى أيام حتى كان الملك عبد الله يعين آخرين بدلا منهم.

وما أعطى مصداقية للتحليلات التي قالت إن التغييرات كانت في الأساس تهدف إلى إنهاء نفوذ الأمير حسن داخل الجيش هو أن التغييرات في الجيش لم تكن سوى جزء من حركة تغييرات واسعة شملت مؤسسات أخرى في الدولة ، فقد نقلت بعض المؤسسات التي ارتبطت بالأمير حسن خلال عهده الطويل وليا للعهد من تحت رعايته إلى جهات أخرى فلم يبق له سوى المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا الذي عين " رئيسا " له . أما منتدى الفكر العربي الذي ارتبط باسم الأمير حسن منذ تأسيسه في العام ١٩٨١ ومؤسسات أخرى مثل جائزة ولي العهد ومؤسسة آل البيت وغيرها من المؤسسات التي كانت تحظى بعناية خاصة من الأمير حسن عندما كان وليا للعهد فمازال وضعها غامضا ، لكن المؤكد أنها خرجت من تحت إشرافه .

وكان آخر ماصدر من قرارات عن الديوان الملكي قرار باعتماد صورتين فقط في الدوائر الرسمية هما صورة الملك الراحل حسين وصورة الملك الجديد عبد الله ، بدأت حملة لإزالة صور الأمير حسن التي كانت توضع في الدوائر الرسمية جنباً إلى جنب مع صورة الملك الراحل طوال نحو خمس وثلاثين عاما كان الأمين حسن خلالها وليا للعهد الأردن .

ومازال الوضع غامضا بالنسبة للملكة الأردن ، وهو لقب احتفظت به ثور زوجة الملك الراحل ، فهل ستبقى ثور الحسين هي الملكة فقط؟ وماذا عن زوجة الملك عبد الله رانيا ، وهي من أصل فلسطيني؟ وماذا أيضا عن منى الحسين زوجة الملك الراحل السابقة ووالدة الملك الجديد ، فهل ستكون هي الأخرى الملكة الوالدة؟

معاناة الشعب ومازق الحكم

رسالة العراق

غسان عبد الحميد

بعد صدور ما يسمى بـ «قانون تجزير العراق» وتحصيص ٩٧ مليون دولار لعناصر ومجموعات محددة محمية على «المعارضة العراقية» ولا يتحدد مسئولون أمريكيان وبريطانيون خلال ذلك عن الاعلان أنهم لا يريدون دوراً لهذه «المعارضة» أكثر من الدور السياسي - الاعلامي في الخارج. وتسيير المعلومات المتوفرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية متوجهة بعد عدوانها في كانون الأول (ديسمبر) الماضي إلى المزاوجة في تعاملها مع النظام القائم بين أكثر من أسلوب. وهي تسعى للجمع بين أسلوب حرب الاستنزاف الهمجية من خلال القصف الجوي المتواصل، وأسلوب تحريك أصدقائها من المحسنيين على المعارضة العراقية عند الضرورة، وأسلوب التدخل العسكري المباشر أو الانقلاب العسكري فضلاً عن أسلوب الحصار الاقتصادي المطبق أصلاً منذ غزو العراق للكويت في آب (أغسطس) ١٩٩٠.

إصرار غريب على استعلاء الجميع

وتعكس اتجاهات ومؤشرات التصعيد من جانب الحكم في موقفه السلبي من المشاريع العربية، ومن المشاريع الدولية المطروحة على مجلس الأمن، وقمكه برفض التوصل مع أجهزة الأمم المتحدة وعدم التعامل مع اللجان الثلاث التي شكلها مجلس الأمن ليحث جوانب «الملف العراقي» رغم الإدراك العميق للحكم أن التدخل

ذلك التحدي في صفوف القوات المسلحة. علماً أن السلطة تفضل على الدوام سياسة التصعيد واقتعال الالتزامات مع المحيطين العربي والدولي، معتبرة أن ذلك هو السبيل الأنجح لتنفيس حالة الاحتقان السياسي والاجتماعي التي يعيشها المجتمع، ولواجهة حالات التصدع في جبهتها الداخلية.

أخطاء الحكم وحرب الاستنزاف الأمريكية

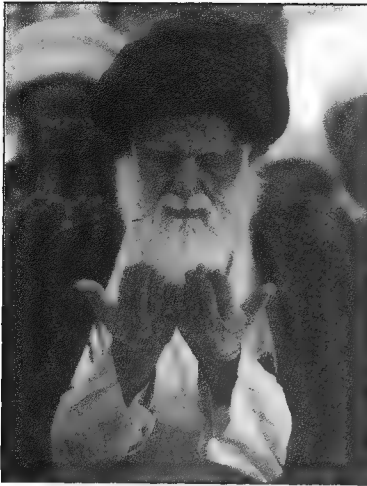
وتوفر حماقات الحكم واستنزافاته فرصاً مواتية للغزوة الأمريكية لتصعيد عدوانيتها وتدخلها في شؤون العراق من جهة، وتشديد محاصرتها للنظام من جهة أخرى، خصوصاً بعد تحول نهجها في التعامل مع القضية العراقية من سياسة الاحتواء إلى سياسة الاحتواء والتقيؤ. هذا التحول الذي جاء

لشهر الرابع على التوالي تتواصل حالة الانزاع القصوى في مؤسسات الدولة وأجهزتها العسكرية في ظل ظروف استثنائية شاذة يعيشها العراق. وتوضع «الخطط الأمنية» لعصوم البلاد، ولكل محافظة ومنطقة، موضع الاختبار والتطبيق، بعد أن جرى تقسيم البلاد، في ضوء هذه الخطط ذاتها، إلى أربع مناطق أمنية - عسكرية، وتصيب واحد من المسؤولين الحزبيين - الأمنيين أو العسكريين المحترفين والمجربين «حاكماً عسكرياً مطلقاً على رأس كل منطقة».

ويستمر التوتر في البلاد ويتصاعد نتيجة سياسة المواجهة التي ينتهجها الحكم وهو يشهر بتضازل مساحة المناورة المتاحة أمامه، ونتيجة عدم استقرار الوضع الداخلي، واتساع السخط الجماهيري ومظاهر التحدي، بما في

كرديستان العراق.. منظر الخطر الجوي في الشمال





الامام الراحل محمد صادق الصدر

خصوصاً بعد المقاطعة المعروفة للاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب في كانون الثاني (يناير) الماضي وحملة التشهير التي شنت على المشاركين. ورغم فشل الصحاف في اقناع الآخرين، إلا أن الحكام نجحوا بهذه الدرجة أو تلك في توظيف جبرلته اعلاميا وسياسيا، مستفيدين من المرونة التي تهبها سوريا ودول عربية أخرى في هذا المجال، وهو ما تجلّى أيضا في استقبال الرئيس حافظ الأسد لوزير الخارجية العراقي، وفي الحضور السوري (رئيس اتحاد الصحفيين، رئيس اتحاد الكتاب، رؤساء منظمات مهنية) في المؤتمر الذي استطاع النظام اقامته في بغداد أخيرا للتضامن معه.

وتراجعت السلطة تكتيكها الجديد أيضا في مواقف التهذبة التي ابداءها وقدها في الاجتماع الأخير لوزراء الخارجية العرب المتعقد في القاهرة أواسط آذار (مارس) الجاري، والذي خرج ببيان توقيفي يبدو أنه لم يكن مرضيا لاطراف الصراع الاساسية من الدول العربية.

ورغم التعامل النهادي الذي أبدته السلطة

(الماضي)، وأشارت مصادر مختلفة إلى أن زيارة عزيز استهدفت خصوصا إقناع الحكومة التركية بعدم السماح للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة إنجرليك الجوية، إلى جانب الطلب منها عدم التدخل في كردستان -العراق في حال اجتياح قوات الحرس الجمهوري للمنطقة على غرار ما جرى في ٣١ آب أغسطس ١٩٩٦.

تهذبة تكتيكية

ورغم أن الخط العام للسياسة تقيسز بالتصعيد والمواجهة، كما سبق الإشارة، غير أن الأمر لم يخل من اجراءات تكتيكية استهدفت التخفيف من التوتر مع الدول العربية، خصوصا مصر مع مواصلة الهجوم على كل من الكويت والسعودية. وفي هذا السياق وإلى جانب الرسالة التي بعث بها رأس الحكم إلى د. عصمت عبد المجيد، جاءت التحركات الدبلوماسية التي قام بها وزير الخارجية محمد سعيد الصحاف في عدد من الدول العربية، في مسعى لتجاوز العزلة العربية التي واجهها الحكم مؤخرا

الأساسي لرفع الحصار عن شعبنا هو الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وذلك ما تؤكدته أيضا جميع الدول، بما فيها تلك التي لحكماتها علاقات «إيجابية» مع الحكم في بغداد.

ويساهم هذا الموقف السليبي من جانب الحكام في المزيد من تعقيد الأمور، ويوفر المزيد من الذرائع للتصعيد الأمريكي ضد العراق، مع تحميله المسؤولية عن ذلك. وشهدت الأسابيع الأخيرة إصرارا غربيا من الحكام على تصعيد المواجهة من خلال رفض المنطقة الآمنة في الشمال ومنطقة الخطر الجبوري في الجنوب التي طُلِبَ صامتين إزائها طيلة السنوات الماضية، ومحتوا هذا الشأن الآن الصدارة في حملاتهم الدعائية والاعلامية، «حتى تقدم على مطالبتهم برفع الحصار»، واستفلت الولايات المتحدة وبريطانيا هذا الموقف لتكتيف الفشارت الجوية على بلادنا حتى أصبحت أمرا يومية، وتحولت إلى حرب استنزاف في إطار السياسة الأمريكية الجديدة. ويواصل صدام حسين اللعبة رغم عدم التكافؤ الصارخ في موازين القوى العسكرية، مدفوعا بالرغبة في توظيفها لتحقيق أهداف سياسية ضيقة، غير عابئ بالحسائر البشرية والمادية الناجمة عنها.

وارتباطا بذلك كله يواصل النظام حملاته على كل من السعودية والكويت، فيما يحاول التهذبة مع مصر، ويعن عن رغبته بإجراء ما يسميه «حوارات متكافئة» مع الدول العربية».

وشكلت الضجة الاعلامية التي أثارها أخيرا ضد المملكة العربية السعودية حول قضية الحجاج خطوة أخرى من حملته الممار إليها، حيث رفض الحل الوسط الذي اقدمت به الأمم المتحدة لتسهيل أداء ١٨ ألف عراقي قريضة الحج، كما رفض عرض السعودية بحمل كافة نفقات الحجاج العراقيين، وأشار طارق عزيز نائب رئيس الوزراء في حديث أدلى به أثناء ذلك أن حكومته رفضت المبادرة السعودية لأنها كانت «مكرمة نفاق» من جانب الملك فهد ولأن هدفها «سياسي منحرف».

وظاوت الحملة المرتبطة بمناطق الخطر الجبوري تركيزا التي ظل الحكم في بغداد سنوات طويلة يسمي لارتضايتها ورفض الطرف عن اعتدائها واحتياجاتها للأراضي العراقية في منطقة كرهستان، ولم يكن الموقف الجديد تجاه تركيا مستحوذا عن فشل زيارة طارق عزيز الأخيرة إلى أنقرة أواسط شباط (فبراير)

مع الاجتماع المذكور والبيان الصادر عنه ، إلا أن صحافتها لم تحف امتناعها من مضامين البيان حين سالت عن طبيعته وفيما إذا كان وانفاقاً أم رفاقاً أم نفاقاً؟ وقد وصف وزير الخارجية الصحاف نتائج الاجتماع بأنها «أقل من الحد الأدنى وجزئية جداً» وهو ما يعكس الفصل الفعلي للنظام في انزاع بيان تأييد من الاجتماع.

لا مبالاة الحكام تجاه جوع المواطنين ومعاناتهم

وهناك من ناحية أخرى لا مبالاة الحكم تجاه معاناة الشعب والحصار المفروض عليه ، ويتجلى ذلك مثلاً في إصراره على رفض لجنة الشفاعة العراقية التي أقر الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية الحرب تشكيلها في ٢٤ كانون الثاني الماضي ، وسعيه إلى عرقلة أعمالها . كما يتجلى في استنزاف المواطنين المنهكين أصلاً وفقر المزد من التفتش وشد الأحزمة عليهم . حيث رفعت السلطات مؤخرًا أسعار الحبوب وقبيل ذلك في شي (فبراير) زادت أسعار الكهرباء بينما ضاعفت الاتفاق على الجهات والعناصر المرتبطة وفيما بنفاسها والمعل عليها في حمايته . وفيما تشدد المعاناة المعاشية للشعب ويتفاقم الأثر الاقتصادي للبلاد بواجه تطبيق القرار ٩٨٦ وضعا صعبا . فإمكانات تصدير النفط العراقي الفعلية لن تؤمن حاليا - كما يبدو - سوى نصف الأموال الضرورية لتنفيذ القرار . ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار النفط وترك هذا الأمر عواقب سلبية على قيمة الدينار العراقي ، وزاد بالتالي من التأثيرات السلبية على استهلاك المواطنين ، وهو في حدوده الدنيا أصلا .

وفي هذه الأجواء الاقتصادية الضاغطة تواصل دوائر أمانة بغداد والبلديات بالتنسيق مع دوائر الشرطة والأدوات المحلية في العاصمة وفي عموم المحافظات ، حربا المكشوفة على ملايين الفقراء ، والكادحين ودوى الدخل المحدود ، من الذين أجبرتهم أوضاعهم المعيشية الصعبة على ممارسة التجارة العشوائية والبيع على الأرصفة وفي الساحات العامة . فهؤلاء المواطنون يتعرضون إلى حملات متكررة من الملاحقة والابتزاز والحرمان من مصادر الرزق والفقر واليسومي الهزيل . ويعمل هؤلاء المواطنون الكادحين - حسب أحصاءات الصحف الحكومية ذاتها - قرابة المليون نسمة في العاصمة بغداد وحدها .

وقادت الملاحقات البوليسية والتدابير الاحترازية إلى جانب الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي ، الذي يصل إلى ٢٠ ساعة يوميا

في العديد من المدن ، وحالة الركود العام الناجمة عن ذلك في السوق المحلية ، وترقفت الكثير من الأنشطة والفعاليات الاقتصادية والتجارية . يقلق المواطنون ، وعدم تقفهم بهموم الأوضاع المحيطة بهم كل هذا قاد إلى تعميق المعاناة المعاشية والاقتصادية .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى تصريح وزير العمل والشؤون الاجتماعية في بغداد أوائل آذار (مارس) الجاري ، أن نسبة الصانع العراقية التي أغلقت بعد جريعة غزو الكويت وما جرت به إلى البلاد من حرب دميرة وصغار ظالم تقدر ٦٠ في المائة ، مؤكدا أن هناك ٢٢ ألف مشروع صناعي مغلق ، وأن الصانع المتبقية تعمل بطاقة إنتاجية لا تتجاوز ١٠ في المائة .

وجاءت تصريحات السيد كوفي عنان مؤرخا عن عدم توزيع السلطات في العراق كميات من الأدوية والمعدات الطبية تقدر قيمتها بـ ٢٧٥ مليون دولار (دوى نصف الكمية المستوردة بموجب اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء) وحجزها في المخازن الطبية والمستودعات ، وامتناعها عن تركيب قرابة ثلثي الأجهزة والمعدات الخاصة بمياه الشرب والأعمال الصحية العامة ، وعدم تجهيزها المدارس إلا بأقل من نصف المعدات والأدوات التي تم تزويدها بها بموجب مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة . جاء هذا كله ليكشف حقيقة صوف الحكام من محنة الشعب ومعاناته اليومية .

وهكذا يجرى تخزين الأدوية والمعدات الطبية ، وتعلن الصحافة الحكومية بين الحين والآخر عن حرق ملايين الصبوات الدوائية وأطنان المواد والمستلزمات الطبية جراء «إنهاء مدة صلاحيتها» في الوقت الذي يعلن فيه وزير الصحة العراقي أن معدل الصليبات الجراحية الكبرى انخفض بنسبة ٧٠٪ عن سنوات ما قبل غزو الكويت ، كما انخفض معدل إجراء الفحوصات المختبرية بنسبة ٦٥٪ وشهدت السنوات الأخيرة ازدياد عدد المصابين بشلل الأطفال بنسبة ٧٠٪ والكوليرا بنسبة ٢٥٪ . وتايقونيد الأطفال بنسبة ١٧٫٥٪ ، والنهاب الكيد الفاروسى بنسبة ٩٫٢٪ ، والحمى السوداء بنسبة ٧٫٧٪ .

استمرار حالة الاستنفار والطوارئ في عموم البلاد .

وفي إطار عمليات التعمية ضد المخاطر المتكاثرة التي تهدد النظام بدأت السلطات في ٦ آذار (مارس) الجارى حملة التصريب القسري الجديدة للمواطنين من السكان الدنيين ، وهي تجمهر حتى الصبية بعمر ١٥ سنة على المساهمة فيها . فيما تنهى لاستدعاء ١٠١٤٥ أعوام ١٩٩١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ . خدمة الاحتياط مع بداية أبريل القادم . وأشارت جريدة «الثورة» الناطقة بلسان حزب

السلطة (١٨/٣/١٩٩٩) إلى أن عسبد التصريب هذا العام سيصل إلى ٣ ملايين مواطن . وتنتشر الصحف الحكومية صورا لنساء وأطفال وهم يحملون البنادق وغيرها من الأسلحة الخفيفة ، في معرض التصريب لعمليات التصريب هذه ، التي لا يمكن عزلها عن عهد الحكام المحسوم لاحتواء السطط والتمتر الجاهريين التصاعدين والمهولة دور انصارهما ، بالارتباط مع التدهور العام للأوضاع المعيشية والأمنية من جهة ، وأوضاع النظام الدكتاتوري الذي يزداد عزلة في الداخل والخارج من جهة ثانية .

وعلى أرضية الأزمة المستفحلة التي يعيشها الحكم ، وسعيه لاستباق الأحداث ، جاءت عملية اغتيال رجل الدين السيد محمد صادق الصدر وقبيل في مدينة الكيف يوم ١٩ شباط (فبراير) المنصرم ، وتشكل السهولة التي نفذت بها عملية الاغتيال ، وعرضها ، وتأخر السلطة في الاعلان عن الجريعة ، إلى جانب تطويق مدينة النجف قبل اقتحامها بالقوات العسكرية وزرعها بعناصر وتشكيلات السلطة المختلفة ، ثم التصدي الوحشي لاحقا من جانب السلطات في مدينة الثورة - بغداد وفي الناصرية للجواهير ، التي خرجت للاعراب عن استنكارها للجريعة ، كل هذا يشير بوضوح إلى ضلوك العملية العملية ومستوليتها عنها . أما ما عرضته قنوات التلفزيون الحكومية من «اعتراقات» أربعة أشخاص في ضوء «تحقيقات» أجرتها مديرية الأمن العامة ، وادعائها المستولية عن اغتيال السيد الصدر ، فهو ما لا يفتق أحدا من المواطنين الذين خسروا الحكم ومحارسات اجهزته الأمنية والأعبيها .

وفي ظل هذه الأجواء قامت السلطات أيضا باعدام السيد الركن كامل ساكت ، وصمومعة من زملائه الضباط الكبار في الجيش أواخر شباط (فبراير) الماضي بتهمة التحضير لثقل عسكري . ثم جاء عرض المسرحية الجديدة باعدام ثمانية من المواطنين ، بينهم ثلاثة أخوة ، بعد اتهامهم من قبل محاكم أمنية صورية بجرم اغتيال رجل الدين البريجدي والشرقي ومحاولة اغتيال المسمتات في العام الماضي .

ويؤشر ذلك ، إلى جانب الصليبات المناهضة للسلطة ، التي شهدتها محافظات كربلاء والعمارة والبصرة ، حالة الغليان التي تعيشها البلاد ، ويعضنها حالة التملل داخل المؤسسة العسكرية ، وهو ما أكفته أيضا ردود الفعل الجاهريية على اغتيال السيد الصدر ، والتي بينت في الوقت نفسه ارتفاع استعداد الجاهريين للعمل ضد الحكم ، وإمكان تغير الأوضاع في أية فرصة سانحة .



حقيقة موقف الراى العام الأمريكى من برنامج المساعدات الخارجية للعالم النامى:

قناع بحلا مح . إنسانية لوجه السياسة الخارجية القبيح

رسالة واشنطن

سمير كرم

تصور بأن هذه هى حقيقة أمريكا وحقيقة أبنائها إنه الزن على الدوانه الذى نصفه فى مثلنا الشعى بأنه «أمر من السحر».

«المبعوثون الأمريكىون تكاثروا فلم يعد ريتشارد هولبروك وحده يذهبون إلى البلقان بشأن كوسوفو، كما فعلوا من قبل بشأن البوسنة، وكلامهم يقطر حنانا عن المسلمين الألبان والمذابح الصربية ضدهم .واستعداد أمريكا لإرسال أربعة آلاف من جنودها لأداء دورهم الإنسانى.. وتهديدات أمريكا بخيارات يقوم بها حلف الأطلنطى إذا لم يرتدع رئيس يوغوسلافيا .تتردد أمريكا فى تنفيذ تهديداتها لكنها لا تتردد فى إرسال قوات التدخل.. وفى كل الأحوال يستمر الكلام الحلو المنطق عن حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية وحقوق الأقليات.

باقى ملاح الصورة معروف .. لكن ما فيها أن أمريكا تظهر فى دور المحسن الكبير ، المستعد دائما للتضحية بجزء من ملايين من أجل عالم أفضل.

أليس برنامج المساعدات الخارجية الأمريكى هو أشهر مؤسسة للإحسان فى العالم ؟ من مواطنى العالم الثالث لم «يسمع» به .حتى وإن لم يكن قد وصل إليه من الحب جانب؟

بل من لم يسمع به فى أمريكا نفسها ؟ كل الأمريكىين يعرفون أنهم يلعبون فى العالم

لكن حين أن المجموعة الأولى من المفردات تثير الشفقة وتظهر هؤلاء الناس فى أضيق وأخص أحوالهم، فإن المفردات من المجموعة الثانية - بما فيها من تسميات سياسية أو «اقتصادية» أو اجتماعية - تظهرهم فى أقوى أحوالهم .فى وحدهم الطيبة .فى قوة دورهم المتناجح.

« ذهبت وزيرة الخارجية الأمريكية ماديلين أولبرايت فى أوائل الشهر الماضى إلى الصين وهناك تركز حديثها (أو هكذا يفترض أن نفهم من تقارير الاعلام الأمريكى) على حقوق الإنسان. (لعل الصلصة وحدها دبرت أن يقع أشعث جاثث عنصري فى الجنب الأمريكى فى تكساس حيث ربط ثلاثة من الشبان العنصرين البيض عجزوا أسود بالأسلاك من قدميه فى مؤخرة سيارتهم وحروه لنحو 5 كيلو مترات حتى تفرق حسده وشارق الحبياة، عندما كان رئيس وزراء الصين يزور الولايات المتحدة فى العام الماضى، وأن يصدر أول حكم للقضاء ضد أول الشبان الثلاثة باعدامه، فى الوقت الذى كانت فيه أولبرايت فى الصين .وفى المرتين كان حديث الأمريكىين عن حقوق الإنسان فى الصين فى ذروتها».

« ذهب وزير الدفاع الأمريكى وليلم كوهين أكثر من مرة فى جولات فى منطقة الشرق الأوسط والخليج والشمال العربى الأفرقى .. وبطبيعة الحال كانت قضية العراق همه الأول .وفى كل ما قاله فى كل مرة هدفه ترك انطباع بأن أمريكا تتابع عن السلام العالمى والأمن الدولى ضد نظام صدام حسين، بل وأنها متألة من أجل الشعب العراقى ، وتخشى على أمن شعب المنطقة. الصورة الإنسانية ذاتها تلغ وتلغ . كثيرين ينظرون أو يسمعون ويسيطر عليهم

سواء كان الرئيس الأمريكى بيل كلينتون وأركان إدارته يتحركون فى أنحاء العالم وفقا لحظة يذهبها الأساسى رسم قناع إنسانى لوجهه الرأسالية الأمريكية- والأدلة على أنهم يتحركون دائما وفق خطة وليس عشوائيا أو اعتباطيا- فإن هذا هو الأثر الذى تشركه زيارات كلينتون فى الأشهر الأخيرة بشكل خاص:

« فى بلدان أمريكا اللاتينية -عدة جولات مقسمة على دولها العديدة ومزجعه على جدول الزمنى الشغور - زار كلينتون مواقع منكمية بكرار الطيبة فى أفقر المناطق .. وأعلن عن مساعدات تدير أرقامها كبيرة للفقراء لكنها تبدو ضئيلة بدرجة مخجلة إذا ما قورنت بالمساعدات السنوية بالمهارات لاسرائيليين دين صا كوارث طيبة أو غير طيبة . إذا لمساعداتها على إحداث كوارث «عسكرية» فى لبنان وفى مناطق الفلسطينيين.

وقد سبقت إلى تلك المناطق السيدة الأولى- هيلارى كلينتون -التي سبقتها إليها الصورة الإنسانية النبيلة التى رسمها الاعلام الأمريكى لاهتماماتها بحقوق المرأة وقضايا الطفولة ورحلاتها مع الابنة الأولى- تشلسى -تركت انطباعا ذاته يمدى اهتمام أمريكا على أرفع مستوى بالباطل . والفقر . والمكويين.

ونلاحظ أن هذه المفردات مستفصلة لدى المسئولين الأمريكىين وكبار قادتهم على مفردات من نوع العمال أو الطبقة العاملة أو الشعب العامل .. فهذه المفردات تكسب الحديث طابعا سياسيا مثيرا للإعلاء وأجنانا مثيرا للشعب . مع أنهم فى الجانبين ، سواء استخدما مفردات من نوع البسطاء والفقراء ، أو من نوع العمال أو الطبقة العاملة ، يتحدثون عن الناس أنفسهم.

غالبية الأمريكيين

لا تعرف المعلومات

الصحيحة عن المساعدات

الخارجية الأمريكية .. لكن

آراءها فيما ينبغي أن يكون

اكثر تقدمية من النخبة

الحاكمة

دور المحسن الأكبر.. هذه «المعلومة» يعرفها من الأمريكيين عدد أكبر من عدد الأمريكيين الذين يعرفون أين تقع فينتام (نعم فينتام حيث حاربت أمريكا لنحو ١٥ عاما وفقدت ٥٨ ألفا من جنسائها، وقتلت أكثر من ثلاثة ملايين من الفيتناميين على خريطة العالم).

قبل عامين أجرت إحدى مؤسسات استطلاعا للرأي العام الرئيسية في الولايات المتحدة استطلاعا لمعرفة موقف الأمريكيين من برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية لبلدان العالم الثالث، وتبين أن غالبيتهم تظن أن أمريكا تنفق مسا بين ١٥ و ٢٥ بالمائة من ميزانيتها الاتحادية سنويا. وغنى عن القول أن هذه المبالغه صارخة. فالنسبة الحقيقية لا تكاد تصل إلى رقم الواحد بالمائة.

مؤرخا أجرت المؤسسة نفسها (معهد جالوب) بحساب برنامج أعم للاستطلاعات بحمل اسم برنامج المبادرات السليمة الدولية وينفذ «مركز الدراسات الدولية والأمنية» هي جامعة ميرلاند الأمريكية، الاستطلاع نفسه ولكن بعد اطلاع كل من يستطلع رأيه على حقيقة أن نسبة المساعدات الأمريكية من الميزانية الاتحادية هي بالكاك واحد بالمائة. كان الهدف معرفة مدى تفسير رأى الأمريكيين بعد معرفتهم بهذه المعلومة عما كان قبل معرفتهم بها في الرد على السؤال: هل ترى وعرب فقط اعتمادات هذه المساعدات أم زيادتها أم بقا كما هي؟

وقد كانت المفاجأة... لا التي لا تقل وطأة عن مفاجأة جهل غالبية الأمريكيين بحقيقة ما تملكه المساعدات الأمريكية كنسبة من الميزانية الاتحادية الأمريكية

في الاستطلاع السابق كانت نسبة الأمريكيين الذين رأوا وحسب خفض هذه



حرق العلم الأمريكي.. منظر يتكرر في كثير من بلاد العالم

وتقيد آخر احصاءات «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» OECD أن نسبة ما تستلمه به الولايات المتحدة في المساعدات العالمية للتنمية لا تتعدى ١٣ بالمائة. وحتى إذا أضيفت اعتمادات برنامج المساعدات العسكرية الأمريكية فإن هذه النسبة لا تتعدى ٢٠ بالمائة، أي ثلث ما يظن الأمريكيون.

«ستل الأمريكيون عن ما يعتقدون أنه نسبة ما تدفعه الولايات المتحدة من إجمالي إنتاجها القومي». وتبين أن ٨١ بالمائة من الأمريكيين يعتقدون أن بلادهم تدفع من إجمالي إنتاجها القومي نسبة أعلى من الدول الغربية الأخرى، وأن ٩ بالمائة يظنون أنها تدفع نسبة مساوية، وكانت نسبة الأمريكيين الذين أعربوا عن اعتقادهم بأن الولايات المتحدة تسهم نسبة أقل خمسة بالمائة فقط. أما الحقيقة -حسب احصاءات الأمم المتحدة واحصاءات «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»- فهي أن الولايات المتحدة تحتل المركز الأخير بين ٢١ دولة صناعية غنية تساهم في العالم النامي.

«تعتقد نسبة ٨٣ بالمائة من الأمريكيين بوجود «قائد ضخم وفساد واسع في عملية منح المساعدات الخارجية إلى حد أن القليل للغاية منها يصل فعلا إلى أولئك الذين يحتاجون إليها» وترتفع النسبة إلى ٨٨ بالمائة عند السؤال عن صحة القول «أن الحكومات الأجنبية التي تتلقى المساعدات الأمريكية تستأخذها».

المساعدات (أو حتى وقفها قاسا) ٦٤ بالمائة، وكانت نسبة الأمريكيين الذين وصفوا هذه المساعدات بأنها «أكثر ما ينبغي» ٧٥ بالمائة.

أما في الاستطلاع الأخير (بعد أن عرفوا) ظلت هناك نسبة ٣٥ بالمائة ترى وجوب خفض هذه المساعدات (أو وقفها) ونسبة ١٨ بالمائة تعرب عن اعتقادها بأن نسبة الواحد بالمائة هي «أكثر من اللازم».

ولكمال الصورة التي رسمتها نتائج هذا الاستطلاع الأخير نضيف أنه تبين أن نسبة ٢٥ بالمائة من الأمريكيين ترى وجوب زيادة المساعدات الخارجية من واحد بالمائة، ونسبة ٣٧ بالمائة ترى وجوب بقائها على حالها دون زيادة أو نقصان (...).

لكن الصورة لا تكتمل بنتائج إجابات الأمريكيين على هذا السؤال وحده فلقد تضمن الاستطلاع الأخير جوابا أخرى مهمة بشأن مواقف أو آراء الأمريكيين في برنامج المساعدات الخارجية.

«ستل الأمريكيون عن ما يعتقدون أنه النسبة التي تشكلها المساعدات الخارجية الأمريكية من مجموع المساعدات التي تقدمها الدول الصناعية المتقدمة الغربية الأخرى لبلدان التنمية والفقيرة». وتبين -مرة أخرى- أن الأمريكيين يبالغون في تصور مركز بلادهم كدولة مانحة للمساعدات: يعتقد الأمريكيون في المتوسط أن الولايات المتحدة تسهم وحدها بنسبة ٦٠ بالمائة من إجمالي المساعدات العالمية. ويعتقدون - في المتوسط أيضا- أنه من الضروري خفض هذه النسبة إلى ٤٠ بالمائة (بعضهم طالب بخفضها إلى ١٠ بالمائة فقط).

الأمريكيون يظنون أن حكومتهم تنفق من ١٥ إلى ٢٠ بالمائة من ميزانيتها

الاتحادية على المساعدات .. والنسبة الحقيقية هي بالكاد واحد بالمائة

فهذه سياسة غير مشروعة وغير أخلاقية . إن هذا يحولها إلى أداة سيطرة .

وتعكس هذه الاتجاهات «الجديدة» للرأي العام الأمريكي بشأن علاقة المساعدات الخارجية الأمريكية بأهداف الولايات المتحدة الاستراتيجية في العالم تحولاً عن تلك التي كانت سائدة قبل نهاية الحرب الباردة . ففي استطلاع جرى في عام ١٩٨٦ كان السؤال : ما هي أهم البلدان التي ينبغي أن تحصل على هذه المساعدات ، وكانت أجابة غالبية للـ ٤٤ المائة وأنها البلدان الأكثر أهمية ولكن القوم الأمريكي . وفي الاستطلاع الأخير هبطت هذه النسبة إلى ٢١ المائة ، وأجابت غالبية ٤٤ المائة بأن أهم البلدان التي ينبغي أن تحصل على المساعدات الأمريكية هي البلدان ذات الاقتصاد الأشد فقراً .

لعلنا لاحظنا أن هناك مزيجاً من الاتجاهات الخاطئة والاتجاهات الصائبة في تلك النتائج . بعضها يظهر نقصاً فادحاً في وعي الأمريكيين بالأمور فيسبب اشتغال بالمساعدات الأمريكية للغير . وبعضها يظهر وعياً ونضجاً وحساً إنسانياً أعلى . في إطار استطلاع واحد وليست فقط عند المقارنة بين استطلاعين جريا في توقيتين مختلفين .

والحقيقة التي يعكسها هذا «الاختلاف» بسيطة للغاية فالأمريكيون يفتشرون إلى المعلومات الواضحة والكافية عن برنامج المساعدات الذي يطلع نفعاته دافع الضرائب الأمريكي . وهذا أمر مشير للعيشة في بلد يتميز بوفرة المعلومات من كل نوع حيث لا يكف طوفان الإحصاءات والأرقام والمعلومات عن التدفق دقيقة واحدة . وربما يمكن أن يعزى هذا إلى نقص اهتمام الأمريكيين بالقضايا الخارجية ، ونوع من الاعتساف على أن السياسة الخارجية هي شأن متخصص تعالجه سلطات الحكومة بشقيها التنفيذي (الرئاسة أي البيت الأبيض وأجهزة الدولة التنفيذية الأخرى بما فيها وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي ووزارات الدفاع والتجارة .. إلخ) وشقها التشريعي (الكونغرس بمجلسيه -الشيوخ والنواب- وبمجانتهما المتخصصة بالعلاقات الخارجية والأمن القومي والمخابرات والقوات المسلحة . إلخ) .

بالمائة أعبروا عن موافقتهم .

« يعتقد غالبية كبرى من الأمريكيين (٨٠ المائة) أن سياسة المساعدات الخارجية الأمريكية للبلدان النامية «لايجز بقدر كاف» بين هذه البلدان من حيث مدى التزامها بالديمقراطية وحقوق الإنسان . « أن قسماً كبيراً من هذه المساعدات يتجهز إلى المد العفول يذهب إلى حكومات ليست ديمقراطية حقاً ، بل ولها سجل سيء في مجال حقوق الإنسان .

لهذا فإن « مصدر آخر من مصادر استياء الأمريكيين من سياسة المساعدات الخارجية الأمريكية (وفقاً لما يقول استطلاع» برنامج اتجاهات السياسة الدولية) هو وجود شعور عام بأن برنامج المعونة الأمريكية يعطي أكثر مما ينبغي للعلاء الاستراتيجيين (الولايات المتحدة) ولا يعطي بقدر كاف للبلدان الفقيرة» .

ومن المهم بالنسبة لهذه النقطة من الاستطلاع أنها ارتبطت سببياً في نظر القائمين به برغبة غالبية الأمريكيين (٥١ المائة) في «أن تبتعد الولايات المتحدة عن دور الهيمنة» فهذه الأغلبية ترى أنه «الآن وقد انتهت الحرب الباردة ينبغي أن لا يكون ضرورياً أن تدفع أموال المساعدات الأمريكية إلى الدول الأخرى لمجرد أن نعتقد أن تبقى صديقة لنا ، أو لكي تسع بمراقبة قواتنا في أراضيها» .

بل إن نسبة من الأمريكيين (٣٨ المائة) وهي نسبة ليست ضئيلة «ترفض بوضوح أن تستخدم المعونة الأمريكية لكسب النفوذ ،

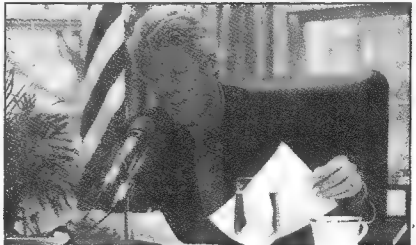
ويشرح القائمون بهذا الاستطلاع هذا الرأي بشقيه بأنه «يعني على تصور خاطئ آخر (بين التصورات الخاطئة الكثيرة لدى الأمريكيين عن المساعدات التي تقدمها بلادهم) وهو تصورهم بأن المساعدات الأمريكية تقدم غالباً في صورة أموال سائلة تحول إلى الحكومات ويمكن بالتالي أن يستخدمها المسئولون فاسدون .. والمشتولون الأجانب هم أكثر فساداً من مسئولينا (الأمريكيين) .

« يعتقد الأمريكيون بنسبة ٨٣ بالمائة أن المساعدات الخارجية تركز أوضاع «التبعية» (لكن لابد من التنبيه هنا إلى مفهوم «التبعية» هنا معناه الخاص ، فهو لا يشير إلى تقليص استقلال البلاد النامية الاقتصادي والسياسي بالتالي ، إنما يعني به الأمريكيون ازدياد اعتماد البلدان الأجنبية على المساعدات الأمريكية ، حيث تفقد تدريجياً إلى «عالة» أو عبء علينا» كما قال بعض المشاركين في الرد على أسئلة الاستطلاع .

لهذا يظهر الأمريكيون في الاستطلاع الأخير استعداداً أكبر لأهداف برنامج المساعدات الخارجية الأمريكية للبلدان النامية وإذا صمم بحيث يدعم اعتماد الدول على نفسها» .

على سبيل المثال عندما مثل الأمريكيون إذا كانوا يرون تقديم الصين للمزارعين في البلدان النامية لتعلم رفع كفاءتهم الانتاجية وبالتالي زيادة انتاجهم من القطن . حتى إذا أدى هذا إلى تراجع ما تستورده بلادهم من الولايات المتحدة فإن ٨٧

بيل كلينتون



وعندما توجه إلى الأمريكيين أسئلة تختبر معلوماتهم في هذا الموضوع تكشف إجاباتهم عن هذا النقص في المعلومات . مثل قولهم (كما ذكرنا- أن الولايات المتحدة تخصص نسبة تصل إلى ٢٥ بالمائة من ميزانيتها الاتحادية لبرنامج المساعدات الخارجية.

أما عندما توجه إليهم أسئلة تستطيع وجهة نظرهم فيسبب ينبغي أن يكون كان إجاباتهم تعكس آراء صائبة بل مواقف واتجاهات أكثر تقدمية بشكل عام من تلك التي تعكسها السياسات الرسمية للولايات المتحدة.

وإذا كان نقص معلومات الأمريكيين عن المساعدات الخارجية الأمريكية -وهي أحد المكونات الأساسية للسياسة الخارجية لحكومتهم- يعكس انفراد النخبة الحاكمة بالقرار في قضايا السياسة الخارجية فإن هذا النقص -رغم كسافته في الاتجاهات الخاطئة التي يكونها الأمريكيون -أفدح كثيرا حين يتعلق الأمر بتفصيلات أهم ، من نوع مدى المكاسب والفوائد التي تحتقنها الولايات المتحدة من وراء تقديم المساعدات الخارجية ، ومن نوع مدى «مساهمة» الازدهار الأمريكي الاقتصادي الراهن في الأزمة الاقتصادية الطاحنة في آسيا والبرازيل وروسيا وغيرها ، ومن نوع نصيب تجارة الأسلحة الأمريكية (التي يذهب الجانب الأكبر منها إلى دول تحصل على مساعدات أمريكية) في ازدهار الاقتصاد الأمريكي . . . وفي الوقت نفسه تدهور اقتصادات الدول الأخرى (الزائفة) فضلا عن الآثار السياسية والأخطار والتي تنجم عن تسليح عالم تنتشر فيه الصراعات القومية والعرقية والدينية كما لم تنتشر في أي وقت قبل أن تخرج الولايات المتحدة منتصرة من الحرب الباردة وأضاعة تاج الدولة الأعظم الوحيدة على رأسها.

لكن هناك وجها آخر لمشكلة غياب الديمقراطية في الممارسة الفعلية للسياسة الخارجية الأمريكية في جوانبها المختلفة ، التي اختصنا منها هنا برنامج المساعدات الخارجية ، هذا الجانب هو المسافة الواسعة الفاصلة بين اتجاهات الرأي بين الأمريكيين عامة واتجاهات الرأي بين المسؤولين الأمريكيين ، أي النخبة من صانعي القرار ومخططي السياسة.

إذا حاولنا أن نتطلع إلى هذه المسافة أو الهوة من زاوية المواقف تجاه المساعدات الخارجية فإننا نجد نقضا قادحا في معلومات النخبة عن الاتجاهات السائدة بين الأغلبية . فحينما نتحدث النخبة عن هذا بردهم الناهذين ، في هذا الموضوع- خاصة إذا كانت النخبة من أعضاء الكونغرس (الذين يمكنهم الكلمة الأخيرة في شأن المساعدات الخارجية ، كم تكون وكيف توزع) -نجدهم يؤكدون أن أغلب الناهذين يريدون وقف هذه المساعدات



مدلين أولبرايت

ما هي أسباب «سوء إدراك

الممارسين السياسيين في النخبة

الحاكمة للاتجاهات الرأي العام؟

تماما ، وأن أقلهم يريدون خفضها إذا كان لابد أن تستمر . فهل هذا صحيح؟

أجرت مجموعة من الباحثين من «مؤسسة بروكنج» الشهيرة للسياسة العامة تجربة فريدة من نوعها . استطاعت آراء مجموعة من أعضاء فرق المصاعدين لعدد من الشيوخ والنواب الأمريكيين (وهؤلاء المساعدون بليون دولار مؤثرا للغاية في تحديد المواقف التي يتخذها هؤلاء الشيوخ والنواب ، وهم الذين يصوغون لهم سياساتهم التي تلقى في الكونغرس) حول ما يعتقدون أنه الرأي السائد في ولاياتهم بين الناهذين في دوائرهم تدعو لالقاء برنامج المساعدات الخارجية.

وعندما رجع الباحثون إلى نتائج الاستطلاعات الفعلية في تلك الدوائر تبين أن نسبة الناهذين الذين يظنون بهذا الالقاء تتراوح بين ٧ بالمائة و١٥ بالمائة فقط ، وتبين لهم أيضا أن غالبية تشترح بين ٦٧ بالمائة و٧٥ بالمائة من الناهذين في هذه الدوائر ترى أن تكون نسبة ما تخصصه الولايات المتحدة سنويا من ميزانيتها الاتحادية لمساعدة الدول النامية بين ٥ بالمائة وستة بالمائة.

وذلك عندما تم إطلاعهم على حقيقة أن أمريكا تخصص نسبة واحد بالمائة فقط من ميزانيتها لمساعدة الدول النامية.

كيف يمكن أن يجهل أعضاء النخبة من طواقم المصاعدين في الكونغرس (خاصة ومعظمهم من الباحثين المتخصصين في المجالات المختلفة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإعلامية) حقيقة آراء الناهذين في قضية كهذه؟

ينهب باخشو «بروكنجز» إلى عسده من

التفسيرات لما يصفونه بأنه «سوء إدراك الممارسين السياسيين للرأي العام » : أولا إنهم لا يسعون للحصول على المعلومات عن اتجاهات الرأي العام . ثانيا : إنهم يستحيون للآراء التي يعبر عنها أصحابها بطريقة مسسومة أو صاخبة على أنها قتل آراء الغالبية . ثالثا إنهم يستهينون بالرأي العام . رابعا : يعتقدون أن الكونغرس والاعلام هما المرأة الحقيقة للرأي العام.

وفي اعتقادنا أن هذه التفسيرات «دبلوماسية» أكثر منها حقيقية ، تتوخى انتقاد النخبة من الممارسين السياسيين بحذر وأدب زائدين . فليس من المعقول أو المتصور أن تغيب عن أعين ومسامع أعضاء الكونغرس نتائج استطلاعات الرأي في دوائرهم بالذات على الأقل ، في بلد لا تتوقف فيه المؤسسات المختلفة عن إجراء الاستطلاعات ، كما أنه ليس من المعقول أن الصوت العالي « هو وحده الذي يؤخذ به من جانب النخبة في الكونغرس .. فكثيرا ما علت أصوات العمال- مثلا في الضربات أو المظاهرات دون أن تحرك ساكنا أو تغير موقفا أو قرارا في الكونغرس . وقد يكون صحيحا أن ثمة استهانة بالرأي العام من جانب هؤلاء . . . لكن العملية الانتخابية تفلح لهذا ، بالمزاد ، أو هكذا يفترض . أما أنهم يعتبرون الكونغرس والاعلام المرأة الحقيقة للرأي العام فانه قول لا يفسر شيئا لأنه يذكر الحقيقة مبسطة ، يوهي أن الكونغرس والاعلام التي تعكس مصالح المؤسسات الرأسمالية الكبرى التي تلعب أكبر الأدوار في العملية الانتخابية ولها الهيمنة على المؤسسات الإعلامية.

وبالمثل فإن سياسة الحكومة الأمريكية هي مرة لصالح المؤسسات الأمريكية.

والمساعدات الخارجية الأمريكية -كم تكون ولن تدفع وبأية شروط- هي نفقات أولية ضرورية لتفتح السبل أمام الاستثمارات والصناعات والأسواق . وهكذا كانت منذ أن بدأت في أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية . وهكذا هي مهما كانت أقتعة الملامح الإنسانية التي تزود بها.

لهذا حاجتها الماسة باستمرار إلى هذا القناع الإنساني وعلام الاهتمام بحقوق الإنسان أو ملامح الحرص على سيادة الديمقراطية في بلدان العالم ، بصاحب أقطاب الحكم الأمريكيين حيثما ذهبا في العالم الخارجي . . . وهم بالطبع لا يذهبون إلى حيث يمكن أن يربوا بالعين الجردة الآثار المدعرة لسياساتهم . بالحرى آثار سياستهم الحقيقية . إنهم لا يذهبون إلى العراق أو كوبا الشمالية أو ليبيا حيث أقتعة ذات الملامح الإنسانية لا تهيمن .

بريماكوف

نصف عام من حكم روسيا



يافينسكي
بريماكوف

* هل يمكن لحل مؤقت .. أن

يغدو حلا دائما لمشاكل

روسيا الاقتصادية والسياسية؟!

* الشيوعيون يضعون نهاية

لشهر العسل مع بريماكوف

استعدادا للانتخابات

البرلمانية القادمة

رسالة موسكو

أحمد الخميسي

الطعام . ولم يستطع بريماكوف الذي وعد بتقديم برنامج اقتصادي أن يطرح شيئا محددا أو جديدا أو مختلفا حتى الآن للخروج من الأزمة في الوقت الذي يستنز فيه انخفاض مستوى المعيشة والتضخم حتى وصل سعر الدولار الواحد إلى ٢٤ روبلا في أماكن استبدال العملة .

ولم يحقق بريماكوف أي نجاح في استنهاض القطاع الصناعي أو الزراعي كما تبددت كل وعده الأخرى في الهواء . وقد توقعت "اليسار" من قبل هذا الفشل ، لأن المراهنة على بريماكوف كانت رهانا على قدرات " البطل المحارقة " التي لاعلاقة لها بالواقع ، ناهيك عن أن مثل هذه القدرات لاعلاقة لها بتاريخ بريماكوف الحكومي الطويل . وخلاف نصف العام الذي حكم فيه بريماكوف جدت اعتبارات أخرى في مقدمتها تراجع الكتل السياسية وخاصة

توزيع الثروة بالتقنين للنهب والسطر وبالتدخل الوطيد بين اللصوص ورجال الدولة؟ وهل كان من الممكن لما أسسته صحيفة " نيزافيسميا " بالسحر الغافي لبريماكوف أن يكون بدلا عن برامج إصلاحية أو ثورية لهرم ذلك البلد الضخم؟ ..

لقد وافق الدوما الروسي على ترشيح بريماكوف بأغلبية ساحقة وصلت إلى ٣١٥ صوتا من أصل ٤١٢ ، فقد أيد الشيوعيين والكتل الإصلاحية البرلمانية الأخرى ، وفي حينه طمأن بريماكوف الشعب الروسي على عزم الحكومة الجاد حل كل المشكلات وخاصة قضية المعاشات والرواتب المتأخرة : إلا أن بريماكوف يواجه بعد نصف عام من حكمه الاضرابات التي تطالب بالأجور ، كما حدث مؤخرا في مدينة يكاترين بوج حيث أضرب عمال بناء الترو ولجا بعضهم إلى الإضراب عن

دفعت رياح الحظ كلها ليافينسكي بريماكوف إلى رئاسة الحكومة الروسية في ١١ سبتمبر ٩٨ ، فقد تولى الحكم بعد أزمة مواجهة عنيفة بين الرئيس الروسي والدوما بسبب من سياسات رئيس الوزراء السابق سيرجي كهرينكو . وكان بريماكوف " حلا سياسيا " مؤقتا لتزع لقم المواجهة السياسية بين الرئيس بكتسين والشيوعيين . وفي ١١ مارس ١٩٩٩ يكون بريماكوف قد قضى نصف عام بالكامل بحكم روسيا بالمصادفة أو بالخط السعيد أو بتاريخ سابق كرجل دولة متزن له خبرات وزير خارجية ورئيس هيئة مخابرات سابق . وبعد نصف عام أصبح السؤال هو: هل يمكن حل مؤقت أن يغدو حلا دائما حقيقيا لمشكلات روسيا الاقتصادية والسياسية وفي مقدمتها مشكلة " المرحلة الساداتية " التي يحياها روسيا؟ أي مرحلة إعادة



يلتسين .. وجل الكرملين المريض

بريماكوف القادمة وسط هبال الأزمة التي تحيط به: هل يضع بريماكوف كل أوراقه خلف الرئيس الروسي ، فيفقد بذلك دعم الشيوعيين له في الدوما؟ أم هل يراهن على توطيد علاقته بالشيوعيين فيخسر السلطة الحقيقية المضمونة أي دعم الرئيس؟

إن الصراع الذي يتمسك فيه الشيوعيون الآن بأقالة يلتسين ، وأيضاً الصراع المقبل على رئاسة روسيا في انتخابات يونيو عام ألفين يرغم بريماكوف على المنى في هذا الاتجاه أو ذلك ، والمؤكد في كل الأحوال أن رهان بريماكوف على كافة الأطراف أمر مستحيل ، حتى لو بدا ممكناً في لحظة أزمة عابرة .

وخلال ذلك تجرى عملية تلميع بطيئة لوجه آخر هو جريجوري يافلينسكي زعيم كتلة يابلوكو الذي التقى مؤخرًا بالرئيس الروسي حيث عرض عليه يلتسين أن يشارك في الحكومة الراهنة . وقد نجح يافلينسكي - من وجهة نظر البسطا - في أن يطرح بكرة قضية الفساد عدة مرات ، كما نجح طويلاً في الظهور بمظهر العالم الاقتصادي المجاد ، رغم ضالة شعبيته . وقد تكشف الانتخابات البرلمانية القادمة عن حقيقة شعبية يافلينسكي ، وإما إن كان الكرملين يراهن عليه كبديل لبريماكوف أو حتى كبديل ليلتسين نفسه .

كما تلوح مقدمات مواجهة مع الكرملين ، إلا أنه يواجه قبل كل هذا وبعد : فشله الشخصي كرئيس للوزراء . وما يشير التساؤل بشأن جدية بريماكوف أو قدرته على القيام بشئ هو موقفه الباهت من الفساد داخل طاقمه الخاص . وهي اتهامات تنصب أساساً على نائبه : يوري ماسليكوف نائبه الأول) محسوب على الحزب الشيوعي الروسي) ومسئول عن الصناعة والاقتصاد ، وجنباؤي كوليك المسئول عن الزراعة . ويعني صمت بريماكوف عن هذه الاتهامات أنه لا يريد أن يتصدى لقضية الفساد في أخطر قطاعات الاقتصاد الروسي . ولهذا يتزلق بريماكوف في ظل استحالة تنفيذ الميزانية المطروحة إلى طباعة النقود واعتماد التضخم المالي كطاهرة طبيعية ، وتجاوز الحد الرسمى المعلن للتضخم وهو ٤٪ من إجمالي الناتج القومي . وهو المخرج الحيد المطروح خاصة إذا استمر تتأخر المفاوضات الروسية مع صندوق النقد الدولي . وتشير صحيفة " موسكوفسكي نوفستي" في مقال كتبه ليونيد نيكيتسكي إلى اتهامات ووثائق محددة بشأن فساد جيننادي كوليك ، وإلى أوراق تؤكد تورطه في توقيع اتفاقيات حصل منها على عمولة بلغت في عملية واحدة أربعين مليون دولار . وثمة اتهامات مماثلة تظال يوري ماسليكوف . وكما يقال فإنه لا يوجد دخان بدون نار.

ويتوقع الكثير الآن على خطوة

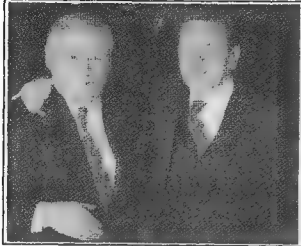
الشيوعيين عن دعمها المطلق لبريماكوف ، بينما بدأت كتلة أخرى وهي " يابلوكو" تلفف ضده صراحة وتندد بأنه ينفذ على رأس " حكومة الفساد" .

ويرتبط انحصار - التأييد السياسي السابق - لبريماكوف باقترب موعد الانتخابات البرلمانية المقبل في ديسمبر هذا العام . فقد بدأ الشيوعيون يلحسون أن رهانهم على " حل سياسي" للصراع مع الرئيس لم يكن له أن يدوم في ظل " فشل بريماكوف" على الصعيد الاقتصادي ، وأن عليهم أن يضعوا نهاية لشهر العسل إذا كانوا حريصين على كسب الانتخابات البرلمانية القادمة .

أما كتلة يابلوكو فإن رهانها على أن يحل زعيمها " جريجوري يافلينسكي" محل بريماكوف . وقد بدأ الرئيس الروسي هو الآخر يستشعر أن " وصفة بريماكوف" السحرية كحكومة وفاق لم تعد تقدم الكثير . "ومن ثم تأزمت علاقة الكرملين بالحكومة حتى قبل إن يلتسين قد وجه إنذاراً لبريماكوف بتطهير حكومته مما دفع بريماكوف للإعلان عن إجازة مفاجئة لمدة أسبوع .

وبذلك يواجه بريماكوف عملياً الضيق المستمر من قبل الشيوعيين ، والاتهامات التي توجهها إليه كتلة يابلوكو بالفساد ،

شروء لافونتين قبل الأزمة



للشعب أن ينتخب من يشاء... والكلمة الأخيرة في الحكم تبقى للرأسمالية

نبيل يعقوب

رسالة ألمانيا

العلاقة التي تحقق أرباحاً خرافية وتحصل من الدولة فسوق هذا على شتى أنواع الدعم لنشاطها البحثي وإقامة مواقع إنتاجية واتخذت حملة الرأسمال صيها تعتمد على الكذب والمبالغة والتخويف وكان لافونتين سيقضى على الصناعة الألمانية بالرغم من أن القانون الذي قدمه لافونتين يخفف الضرائب عن المؤسسات المتوسطة التي تتوقع الحكومة أن تستثمر في إنشاء فرص عمل جديدة. ولكن اتحادات الرأسماليين بنفوذها الطاغى على الاعلام وبفضل تأثيرها على الأحزاب الكبيرة وداخل البرلمان رسمت صورة مرعبة للافونتين أمام الرأي العام. وبذلت أكبر وسائل الإعلام كل ما تملك من جهد للوقيعة بين رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي والذي ظل متحمساً بمواقف الديمقراطية الاجتماعية التقليدية وبين المستشار شروء «والذي يمثل منذ البداية نهجا مختلفا هو نهج نيو ليبرالى يراعى أن يكون مهلبا بعض الشيء وأن يكون أقل استفزازا من النهج التاشري الذي لم يلق بالا للمصالح المبعيشة لفئات العاملين والمستئين ونائب الحركة العمالية وحركة البيئة العدا».

ولكن لافونتين كان قد ارتكب في نظر الرأسمال الألماني والعالمي على الأقل خطيئتين إضافيتين لا تغتفران. وكان قد بدأ حكمه بإعلان مدو طالب فيه البنك الاتحادى الألماني (وهو المسئول عن السياسة النقدية) بتخفيض معدل الفائدة لكي ينشط الاستثمار

البداية بسبب سير المستشار شروء على طريق معاكس خطة تريخن وزير البيئة وهو المختص بتنفيذ برنامج الحكومة الائتلافية في هذا المجال.

وواجه مشروع إصلاح السياسة الضريبية مقاومة شديدة من الرأسمال الذي لوح بالتوقف عن الاستثمار ونقل مراكز شركاته إلى بلدان أخرى، وهدد بأن البطالة ستتعاظم وبأن ألمانيا ستخسر المنافسة مع البلدان الصناعية الأخرى بسبب سياسة الحكومة «المعادية للاقتصاد». وبعد القانون الذي تم إقراره برلمانيا في ١٩ مارس خطوة هامة لتخفيف العبء الضريبي على الفئات قليلة الدخل خاصة الأسر (يبلغ ما ترحمه هذه الفئات من التخفيض الضريبي نحو ٢٠ مليار مارك) بينما ألغى القانون عددا من الإعفاءات المتنوعة التي كانت تحصل عليها الشركات الكبرى والتي تمثل امتيازات منحت للرأسمال في عهد حكم المحافظين والأحرار.

ولأول مرة منذ أكثر من عقد من الزمن تجرى محاولة لتصحيح اتجاه السياسات الضريبية. إذ نتيجة السياسات النيوليبرالية التي نفذها المحافظون والأحرار وصل الأمر لأن لا تحتاج الشركات العملاقة لدفع ضرائب بالمرّة تقريبا بهما زادت الضرائب والتقييدات التي يفرضها العاملون سنة بعد أخرى. ولم يكن القانون يطمح لأكثر من أن يحصل على شئ يسير، بل رمزي، من تلك الشركات

في الحادي عشر من مارس أعلن وزير المالية الألماني أوسكار لافونتين، وكان في الوقت نفسه رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي، استقالته من كافة مناصبه الحكومية والحزبية كما استقال من عضوية البوندستاغ. الخبر الذي عقد السنة السياسيين والمعلقين أذن بتحويل سياسي حاد في نهج الحكومة المشكلة من الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب الحضر وهي لم تتم الشهر الرابع من حملتها للحكم. وكما أكدت التطورات خلال أيام قليلة لم تكن الاستقالة تصهيرا من هزيمة أو يأس رجل واحد بل هزيمة لمشروع إصلاح اجتماعي واقتصادي وعد بتحقيقه الحزبان الديمقراطي الاجتماعي والحضر وأعطته أغلبية الشعب صحتها.

منذ الأسابيع الأولى للحكومة الائتلافية المشكلة من الديمقراطيين الاجتماعيين الألمان والحضر ووجهت بحرب شعواء من الاتحادات الصناعيين ورجال الأعمال. فتصدت احتجاجات الصناعيات النووية العلاقة واحتكارات الطاقة خطة الحكومة الجديدة التي تستهدف تخلي ألمانيا عن الطاقة النووية واستخدام بدائل لا تقتل خطرا على البيئة والإنسان. هذه النقطة الرئيسية في برنامج الحضر كانت تمثل مطلبا لجماعية شعبية واسعة خاصة بعد شروء نيو ليبرالى. الخطوة التي بدأت طموحة فاستهدفت البدء بإغلاق محطات نووية هذا العام ووقف تجديد حاسلات (بطاريات) الرقود النووي، تعسرت منذ

وينشئ أماكن عمل جديدة، وكانت الحكومة قد أعلنت أن مكافضة البطالة تمثل أهم أهدافها ومحك نجاحها. وأعتبر هذا مساساً بقدر الأقداس فمن غير المجاز في نظر اصوليي النيو ليبرالية أن يمس أحد مبادئها الأساسية الاتحادية ويرون في ذلك شرطا لحماية قيمة العملة.

الخطيئة الثانية هي مطالبة لا فونتين بتوحيد القوانين الضريبية في الاتحاد الأوروبي لمنع الرأسمال من ابتزاز الحكومات بالتهديد بالهجرة إلى البلدان ذات الضرائب المنخفضة. وكان لا فونتين يرى في هذا شرطا حاسما لتسكين الحكومات من ممارسة الحكم بالفعل. وكان نهج النيو ليبراليين قد أقعد الحكومات أدوات التوجيه الاقتصادي وجعلها بلا حول ولا طول إزاء الرأسمال المنفلت. لهذا أيضا كانت الفكرة العارضة على السواء لدى قيادة حزب المحافظين والعمال البريطانيين بخروج لا فونتين من الحكم. وتكن سياسة الحزبين في توفير كل ما يمكن توفيره من شروط يظليها المستثمرون ومنها تحويل بريطانيا إلى واحة ضريبية تجذب الرأسمال من كل أرجاء العالم، وفي الناحية المقابلة بالطبع يتدهور مستوى معيشة العاملين بعد أن أكادوا يصحسون وحدهم دافعي الضرائب.

لا فونتين

وفي الواقع أن لا فونتين مثل نهج تميزا في الحزب الديمقراطي الاجتماعي الحالي. ومنذ انتمائه إلى هذا الحزب منذ ٣٣ سنة كان يميل إلى تياره اليساري وإن كان قد اصطدم به في الماضي في عدد من قضايا السياسة الاجتماعية والموقف من النقابات. وقد اتسم طريق صعوده السريع في الحزب ومناصب الدولة ظل رئيسا لحكومة مقاطعة اليسار لعدة فترات انتخابية. **باحتفاظه بأولئك مستقلة في السياسة الخارجية والاجتماعية وبقدرته الغلة على توحيد الحزب وتبنيه في الممارك الانتخابية.** وهو يتمتع بقدره نادرة على الخطابة يكاد لا يضارعه فيها أحد. وكان قد نافس كول في انتخابات عام ١٩٩٠، عام الوحدة الألمانية، ولكنه خسرها لأنه كما أصبح معروفا الآن- قال الحقيقة فلم يطلق الوعود والأوهام الكاذبة بل واجه الشعب بصراحة منها لسياسات الوحدة وتكلفتها.

وفي عام ١٩٩٥ وبعد سنوات من الركود والأزمات واجه لا فونتين سلفة في رئاسة الحزب، **شارينج**، ورشح نفسه ضد أمام مؤثر الحزب وفاز ليتفتح فترة ناجحة من تطور الحزب الديمقراطي الاجتماعي أعادها فيها إلى

موقع الحزب المعارض فعلا بأوصال لا فونتين انتقاد السياسات النيوليبرالية والتي سار عليها العديد من رؤساء حكومات المقاطعات المنتسبين لحزبه. **أورغم الصراعات التي لم تتوقف داخل حزبه استطاع لا فونتين جعل الحزب الديمقراطي الاجتماعي قادرا على العمل وعلى تحدي تحالف المحافظين والأحرار وأسهم في تعرية سياسات البيمين وفي تجميع كتلة شعبية كبرى استطاعت لأول مرة في تاريخ ألمانيا الاتحادية أن تسقط حكومة من خلال العملية الانتخابية.**

واختلف لا فونتين عن معظم قادة حزبه باتخاذ مواقف واضحة ضد عسكرة السياسة وكان قد طالب في الثمانينات بخروج ألمانيا من تنظيم العسكري الناتو. وهناك اعتراف بأنه مهتدس الحركة الانتخابية والذي جلب النصر للديمقراطيين الاجتماعيين، وهو الذي صارع من أجل أن يتحالف الحزب الديمقراطي الاجتماعي مع الحزب ليكون تقديم بديل لسياسات النيوليبرالية ممكنا خلافا لشرير الذي كان يميل للتحالف مع الأحرار بأوصال سياسة الحكم القديم بثرة تختلف قليلا.

ردود فعل الأحزاب

الحزب الديمقراطي الاجتماعي أصيب بالذهول بعد سماع خبر الاستقالة وكانت الصدمة شديدة بالنسبة ليسار الحزب الذي لا يحسب بعضهم لا فونتين يساريا إلا أنهم يعترفون بأنه أهم مساندي وحماة تيارهم ضد البيمين. وكانت علامة المقاومة الهامة هي أن مسؤولي تسلم شرير لرئاسة الحزب بعد لا فونتين لم يتعد عددهم ثلثي رئاسة الحزب، الباقون عارضوا أو حججوا أصواتهم. واستلكت قلة من قيادة الحزب الجسارة على إعلان معارضتهم لنهج شرير ومنهم من اتهم «وزير مكتب المستشار بالدم والوقية» وتصريح وقائع مجلس الوزراء للإعلام لتأليبهم ضد لا فونتين الذي صوروه بالفعل كجميع يهدد بتدمير الاقتصاد وسمعة ألمانيا العالمية.

الحزب واجهوا الموقف بأضطراب شديد. وزير الخارجية وأهم زعمائهم فيشر حارل بتصريحات تبريرية لصالح شرير أن يتقش شر المستشار الذي يخشى الحزب أن يغرب بهم لصالح استبدالهم بالأحرار. ولكن وزير البيئة ترمين (حزب الحضر) لم ينتظر كثيرا وهو الذي كان قد نجح من كأس المستشار المرة عدة مرات حيث خذله شرير بوضوح في مسعاه لتنفيذ الاتفاق الحكومي بين الحزبين المؤلتين تجاه احتكاكات الذرة والطاقة. **ترميمين بعد أن تهرب بوضعة أيام من إعطاء تعليق واضح على موضوع لا فونتين،**

وراوغ في أحاديثه الصحفية، استدار وجهه صفعه عنيفة لشرير رئيسه في الحكومة بقوله: إن مشروع الإصلاح الذي حصله الديمقراطيون الاجتماعيين والحضر قد احتضر. وزير ترمين في تصريح لصحيفة شتيرن بأنه يكاد لا يصدق قرب بين الديمقراطيين الاجتماعيين والمحافظين، وإن تحالفا بين الحضر والمحافظين يصبح بناء على ذلك محتملا. ولا شك في أن العبارة الأخيرة مقصود بها في الأساس الرد على الديمقراطيين الاجتماعيين البيمين الذين يأملون أن ينتهي التحالف مع الحضر ليحل محلهم الأحرار في الحكم.

صرح بيسكي رئيس حزب الاشتراكية الديمقراطية في ألمانيا. لا فونتين قد أعلن قبل استقالته بأيام قليلة بإمكان التصان معه، منها بذلك فرمان التحريم الذي كان قد أعلنه شلنميتش عام ١٩٩٤ ضد أي تعاون بين الديمقراطيين الاجتماعيين والاشتراكيين، صرح بأن تغلب أوسكار لا فونتين عن كاشفة مناصبه السياسية يعني تحطم التحالف الهش بين التيارين الرئيسيين في الحزب الديمقراطي الاجتماعي، التحالف بين الذين يراهنون على مواصلة النهج النيو ليبرالي بشكل معتدل والذين يراهنون على الصلاة الاجتماعية والتنمية المستدامة ومراعاة متطلبات المستقبل ويقول بيسكي ها قد أصبح جليا أنهم ليسوا الناضحين الذين يقررون من يكون وزير المالية في الحكومة الاتحادية وإنما البنوك والشركات الكبرى كما حال الحال دائما. فلوها لم تكن أحداث يوم الخميس صفحة مشرقة للديمقراطية.

بيان حزب الاشتراكية الديمقراطية الذي يعكس إدراك الحياة السياسية يقول إن الحزب الديمقراطي الاجتماعي الذي فتح فرصة تغيير سياسي بعد ١٦ عاما من عهد كول لم يعد يحكم. وكان ذلك الحزب مرتبطا على أواقيت نحو باسم لا فونتين. ويتسوق رئيس الاشتراكيين الديمقراطيين أن انتخاب رئيس جديد للديمقراطيين الاجتماعيين سيضع مرحلة جديدة في تاريخ الديمقراطية الاجتماعية الألمانية.

ويقول حزب الاشتراكية الديمقراطية في بيان أنه قد جرى تحول جديد في بنية النظام الحزبي الألماني. فلم يعد هناك قوة برلمانية في اليسار هامة وقادرة على العمل سوى حزب الاشتراكية الديمقراطية. ويتحدث بيان الحزب عن أن الوضع السياسي بعد استقالة لا فونتين ويصفه بأنه لا يتسم بحسب يتحول

مأساوي داخل الحزب الديمقراطي الاجتماعي ، بل إنه يتسم كذلك بعمق عدم استقرار الأوضاع السياسية. ونحن لا نجيب علم الاستقرار باستراتيجية لزراعة الاستقرار . بل إننا نريد أن نغير وليس أن نزرع الاستقرار المحافظين والأحزاب مثلهم مثل البورصة وقادة الاتحادات الصناعات ورجال الأعمال ، كما هو متوقع ، فلما ولم يخفوا شمسائهم منتهزين الفرصة لمطالبة الحكومة بالعودة عن نهجها «الفاشل» بالكامل البورصة أنامت عرسا فقفز الجورو وهو مؤشر الأسهم الألماني Dax نحو الاعالي . وقرعت زجاجات الشبانيا كما روت من البريطانية في مجلس الوزراء البريطاني الذي يفترض أنه شقيق حكومة الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني. ولحق المتحدون باسم الاتحادات الصناعية بأنهم على استعداد للنظر في موضوع إنشاء فرص عمل لو تراجعت الحكومة عن سياساتها الضريبية وكسافة إصرارها التي تمس بالرسائل.

الخط الجديد : خطف ود الرسائل

بعد أقل من أسبوع واحد على استقالة لاوفتوين وبد شرير الامساك بكل خيوط الحكم والحزب تغيرت لغة الحكم تغييرا ملثما للنظر إذ صرح وزير الاقتصاد : وهو رجل أعمال لا حزبي أتى به شرير ليكون للنيلويرلين تمثيل في الحكم .. صرح بأنه لا مسر من تخفيف العبء الضريبي على الاقتصاد بتخفيض الحد الأعلى للضريبة من ٤٤٪ إلى ٣٥٪ وجبلة لو أمكن تخفيضها إلى ٢٨٪ وبدأ الحضر أيضا يطلعون تصريحات تقترب من التصريح المذكور . بعد أن عرسلوا سطوة الرسائل بدأ قادة الديمقراطيين الاجتماعيين وعديد من قادة الحضر الهروب الكبير إلى الأمام .

هذا السيناريو الذي لم يتصور الحضر إمكان وقوعه بهذا الشكل وبهذه السرعة ، رغم تسجيلهم لظواهر مقلقة تمثلت في استقراوات شرير لهم علنا ، فجر أزمه عميقة في حزمهم وكانت تختبر منذ انتخابات البوينستياغ إلا أن الوصول إلى مقاعد الحكم كان قد طغى عليها .

وبالفعل تبين نتائج استطلاعات الرأي أن الحضر بواسطتين ففان ناخبيهم وتنبأ بأنهم لن يتجاوزوا في دخول برلمانات المقاطعات في شرق ألمانيا التي ستجرى خلال بقية هذه السنة ، بل وتبين النتائج المشار إليها أن تأييد الناخبين لهم على مستوى الجمهورية قد تقلص إلى ٥

بالمائة بما عني أنهم لا يضمنون التمثيل في البوينستياغ لو أن الانتخابات تمت غدا . وقد صرح وزير شلاوخ رئيس كتلتهم البرلمانية في البوينستياغ يوم ٢٠ مارس قائلا إن حزبا يحسن أوضاع أزماته منذ ١٩٩٠ وهو يقارن بالسنه التي فقد فيها الحضر وجودهم البرلماني . أزمه الحضر هي بالتعديد أزمه ما يسمى بالطريق الثالث الذي يسمى ليكون طريقا يلقى بعض متطلبات التطور المعصري ويكون مرضيا للراسمال.

بروفسور التفاتر عالم الاقتصاد والسياسة اليساري المعروف كتب أن خروج لاوفتوين من الحكم وعقوبة وكفها عليه الاقتصاد لاعادة السلطة التي لا تمس للراسمال والتي كان لاوفتوين قد أبدى يحتر شكه فيها «وأضاف: في واقع الأمر أننا ننفق كجهود على مسألة تقدم كمشكلة . باستقالة لاوفتوين يعلن آخر اشتراكي ديمقراطي في أوروبا انسحابه من الحلبة . وفي مقالته المنشور في فويس دويتشلاند يكتب التفاتر أن كليتشون وليمير وداليسا وجوسبان وويليس أخفرا شرير ولاوفتوين أعلنوا طريقا ثالثا بين دولة الرفاهية التي دعا إليها الديمقراطيون الاجتماعيين وبين التدمير التوليبرالي لنية الحقوق والحفمات الاجتماعية . ولكن على العكس من بلير على سبيل المثال قام كل من جوسبان ولاوفتوين على الأقل بمحاولة وضع علامات على ذلك الطريق : ضرائب أعلى نسبة للاغنيا . وسياسة توظيف تعتمد على زيادة الطلب من أجل خفض البطالة . ولكن لاوفتوين لم يقصر جهود العولة حق قدره.

نصائح للراسمال

كتبت هانزفولرات وهي من أهم الصحف المعبرة عن الراسمال في ١٥-٣ : كان حفل وداع أوسكار لاوفتوين في سوق الأسهم الألماني صاخبا . ولكن السياسة المقبلة وحدا هي التي ستقرر إن كان الصداق والايين سيعقب نشرة النصر . قفز مؤشر الأسهم الألمانية ثلاثمائة نقطة وارتفع سعر الجورو ليكس الأهمية العالمية للحدث. وفي مواجهة المحللين الذين اعتبروا التطور في البورصة بعد استقالة لاوفتوين بمثابة الشرارة التي ستطلق مسيرة الاستثمار والازياح حذر بعض ممثلي الاتحادات رجال الأعمال والصناعة من أن يكون ارتفاع أسعار الأسهم مثل نار الفش التي تلتهم سرعا لتتخذ بعد قليل.

صحيفة الراسمال المذكورة كتبت تدعو الراسمال لتتعلق فقالت : تكثلت الحركة بالضرر . واغلت صفحة لاوفتوين . وقد حذر الديمقراطيين الاجتماعيين اتجاه المستقبل بهوء وسلامة . وسيختلف المستشار شرودر

لاوفتوين في رئاسة الحزب .. إن ندات الاتحادات الاقتصادية الموجهة لشريدر ليستثمر استقالة لاوفتوين من أجل بداية جديدة قبل كل شيء فبما يخص السياسة الضريبية من الممكن فهمها . ولكنها لا تراعى الوضع السياسي الذي يوجد فيه شريدر حاليا . لا يستطيع الشتر أن يحول اللغة بين يوم وليلة وأن يلقي بحرة قلم سياسة لاوفتوين المبنية على تشجيع الطب ، مها كان ذلك مرغوبا فيه .. وسيتحتاج شريدر إلى بضعة أشهر ليفرض نهجه السياسي في الائتلاف الحكومي القائم في بون . وتكتب الصحفية في محتاجيتها لتذكر الراسمال بأن شريدر يحتاج إلى نتيجة بقدر إمكانه في انتخابات رئاسة الحزب في ١٢ أبريل ولكن لكي يتوصل إلى هذه النتيجة الجيدة عليه أن يتخطى في اللحظة الراهنة عن إحداث تغيير في الإراديجيا السياسية.

وتضيف أن شريدر سيقهر الحزب الاجتماعي الاقتصادي ، وسيضعه برنامجيا على طريق أكثر مراعاة للاقتصاد وأكثر ميلا لسياسة العرصر . وسيكون على الحزب الديمقراطي الاجتماعي أن يقبل هذا التغيير في النهج السياسي . وليس أمامه خيار آخر إن أراد أن يبقى في السلطة . وسيكون على شريدر أن يتصرف بحس رفيف لكي يظل مستطرا على العتبة.

في العدد السابق كتبت اليسار : منذ بداية العام الجديد يعكس الوضع السياسي في ألمانيا صورة متغيرة من يوم لآخر . وإزا في المقاومة المتزايدة لجهة الراسمال والمحافظين واليساريين ضد مشاريع الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعلن الائتلاف الحكومي عزمه على قرارها تذكر السياسة المثقلة للحكومة بصورة سفينة تعلق بها الأمواج المتصارعة فتتميل إلى هذا الجنب تارة وإلى ذلك الجنب تارة أخرى . وفي حضي التقلبات لا يتبين اتجاه السير .

وتبين الآن للألمان بجلاء أن نتائج الانتخابات ليست وحدها الحاسمة في تحديد اتجاه الحكم وإنما مجمل موازين القوى الطبقة في المجتمع . وطالما ظلت الحكومات رهيبة لعبة الاقتصاد والسياسة محليا وعالميا لن تكون أرواق الاقتراع وأوزان التمثيل البرلمانية وحدها لتحل في الإرادة الشعبية . وسيكون المستقبل رهنا بدور الجماهير الشعبية ليس يوم الاقتراع فقط وإنما كقوة طاغية مستمرة على البرلمان وخارجة للجم ضغوط الراسمال وحاجية حق الشعب في أن يكون هو السيد القادر على تحقيق إرادته فعلا.

لومانييتية في عامها الخامس والتسعون بدون منجل ومطرقة!

الصحيفة اليومية التي أصدرها لأول مرة القائد الاشتراكي الفرنسي جان جويس في ١٨ أبريل عام ١٩٠٤ والتي أصبحت لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي بعد انقسام الحركة العمالية الفرنسية في سنة ١٩٢١ خلعت ثوبها القديم وأرتدت ابتداءً من المجلس ١٨ مارس حلّة جديدة فاخفتني من صفحاتها الأولى المنجل والمطرقة ، رمز الحركة الشيوعية القديمة ، كما غابت عبارة «صحيفة الحزب الشيوعي الفرنسي».

وقد رافق هذا الرمز الصحيفة منذ انضمام الحزب الشيوعي الفرنسي للأمانة الثالثة وظلت تحمله تحت رئاسة مارسيل كاشان (رئيس تحريرها منذ بدايتها كصحيفة شيوعية حتى عام ١٩٥٧ ثم في عهد المقاومة السرية ضد النازية حيث واصلت صدورها بلا انقطاع واحتفظت به بعد الانتصار على الفاشية وتحرير فرنسا.

ولومانييتية ذات تاريخ نضالي طويل يعتز به الاشتراكي الفرنسي لأنها كانت دائماً وفق الشعب وسلاسله الماضي في النضالات الاجتماعية والديمقراطية وأدعية الجبهة الشعبية وصوت المقاومة ضد النازية ونصير النقابات في نضالها من أجل حقوق العاملين ومذابحاً قويا عن حركات التحرير الوطني ضد الاستعمار والذي دفعت ثمنه أثناء حرب التحرير الوطني في الجزائر حيث تعرضت مراراً عديدة للمصادرة . وقد مارست لومانييتية تأثيراً هاماً على الحركة الثقافية الفرنسية وكان بين كتابها عدد من ألمع أدباء ومفكرى فرنسا.

في خلفية تفسير شكل ومحتوى الجريدة تكمن محاولة الحزب الشيوعي الفرنسي إخراج الجريدة من أزمتها المالية بسبب قفدها لعدد متزايد من القراء ، وبالتالي انكماش الطبعة اليومية ، وتذرة الاعلانات التي تقل مصدر التمويل الرئيسي لكافة الصحف اليومية والأسبوعية الكبرى . بينما أصبحت الصحف اليومية في أوروبا وأمريكا أخف وأكث

ضخامة في ماداتها ولكن أقل وأضعف من حيث حجمها ووزنها حتى يكاد المرء يحتاج حقيبة لحملها بسبب عدد الصفحات المهول المليئة بالأعلانات والمقروضة عملياً على معظم القراء ، ظل ما تبقى من صحافة اشتراكية يتسم بالتحفافة وبنفاً المضنون مع تنامي صعوبات الاصدار بسبب ارتفاع تكلفه الاصدار وشحة الاعلانات . ولكن المجتمعات الرأسمالية الديمقراطية لا تمكك بعد وسيلة فعالة ومستقرة للتغلب على هذه الظاهرة التي تكشف عن أحد أخطر عوارض المجتمع الرأسمالي التي تحول الديمقراطية إلى مجرد ديكور . إذ لا ديمقراطية بدون صحافة حرة تعبر عن مصالح ومطالب الفئات الشعبية ، ولا صحافة واسعة الانتشار بدون مال ومال كثير . ولا مال بدون اعلانات ، ولا اعلانات بدون رضا الرأسمال.

وقد شهدت السنوات العشر الماضية احتضار العديد من الصحف التي لعبت لعشرات السنين دوراً هاماً في تشكيل الوعي الشعبي ويكفي ذكر مثال البلدان التي كانت اشتراكية . بينما تحول العديد من الصحف اليومية إلى أسبوعية بل وإلى مجلات شهرية محدودة القراء . ولا زال عدد منها في الكثير من بلدان العالم يقاوم للبقاء على قيد الحياة ولكن الحزب الشيوعي الفرنسي يرى في محاولة إصدار صحيفة شيوعية على ألا تكون نشرة إعلانية للأعضاء والأصا ، ولا لسان حال رسمياً للحزب ، بل صحيفة تبحث عن الحقائق وتعلم عن نضالات الجماهير الشعبية كما عبر مدير لومانييتية الحالي بيير زاركا . ويتوقع أن تقل كثيراً المساحة المخصصة لخطابات قادة الحزب ولؤقراته والتي اعتادت لومانييتية أن تعلم عنها بالتفصيل في الماضي . وقال رئيس تحريرها كلود كاهان أن لومانييتية الجديدة ليست مجرد شكل جديد ، وإن الوقت كان قد أُرِف لاجداث تحول جذري في الصحيفة.

تغيرت صورة لومانييتية لتأخذ شكل صحيفة عصرية بصفحات أكبر بعض الشئ ، عناوين أكثر جاذبية وضوحاً . ولكن لومانييتية لم تتبع الموضة السائدة حيث تقلص الصحف اليومية والأسبوعية المساحة المخصصة للمقالات وتزهداً للاخبار والموضوعات الخفيفة ، وإن كانت قد تخلت عن التقسيم التقليدي للصفحات (سياسة داخلية ، سياسة خارجية ، المجتمع ، الاقتصاد ، اجتماعات والخب) . فقط صفحة الرياضة والثقافة صمدت للتغيير . التيوبوب الجديد يراعى الأحداث والموضوعات المهمة والتي تمكك نقلاً خاصاً كما تنفع الجريدة المجال للنقاشات

العيساية والاجتماعية . أزمتها لومانييتية تكشف عنها الارقام التالية: كان التوزيع ١٣٩ ألف نسخة مبيعة (غير الاشتراكات) في عام ١٩٨٠ ولكنه هبط عام ١٩٨٨ إلى ١٠٦ ألف نسخة ثم إلى ٥٢ ألف نسخة فقط عام ١٩٩٨ (منها ٣٥ ألف نسخة اشتراك ١٧ ألف مبيعة في الاشكال) . وتهدف الصحيفة بالتغييرات التي أجرتها هيئة التحرير إلى رفع الطبعة إلى ٦٠ ألف نسخة مبيعة و ١٠٠ ألف نسخة لطبعة نهاية الأسبوع.

ودعت الصحيفة حليلة جمع تبرعات تستهدف جمع ١٠ ملايين فرنك (ما يعادل ٦ ملايين جنيه تقريباً) من أوساط اليسار الفرنسي وبخاصة أعضاء الحزب الشيوعي وأصدقائه.

ولكن ولادة اللومانييتية الجديدة واقتها احتجاجات نقابة السي جي . تي التي هدت بالانحسار لأول مرة في تاريخ الجسرية احتجاجاً على قرار الإدارة بإغلاق مجلة لومانييتية الأسبوعية والتي استبدلت لأسباب مالية بالملاحق الأسبوعي) كما استقال ٢٠ من محرري لومانييتية احتجاجاً على التغييرات في شكل ومحتوى الجريدة وعينت الإدارة بعقد مؤقتة ٢٠ محرراً شاباً بلا انتماء حزبي بلا منهم .

بمضي في إصدار لومانييتية ٩٥ صحفياً وثلاثاً المحررين من أعضاء الحزب . وميزانية الصحيفة ٥٥ مليون فرنك نحو ٣٣ مليون جنيه منها ١٠ ملايين فرنك من صندوق مساعدة تعين به الدولة الفرنسية لصحافة الرأي ذات الحصة الشحيحة من الاعلانات . ويتبرع قراء لومانييتية وأعضاء الحزب الشيوعي لومانييتية سنة بعد سنة بنحو ١٠ مليون فرنك لتغطية العجز السنوي الذي تأمل قيادة الحزب أن ينتهي بعد التجديد.

رغم ما يشعر كثير من قراء لومانييتية الذين عاصبوها عشرات السنين بشئ من الحزن لتغيير ملامحها التي مثلت بالنسبة لهم رمزاً التحدي عبر عشرات السنين وخطا معارك هامة خاضوها هم شخصياً . ولكن إن كان معيار الحكم على صحيفة اشتراكية هو مدى نجاحها في توصيل الفكر الاشتراكي إلى الحركة الجماهيرية يكون علينا أن نتمنى لومانييتية أن تتجبع في تحقيق طموحاتها (اعتمدت في هذا الموضوع على المنشور في الصحف الألمانية خاصة صحيفة نوس دويتشلاند).

إعداد: ن. ي

الغرب والشرق الأوسط

عمرو كمال حمودة

الأوروبية.

خوفاً من التعرض للثلاث الحضارة الغربية.
الاتجاه الثاني: ضرورة تحقيق التوازن
بين أفضل العناصر في كل من الحضارتين.
الاتجاه الثالث: الحضارة الغربية هي
صاحبة الريبة والتفوق في هذه المرحلة
التاريخية ويجب اللحاق بها والأخذ عنها في
كل مناحي الحياة.
وبدفعنا برنارد لويس لتبني
الاتجاه الثالث ، فهو الاتجاه الذي
يمتثل للحداثة ، باعتباره أنها
"مجمع الطرق والمعايير الخاصة
بالحضارة السائدة والأغلبة في
الانتشار وكل حضارة سائدة قامت
بفرض نفسها".

للت نظر سمير مرقس ، توثيق
مصور وكتابة مقال برنارد لويس فيقول:
"توجد حالياً ممارسات في الغرب للتأكيد على
أن العلاقة بينه وبين الشرق الأوسط منه ،
هي علاقة "صدام" ، ويعدم ذلك بالمواجهة
الفكرية" و"بالمواجهة العسكرية" على أرضية
الإلحاق الاقتصادي وفي هذا السياق يدفع
الغرب بجموعه من المفكرين الناقدين في
المؤسسات الهيمنة لترويج مقولات من نوعية
" صدام الحضارات" و" نهاية التاريخ"
لتكون بمثابة صياغة فكرية تبرر
الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية"

واستدعت خطة الترجوم في تناوله للنص
، أن يستعرض الماكنة الفكرية الغربية
"الاستشراقية تعديداً" حيث أبرز الرابطة
بين الإستشراق والتوسع التجاري
الغربي الذي بدأ أوروبا ،
واللتأكيد على العلاقة العضوية بين
التطور الرأسمالي الأوروبي والتوسع
الخارجي ، لأن المستعمر كان لابد له من
المعرفة الجيدة بالناطق التي يستثمر فيها وقد
تتبع سمير مرقس آراء المفكرين العرب الذين

ويرى برنارد لويس أن مسألة التحديث
والعلاقة مع الغرب قد مرت بعدة مراحل .
في البداية ، كان تصور آل عثمان
للتحديث أنه مجرد إحتلاك الأسلحة
الأوروبية والأساليب الغربية الخاصة
بهم وإن ذلك يتم بتعيين معلمين وقادة
ميدانيين من المرتزقة الأجانب. ولكن جاءت
المرحلة التالية عندما أدرك العديد من قادة
الشرق الأوسط أن عملية التحديث
تتطلب بناء جيش يكون قادراً على
مواجهة جيش الغرب وأن يفرض عليه
شروطه ، ومن ثم ضرورة بناء صناعة أسلحة
محلية وتوفر قيادة عسكرية وطنية وإصلاح
نظام التعليم مع الحاجة لبنية أساسية جيدة ثم
أتت المرحلة الثالث وهي إدراك أهل
الشرق أهمية الثورة الصناعية
والتطور الاقتصادي والعلم
والتكنولوجيا ، ثم كان رأي البعض في
أن سر قوة الغرب تكمن في مؤسساته
التميزية وفي وجود الحكومات الدستورية
والحياة النيابية .

ويصل برنارد لويس في تحليله لوجود
ثلاثة اتجاهات قد نشأت بين الشرق أوسطيين
في مواجهة الحضارة الوافدة من الغرب:
الاتجاه الأول: أن تأخذ حاجته دون
الدخول في علاقة توازن مع الغرب ، وذلك

برنارد لويس مؤرخ وأكاديمي واسع ،
تخصص منذ حصوله على إجازة الدكتوراه من
جامعة لندن عام ١٩٣٩ ، في الأبحاث
والدراسات الخاصة بالشرق الأدنى ثم الأوسط
. وهو خبير الإنتاج ، وكلمته مسموعة في
الأوساط الأكاديمية وفي أروقة وزارات
الخارجية في بريطانيا والولايات المتحدة
الأمريكية تاهيك عن مراكز الدراسات
والأبحاث التي تهتم بكل مباحث شعوب
وسياسات منطقة الشرق الأوسط.

وكانت الجامعة العبرية بالقدس قد منحته
الدكتوراه الفخرية عام ١٩٧٤ نظراً لعمق
روابطه الأكاديمية بإسرائيل . ومن مؤلفاته :
"تركها اليوم" ، "العرب في التاريخ"
"صدر في عدة طباعات" ، "أسطنبول
وحضارة الامبراطورية العثمانية" ثم
مؤلفه الأخير "الشرق الأوسط"

وهو مستشرق غير محاذٍ وله تميزاته ،
إلا إن قربته من الدوائر الغربية من صناعة
القرار في الشرق الأوسط ، ووسط الهيئة
الأكاديمية ، جعلت المترجم سمير مرقس
يتنبه لجدية وخطورة الأفكار التي وردت في
دراسته المعنونة "الغرب والشرق الأوسط"
" وقرر ترجمة النص والتعليق عليه .. لماذا؟
لأنه يعد كما يقول الأستاذ السيد ياسين :
عنه نموذجية للكتابات
الاستشراقية عن العالم العربي ،
بكل ما تتضمنه من رؤى وتصورات
وأعياناً تمهيزات فكرية صريحة أو
ضمنية"

والفكرة الأساسية في موضوع برنارد
لويس هي تناول الكيفية التي تعامل بها
الغرب والمسلمون أو أبناء الشرق على وجه
المعمد مع "مسألة التحديث" في إطار
العلاقة مع الغرب منذ فترة الحكم العثماني
وبداية الصدام بين الشرق والغرب وحتى الآن
. وقد اختار فترة الحكم العثماني لإثباتها - في
رأيه - بداية التعرف على منجزات الحضارة

الغرب والشرق الأوسط

و سجال وتبارين

تأليف برنارد لويس

ترجمة وتعليق

سمير مرقس

طبعة أولى ١٩٩٩ -

القاهرة

الناشر - دار ميريت للنشر

والمعلومات

الغرب والشرق الأوسط

"سجال وتباين"

برنارد لويس



ترجمة

وتعليق

سمير مرهس

تقديم

السيد يسين

جميع الحقوق محفوظة - الطبعة الأولى ١٩٩٩

تصدوا لكتابات المستشرقين ، كما استعرض هذه الآراء ، ومنها كتابات أنور عبد الملك ، سمير أمين ، طيب تزيي ، ابراهيم محمد محمود ، هشام صالح ، حسن حنفي ، هشام جعيط ، أحمد شليبي ، إدوارد سعيد ، صادق جلال العظم ومحمد عامرة . وفي تفسيره لظاهرة الاستشراق وجد المترجم أنها تركز على قاعدتين:

(١) التباين المطلق بين الشرق والغرب

(٢) السجالية التاريخية بين الشرق والغرب

وتهدف كلا القاعدتين لحصر وحصر المجتمع العربي في وضعه الراهن.

قام الأستاذ المترجم بعملية تفكيك لمنهج برنارد لويس في الكتابة ، ووجد أنه يقوم على عناصر أربعة أساسية:

(١) رسم صورة تهدو دقيقة للواقع زاخرة بالتفاصيل وعامرة بالمعلومات

(٢) بناء بنية من التقابلات بين الشرق والغرب في ضوء التفاصيل والمعلومات التي تنتقي بعناية وربما تكون مطنمة.

(٣) تقرير مجموعة من الأفكار المعدة سلفا والتي تصب في توجهات أو استراتيجيات محددة.

(٤) الخروج بعدد من الصيغ العلمية المكتوبة برصانة وحسم . ووفقا لهذه المنهجية ، فإن برنارد لويس يصل دائما إلى نتيجة ذات وجهين :

(١) إن الغرب غرب ، وإن الشرق شرق.

(٢) على الشرق أن يتبع الغرب

إن أراد لنفسه التقدم.

وبعد لويس إلى التلاعب بالألفاظ والمطلحات واتباع أسلوب المواجهة في إقناع قارئه يؤدي لإيهام القارئ ثم تسليمه في نهاية الأمر بمشيتة المؤلف ، ويصف المترجم هذا الأسلوب بقوله «لاطلاع الانتقال الماهر في استخدام تعبيرات إسلام / المسلمين في مواضع ، واستخدام العربية أو الشرق أو أسطوريين ، في مواضع أخرى في النص ، وطرح الحضاري في سياق الدين .. والدين في السياق الاقتصادي بشكل يصيب القارئ بالاضطراب».

وفي تعليقه النهائي على النص ، فإن المترجم يصل للاستخلاصات الآتية:

(١) التركيز على إعادة هندسة المنطقة بما يقتناسب مع المصالح الاستراتيجية ، ولا يخفى كيف يتم الترويج لفكرة الشرق الأوسط الجديد ، في نفس اللحظة التي يروج فيها شيون بيريز لنفس الفكرة.

(٢) تقديم النموذج التركي نموذجاً للإقتداء رغم الإشكاليات المعقدة التي يواجهها الداخل التركي وعذاته للعرب ومحالفه مع إسرائيل.

(٣) الاستعداد لطرح أفكار غير صحيحة واستدراك ذلك صوتاً لما هو حقيقي مثل عدم اهتمام أمريكا بالمنطقة ثم الاستدراج لإيهام لا يخل بهيمتها السياسية .

(٤) إجتذاب طرح فكرة التطور

الذاتي لدول المنطقة وإنما دوما عليها الإقتداء أو التمثل بأخربين وبلغة أخرى للحاق.

تلك كانت رسالة برنارد لويس ، أما ما يدعو إليه سمير مرهس .. فهو ضرورة التيقظ والإنتباه لما يقدمه الغرب من ترسانة فكرية وثقافية تجاهنا ، والقضية تستحق التصدي الفكري مع أهمية الإحتكام والإشتياك مع هذه الترسانة ، وهو يتفق في ذلك مع أطروحة الدكتور حسن حنفي عن "علم الإستغراب" في مقابل "علم الاستشراق" والرد على المركزية الأوروبية تأكيداً للإرادة العربية ، وتلك الكيفية تختلف تماماً عن مجرد عملية "النقل" المطلوب هو إعمال العقل



المثقف... بين

القتل والانتحار

" موت المثقف " مقولة شاعت مع شيوع مقولات النظام العالمي الجديد ، وهي مقولة لاتخص الغرب وحده بصفته متجزئ الابداع الانساني المعاصر ، وبصفته الفكر الذي أعلن عن " موت الإله " في فكره الحديث (١٩٠٠) ينشئه وهو النظام الذي انتقل بتاريخه من متطورة من عصر التنوير : إعلانه سلطة العقل على سلطة المقدس ، وتحويل مركز العالم من الإله إلى الانسان ، ومن التنوير إلى العلمانية / الزمانية التي انتجتها خطابات الثورة والعقل والحرية ، ووصل إلى الحداثة ثم تقهقرا فيما بعد الحداثة .

إن الفكر الغربي الذي تحول من سلطة النص / اللاهوت إلى سلطة العقل / الناسوت إلى سلطة النص ثم منه إلى سلطة التأويل اللامحدود بالتفكيك وأعلن موت المؤلف بالهرموتيق / التأويل ، كان من الطبيعي أن يصل إلى ثورة المعلومات ، ولم يكن يدرك المثقف العلماني الذي أنتج هذه الثورة أنه يبدد المسار الأخير في تمسكه الرضعي الإنساني والشعوري . فاعلان موت المثقف هو النتيجة الحتمية للتطورات الفلسفية التي قادها المثقف الغربي !

وتناول بعض مفكرينا الغرب مقولة موت المثقف ، ورفضها على مستوى التطبيق العملي الواقعي لفكرة العربي التابع للفكر الغربي ولم يعش تطورات الفلسفة فلم يؤل العقل العربي يحاول التنوير وإشاعة التفلسف (أي إثارة الضباب الفلسفي دون انتظار للإجابات) بالتعريف الكانطي ، ورغم أننا لم ندخل فعلياً هذه المرحلة التنويرية لأننا لم نتج على مستوى الوعي الجماهيري العربي المجدد الديني المناظر لما رتب لوثر الذي يؤسس لاهوت التنوير ، كمقدمة لازمة

للتحرير من سلطة النص ، لذلك لم نتج مقدمات موضوعية تاريخية تمهد لعصر التنوير العربي .

والسبب في ذلك من وجهة نظر كاتب هذه السطور هو موت المثقف العربي ، أو إن شئنا الدقة انتحاره ؛ نعم ثمة محاولات عديدة لقتل المثقف العربي من قبل المجتمع والارهاب والسلطة ، إلا أنه انتحر عندما ألقى نفسه في دوامات القموض ، والهدم عن الواقع ، والبحث عن أبديولوجيا . ألم يكن أبو العلاء المعري في لزومياته يفتخر بأن النخبة المثقفة في عصره لاتفهمه وهكذا الجاحظ / مؤسسة الثقافة العربية وغيرها كثيرين .

لقد انقطعت لغة الخطاب بين المثقف والسلطة من ناحية وفوقت ضد تحقيق مشروعاته ، سواء بتدجينه أو براهبه وإعادة عن ساحة التأثير الاجتماعي ، لكن الأثرة أن المثقف العربي رضى بهذا الدور المرسوم له ، والمثقف الذي تقصده هو ذلك الذي يحصل مهاباً معرقياً يريد به إصلاح العالم ، ولذلك لم يغير المثقفين الواقع العربي بقدر ما ساهموا في تثبيت دهائمه وإقامة أوتاده وإلا فالفني والسجين والاغتراب هو البطل من قبل المجتمع والسلطة المسيطرة عليه .

فإذا كان المثقف الغربي انتهى دوره لأنه أوسل مجتمعه لبر الأمان ، والمعلومات والمعارف لم تعد تحتاج من الانسان الغربي سوى ضغط أزرار ليحصل على ما يريد دين وساطة ، فإن المثقف العربي انتحر عندما آمن بأن دوره هو نسج قصائد تلحس قدم الحليفة ويقعد عرش السلطان . فآثر العزلة والتفرغ وأخيراً مات منتحراً بالأبديولوجيا والفلسفات المغترية من روح الجماهير . وحتى أولئك الذين زعموا أنهم مثقفو الشعب لنظهم الشعب ولم يتقبل وصايتهم على الحقيقة ذلك لأن الشعب اكتفى بالحقيقة التي يورثها له الدين والواقع العملي المعاش !

الفرق بين الشرق والغرب أن الغرب يمتلك شجاعة المواجهة أما الشرق فيحترق بين المفارقة ، فمن يستطيع في الشرق أن يعلن مقولة (موت الإله) بالرغم من أن الإله / الضامن الأخلاقي في نفوس الشرقيين قد مات سلوكياً ، فكل القيم الدينية يتجاهلها الناس إلا إذا كانت تحقق لهم نفعاً عملياً وتقياً أما الوجود الفعلي للإله والعقيدة كوجوه للسلوك فقد مات ؛ نعم الدراسات الاجتماعية تثبت أن

انعدام المعايير متفش في مجتمعاتنا العربية ، وضياح القيم الأخلاقية الدينية أصبح السمة الغالبة على سلوكيات الناس ، إن تفشى سلوكيات التفكك والكذب والخداع والتزيف والقتل من أجل المال وغيرها من القيم تعلن بلا مواربة الموت الفعلي السلوكي للإله ، ومع ذلك ظل هذا الإعلان حبيساً لأننا نخشى أن نعلنه وتتشدد بالقيم الدينية عندما يتم الاعتدال نظراً / على مستوى الفكر عليها . هذه هي مأساتنا ، الإله حي في النظر وميت في العمل ، أصبح إيقونة تزين بها ونحن نتغلبها في كل أفعالنا وكذلك المثقف أضحي إيقونة كذلك وهو الذي مات منتحراً منذ قرون !

ومآظهم العودة إلى التراث والهجوم على العولمة والنظام العالمي الجديد وإدعاءات الخصوصية والغزو الثقافي إلا آخر ررقات التوت التي تسقط من على عورة العرب التاريخية ، ومداواة واضعة للحساس بالدينوية والعجز والنقص ، إنها آليات بقايا المثقفين العرب المغافية واستمرار للسياسة التي تضع رأسها في الزمالة بدلاً من أن تواجه الصير المحتوم .

وفي النهاية لايسعنا إلا أن نترجم على روح المثقف العربي المتحرر ، وأن نسعى لفتح قلب ثرات المثقف للشعب الذي أعلن بنفسه عن موته بسبب انتهاه دوره ، فهو أكمل دورته التاريخية وأنها بنجاح أما نحن فقد تم وقد وكل مغفلينا سواء بالقتل أم بالتجاهل الذي أدى إلى انتحارهم ، ومات الإله في نفوسنا عملياً ومازالنا نخشى هذا الإعلان على المستوى النظري ، لأننا غير قادرين على مواجهة أنفسنا بالحقيقة المرة وهي أن العولمة طوفان اكسح العالم وعلينا أن نلحق بنفيلة النجاة لأن مراكزنا الحشوية الصغيرة لاتملك قدرة مواجهة الطوفان ولابدتنا جبال تعصتنا من الماء ، فمجتمعاتنا غارقة إلى أذنيها في الطوفان . ومازال المثقف فوق جبله العالي يدعي أنه سيعصمه من الماء رغم أن لأحد يسع له ، فالتاس تراه عملاً غير صالح ولذلك يستحق الفرق بقروره وكتبه وخيائنه ، لكنني لآستطيع أن أتقبل ذلك ، لآتقبل رجم الجماهير لي وأنا أفرق وهم في سفينة النجاة ، فمآذا أقول هل أقول لهم كما قال المسيح من كان منكم بلا خطيئة فليرمني بحجر .. وأظن أن أحداً وقتها لن يستطيع أن يمسك بالحجارة من قرط ما بهم من أخطاء لا يستطيعون اليوم تكفيرها .

أيمن عبد الرسول

محاولات

محاولات

محاولات

والعمل السياسي هو في جوهره صراع اجتماعي - اقتصادي - شخصي .. وهو في أكثر أشكاله أولية صراع على السلطة. "و" أسلمة العمل السياسي تعني إخفاء هذه الصراعات الاجتماعية ، الاقتصادية ، الشخصية ، والصراعات المحمومة على السلطة خلف ستار ديني يحجب شكلها الحقيقي ليمنحها زيا مقبولا .

ومنذ الخلاف في " سقيفة بني ساعدة" وهو خلاف على السلطة أو بالذقة على اقتسام السلطة " منكم الأمراء ، ومنا الوزراء .." وفي مواجهتها " هذا الأمر كله من قرش " بدأت الخلافات والخصومات السياسية تتخذ طابعها دينيا ، بـاضافه طابع الحلال والحرام على مواقف تستحق بل ويجب أن توصف بالصواب أو الخطأ ..

وحتى عندما مات أحد الأنصار الذين رفضوابيعة أبي بكر الصديق قطعونا في الظلام ، وفسر الأمر بأن الجبن طعنته لأنه كان يبول واقفا .. تردده هسأ بيت شعر يقول:

ولكن سعداً لم يباح بها بكر

وعندما احتدم الصراع مع رضى عثمان كان مقتله وهو خليفة الرسول وصاحبه ومجول معاركه السنخى ، والذي أكد الرسول أنه "مبشر" بالجنة .. كان مقتله " حلالاً" عند البعض .. واتخذ قميصه عند البعض الآخر سبيلا لمعارك أخرى ، هي في الجوهر ثائرة أو سياسية .. ولكنها اتخذت زيا دينيا .

ومع احتدام الممارك حول السلطة السياسية تبتد " الجاهلية " و " القبلية " في أشبع صورها حتى ليوشك الإنسان أن يتصور أن هؤلاء المتصارعين قد تغلخوا عن تعاليم الرسول ، ونسوا في غمرة " الحروب السياسية " إسلامهم . لكنهم كانوا وبالفرابة يتعدون عن الإسلام ، ويمرون كل شئ بالإسلام .

وفي الصراع الأثغر ، صراع على ومعاوية اتخذ الدين والصنف ومعهما الأحداث المصنوعة أدوات في صراع هو في الأساس سياسي .

وتجت ستار التأسلم طارداً عبد الله بن أبي بكر حتى القسقاط وأمسكه وهو يوشك أن يهلك عطشاً ، طائهم بشرة ماء ، فأبوا ، ثم خاطبوا فيه أثار غيا ، ثم خاطبوا عليه بطن

التأسلم السياسي

كمدخل للارهاب

أتان وهو لم يلفظ أنفاسه الأخيرة بعد . وعندما انتصر " الأمويون " عادوا فتذكروا ثأر بدر ، ودور الأنصار وأهل المدينة في مساندة الرسول ضد أبي سفيان .. ويزور معاوية " المدينة متشفياً ويصف الناس رغم أنوفهم ليلتمسوا إليه قاتلاً " أما بعد .. فأتى والله ماوليتها بحجة علمتها منكم ، ولا مصرة يوليتي عليكم ، ولكني جالدمكم بسيفي هذا مجالدة " .

أما مسلم بن عقبة القائد الأموي الذي ذهب بجيشه إلى المدينة ليفرض على سكانهابيعة .. يزيد بن معاوية فرضاً ، فقد أشاع القتل والدمار والسي في المدينة ، ويقال إن رجال جيشه قد اقتضوا بكارة ألف بكر من بنات المدينة . وصمم على أخذبيعة الناس هناك مطلقاً ، فلا يقبل منهمبيعة على كتاب الله وسنة رسوله ، بل هيبيعة وفقط .. أو كما كانت تسمى آنذاك "بيعة العبيد" .

إنها تقاليد الجاهلية الأولى .. وصراعاتها القبلية على السلطة والسلطان تردى زيا متأسلماً .. لتجعل العنف ميراثاً .. حلالاً " وتتصادى في التأسلم فتختص بأحداث مصنوعة . وأخذ " فقهاء " كل طرف في صناعة الأحداث المكذوبة .

فمعاوية عندما استخدم السيف والحديدية معاً ، وقتل أقرب المقربين إلى الرسول (صلعم) ، وطارد السابقين إلى الإسلام بينما كان هو بمن في جاهليته استند في ذلك كله إلى حديث مصنوع ، فكان يردد مع كل فعلة نكراً .. من أفعاله .. " والله ماأرودها لنفسى (أى الجاهلية) لولا أنى سمعت رسول الله يقول: يا معاوية إذا حكمت فأعلن " .

ثم يأتي " العباسيون " على رماح فارسية ، حتى لقد أسى أشهر أبواب بغداد بباب " خراسان " وحتى أصبحت الفارسية لغة سيدة وسائدة إلى الدرجة التي دفعت المنتهى إلى القول غاضباً:

وأضحى الفتى العربي فيها
غريب الأهل واليد اللسان
ملاعب جنة لو سار فيها

د . رفعت السعيد

ستحاول في هذه المحاولات إعمال العقل فيما يحيط بنا من قضايا ومشكلات . نعمل العقل دوماً قيد سرى العقل ذاته . فمن وجد في إعمال العقل شططا أو نقيسة فيليرض عن هذه الكتابة .

د . رفعت السعيد

سليمان لسار يترجمان
كان العرب فزعين من سيطرة " الموالى " الفرس .

قفي البداية كان الصراع هرباً - هرباً . لكن في الزمن العباسى جاء العنف التأسلم مسلماً بسيف فارسية وحتى بلغة فارسية . وهذا ماأفزع العرب ودفع العباسيين إلى الدخول في معصمة صناعة الأحاديث لبيروا دورهم .. فغفروهم .. وحتى عنهم .

وتقرأ : سنل الله عن الآية الكريمة: " وإن تقولوا نول قوماً غيركم " من هؤلاء القوم: فوضع يديه على منكبي سلمان الفارسي قائلاً: هذا الفتى وروحه ، والله لو كان الأمان منوطاً بالثرا لئاله لئاله قوم من فارس .

وتبارت الأطراف السياسية المتصارعة على السلطة في وضع الأحاديث ، حتى جمع البخارى ستائمة ألف حديث لم يصح لديه منها الا ثمانية آلاف كغير منها مكرراً أى ورد بأكثر من نص) .

ولقد أسفح مجال " أسلمة السياسة " الباب أمام الكثير من المنافقين كى ياروسوا نفاقهم وغرفهم لتعاليم الدين .. مثل عبد الله بن سىا الملقب بابن السوداء ، الذى قال " جالرجعة " أى رجوع الرسول بعد موته ، وكان يقول " العجب من يصدق أن غيسى يرجع ، ويكذب أن محمداً يرجع ، وقد قال تعالى

إن الذى فرض عليك القرآن لرادك إلى معاد " ومحمد أحق بالرجوع ، ثم قال : لكل نبي وصى ، وعلى وصى محمد ، محمد خاتم الأنبياء ، وعلى خاتم الأنبياء " (ابن الأثير - الكامل في التاريخ - ج ٢ - ص ٧٧) .

وهكذا كانت أسلمة السياسة وبالا على الجاهليين ، لطخت السياسة بهتف عنيف يحصى بأنه إما يمثل لتعاليم الدين ، وشرحت في القصصى والقصايم الدينية " تصوصاً " مفسوسة إستهدفت أول ما إستهدفت تبرير " الفصلية الذاتية " وقررها استناداً إلى " نص " مصنوع ودخيل .

هل أعود فأكرر .. أم أعود فأكرر إن أسلمة السياسة وبالا على السياسة وهى قبل ذلك وبالا على صحيح الدين .

وهى مفتاح العنف السياسى ومبرره .. بل وصانعه .

حروب منسية



د. سمير حنا صادق

والتي تسمح بالدين في كل خطاها طالبا منها منع زراعة الأفيون وصناعته في مستعمراتها فلم ترد عليه الامبراطورة في خطاب هو الثاني الشهير تاريخيا قال هو للإمبراطورة وهو أكثر لاذعا " أن ثروات الصين نهبا للبرابرة من مواطنيك، بأى حق يرد هؤلاء الجميل بنشر استعمال الأفيون بين مواطنينا ؟ اسمحي لي أن أسألك أين ضميرهم ؟ لقد سمعت أن تدخين الأفيون متفوع تماما في بلدكم فلماذا تسكتون على تصدير الأفيون لبلدان أخرى؟ نفترض أن سكان بلد آخر قد صدروا الأفيون إلى بلدكم وتاجروا فيه أن يكون رد فعلك ثورة غاضبة على هذا العمل الرضيع ؟ .. وتجاهلت الإمبراطورة هذا الخطاب أيضا.

في ١٨ مارس من عام ١٨٣٩ أصدر هو أمرا إلى كبار تجار الأفيون بتسليم مايتلكونه من هذا المخدر اللعين ، وهابط الوطنيين الصينيين الذين يتعامون عن تهريبه. فاعتبرت الامبراطورية البريطانية هذا التصرف " عملا وقحا " وأرسلت أساطيلها واستولت على هونغ كونغ وتلى ذلك ما عرف باسم " حرب الأفيون الأولى " ولم يستطع الصينيون ، بعد أن فسدت إدارتهم ، مقاومة الآلة الحربية البريطانية فانتهمت الحرب بمعاهدة نانكينج Nanking عام ١٨٤٢ ويقتضى هذه المعاهدة اضطرت الصين إلى قبول شروط مذلة ، منها دفع ٢١ مليون " تيل " Tael) عملة صينية قديمة تعادل تقريبا دولار أمريكي) وتنازلت الصين عن هونغ كونغ.

عندما اختلف الصينيون في تفسير بعض بنود المعاهدة ، استأنف الإنجليز والفرنسيون الحرب واستولوا على العاصمة بكين ونهبوها تماما وسرقوا ما بها من تحف وآثار وأحرقوا قصر الصيف العظيم وفي عام

الأجانب !!! جاء التجار لشراء الشاي والحبر والآنية المصنوعة من " الصيني " ولم يكن للصين أى حاجة إلى أى من المنتجات الغربية ، واضطر التجار إلى سد الميزان التجاري (حوالي ٩٠٪) بمشحنات من الذهب والفضة.

خلال القرن الثامن عشر بدأت شركة الهند الشرقية البريطانية - أهم التجار في ذلك الوقت- في تصدير الأفيون إلى الصين كان الأفيون في ذلك الوقت يستعمل في علاج الإسهال، وكانت الرسوم الجمركية عليه مرتفعة ، فتدعرت الشركة من ذلك ، ولجأت إلى التهريب ، وانتشر وباء تهريب الأفيون بين التجار الإنجليز والأمريكيين والفرنسيين. وفي عام ١٧٧٣ نجحت شركة الهند الشرقية البريطانية في تهريب ١٥٠.٠٠٠ (مئة وخمسين ألف) رطل من الأفيون وأرتفع هذا الرقم إلى ٨ مليون رطل من الأفيون عام ١٨٣٦ . وأصبحت الصين بفضل عمليات التهريب أكبر مستوردة لأخطر المخدرات في تاريخ البشرية . وفي عام ١٨٦٨ كان تسعة أعشار سكان مناطق كوانجنج Kuang-tung وفوكيوك Fukien من المدمنين.

خلال هذه الفترة كتب أحد التجار الأمريكيين خطابا أصبح وثيقة تاريخية على فلسفة التجار . كتب التاجر ويدعى وارن ديلانو Warren Delano خطابا إلى أهله يقول فيه : لأستطيع تهريب تجارة الأفيون أخلاقيا ، ولكنني كتاجر أصر على أنها تجارة عادلة ومشرفة وقانونية .

نتيجة لهذه الحملة الأفيونية" أصبحت أغلبية الإدارة الصينية مدمنة وفاسدة ، فعين الإمبراطور الصيني مستشارا يدعى لين تسي هسو Lin Tse Hsu للحد من انتشار الأفيون وكتب هو خطابين للامبراطورة العظيمة الملكة فيكتوريا طالبا منها التدخل . في أول خطاب حارل هو أن يستمر عطف الامبراطورة التي تجلس على عرش الامبراطورية العظيمة والتي ترأس كنيسة

قدم النظام البرجوازي للبشرية إنجازات عظيمة في مجالات العلوم تعكس ازدهارها على صحة وسعادة بعض البشر . ولكن هذه الإنجازات تنقرض أمام الجرائم الفادحة التي ارتكبتها قطاعات صغيرة متوحشة من الرأسمالية في حق باقي الجنس البشرى فلقد فاقت هذه الجرائم ما ارتكبه جنكيز خان و هولاكو الرهيب . ويمكن أن نذكر ما ارتكبه الأسبان والبرتغاليون في حق سكان أمريكا الأصليين وما فعله البلجيكي في الكونغو وأعمال الإنجليز في الهند وما ارتكبه الرأسمالية الأمريكية في أفريقيا الغربية وأمريكا الجنوبية وهرودسما وإنجازكي ، لنشر بدنا من أفراد هذه الطبقة المتوحشة المجرمة ولتعتبر الاسكندر الأكبر بجانبهم ملاكا من ملائكة الرحمة.

فقد خرجت هذه الرأسمالية بأعمالها هذه عن فطرة الجنس البشرى بل عن فطرة الحيوانات الراقية . فليس في مجموعة في حق أفراد نوعه.

وتتعمد الآلة الإعلامية للرأسمالية الكبيرة تجاهل الحروب الوحشية التي قامت بها . ولكننا نحتاج إلى إنعاش ذاكرتنا حتى لا ننسى بعض هذه الحروب الإجرامية ولو أن الأمور يبدى لقررت تدريس هذه الحروب في جميع أنحاء عالم الجنوب الضعيفة البريئة للطبقات الغنية في الدول السبع الكبرى.

تبرز في ذاكرتي بين هذه الحروب حربان :

حرب الأفيون وحرب اليونان حرب الأفيون:

بعد سقوط أسرة مينج التي حكمت الصين حتى عام ١٦٤٤ جاءت أسرة شينج وخلال حكم أسرة شينج غت الحضارة الصينية نغوا مستمرا وتكتت الصين من أن تستوعب داخل حضارتها بلاؤا مثل تركستان وبيروا والنبت ونيبال وأرتفع سكان الصين إلى ١٠٠ مليون نسمة خلال فترة قصيرة ثم جاء التجار الأجانب - وآء من التجار



الجنود الصينيين
في طريقهم
لاستعادة
هونغ كونغ
التي فقدوها
في حرب
الأفيون II

جميعا بسحق حركات المثقفين والعمال والفلاحين المصرة.

لم يكن سحق المقاومة عملية سهلة ، فقد قتل في هذه الحرب ١٦٠.٠٠٠ (مائة وستون ألف يوناني) وتحول ٨٠٠.٠٠٠ (ثمانمائة ألف) من الأهالي إلى لاجئين ونفي عشرات الألوف إلى الخارج وأرسل عشرات الألوف إلى سجون على جزر اليونان حيث قتلوا بعد تعذيبهم.

ثم بعد ذلك يحددوننا عن حقوق الإنسان وعن نظام عالمي جديد !!!

الملكية والمتعاونين السابقين مع الفاشية إلى أفيثا لإخضاع حركة المقاومة القديسة التي خرجت بعد الانتصار على الفاشيين مطالبة بنظام عادل ديمقراطي . كانت تعليمات تشرشل صريحة بأنه على القوات البريطانية التصرف مع أهل أفيثا وكأنهم متمردون على النظام . ولقد أشعلت استجابة الفاشيين وبحكم البريطانيين نار المقاومة بين العمال والمثقفين ، فتقدمت القوات الأمريكية بالتعاون مع الملك بول والملكة فريديريكا ووزير الداخلية مافر فيليكس المعروفين جميعا بسابق انضمامهم للشيبة الفاشية في اليونان وقام هؤلاء

١٨٦٠ اضطرت الصين إلى إمضاء " اتفاقية بكين " التي دفعت بمقتضاها ملايين أخرى من العملة الفضية وتنازلت عن جزر أخرى.

أصبحت الصين رجل الشرق المريض وبدأت في التحلل. فجاءت في أعقاب الانجليز والفرنسيين جحافل الأمريكيين والألمان وعاشت الصين مايقرب من قرن في ذل وهوان اضطرت فيها إلى إمضاء ما يقرب من ١١٠٠ معاهدة .. ثم دخلت اليابان في اللعبة وغزت منشوريا.

واستمر هذا الوضع إلى أن أعلنت جمهورية الصين الشعبية عام ١٩٤٣.

تقول لوس المجلز تايوز في ١١ يونيو ١٩٩٨

" في منتصف القرن التاسع عشر غاض البريطانيون حريق لإرغام الصين على قبول استيراد المخدرات من الهند للصين ، وبعد ذلك بقرن ونصف اعتمدت الولايات المتحدة تحت قيادة كارتر صرف بلايين (نعم بلايين) على حرب أفيون ثانية في أفغانستان كما قال أحد مساعدي كارتر. وبارتفاع المساعدات الأمريكية زاد إنتاج الأفيون في أفغانستان وأصبح منتج الأفيون الذين تصفهم الأفلام الأمريكية باسم المحاربين من أجل الحرية Freedom fighters يملكون ٦٠٪ من سوق الهيروين في أوروبا وأمريكا

حرب اليونان

تصف تقارير وزارة الخارجية الأمريكية في عام ١٩٤٥ المملكة العربية السعودية بأنها مصدر خطير للمكاسب المادية لا يمكن تجاهله . فعلاوة على إنها تحتوى على ٤٠٪ من احتياطي النفط ، فإنها بأموال النفط سوف تصبح مستوردا متجازا للأسلحة والسيارات والمقاولات ولها ، ولأن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط كانت مرتبطة بمصالحها في السعودية ، فإن أمريكا حدث مصالحها في البحر الأبيض المتوسط بما يضمن لها التحكم والهبة وفي خبطة في مارس ١٩٤٧ ، قال ترومان وهو يعلن " مبدأ Troman's Doctrine " إن نظرة واحدة إلى الخريطة تكشف لنا أنه لو وقعت اليونان في أيدي الثوار ، فإن القرض سوف تم وتنتشر في الشرق الأوسط مع إمكانية فقدان البترول."

ولقد بدأ تطبيق هذه السياسة في عام ١٩٤٧ . فبعد هزيمة النازي أعادت بريطانيا

ليس دفاعاً عن اليسار.. بل تعصبا لتيار معين داخل اليسار



هنري كوي ديل

ودعم احتلاقي مع جوهر المقال والأساس الذي بنى عليه، فإنه احتوى على بعض الأفكار التي أعلن اتفاقى معها .. وخاصة ذلك الموقف الماركسي والأمني الذي يميز بين الموقف من الصهيونية والموقف من اليهود كأصحاب ديانته.. وتأكيده كذلك على أن هناك يهودا لعبسوا دورا في مناهضة الصهيونية في الاربعينيات، ولكنه أضاف فقرة قد يفهم منها أن هذا الموقف لا ينطبق فقط إلا على الماضي وأنه لم يعد صحيحا الآن، و لا أن النظرة الاشتراكية ذات الاق الامني ما كانت لتقبل استبعاد مواطن من صفونها بمجرد كون ديانته يهودية، في وقت لم يكن ارتباط هذا الدين بالصهيونية جلبيا مثل هذه الفترة وأنا أتفق في أن الظروف الآن أكثر تعقيدا خاصة بعد قيام دولة إسرائيل، وبعد تزايد معدلات هجرة اليهود إليها، وبعد ازدياد ارتباط الرأسمالية الاحتكارية اليهودية في أنحاء العالم بالمشروع الصهيوني ومعاداتها العنيفة للصهيونية... إلا أنه رغم كل ذلك فإن الموقف الماركسي المبني من ضرورة التمييز بين الصهيونية وبين اليهود كأصحاب ديانة ما زال صحيحا وينبغي

امتلاك العديد من التحفظات على بعض أفكاره وممارساته دون أن يعنى هذا إلقاء الاتهامات جزافا دون أسانيد.. لكنني وأكرر- ضد استخدام الأسلوب الانتقائي، وأنصاف الحقائق، وعدم الموضوعية لتشويه الحركة الشيوعية ودورها الوطني الذي لعبته مختلف فصائلها .. بهذه الدرجة أو تلك - وأعتقد أننا نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى لتقييم تاريخ الحركة الشيوعية بشكل حقيقي، ودراسة دور الأجانب واليهود، وإقامة حلقات نقاشية جادة وعلمية لاستخلاص الدروس، والوصول إلى الحقيقة حتى تستفيد الأجيال الجديدة بدلا من تشويه وعيها.

والحقيقة إن ما دفعني إلى الكتابة حول هذا الموضوع ليس الرد على مقال د. إيمان، ولكن ما دفعني للكتابة حقا هو المقال الذي نشره الأستاذ «أحمد بهاء الدين شعبان» في جريدة الجيل في ٧ مارس ٩٩ تعليقاً على هذين المقالين .. فقد تصورت للوهلة الأولى، وأن الأستاذ بهاء سوف يرفض أسلوب الصحفية في التشهير والتشويه، ولكنني كنت متخطئا، إذ أنني اكتشفت أن الأستاذ بهاء كان يهدف في الأساس إلى الدفاع عن تيار معين بل والمبالغة في دوره من جانب، وأداة التيار الآخر والتقليل من دوره بل وتشويه مواقفه الوطنية من جانب آخر .. والخطير في الأمر أن هذا الموقف لا ينحصر فقط على الماضي في الاربعينيات والخمسينيات، بل إنه يمتد ليلقي بظلاله على النضال الشيوعي في السبعينيات وحتى وقتنا الحاضر.

صلاح عدلي

دأبت بعض الصحف في الفترة الأخيرة على شن حملة موجهة ضد اليسار الماركسي بشكل عام، وإلى أشخاص بعينهم واتجاه بذاته بشكل خاص.. وقد تم هذا تارة تحت ذريعة الهجوم على التمييز الأجنبي ومنظمات حقوق الإنسان (جريدة الأسبوع)، وتارة أخرى من خلال تشويه الدور الوطني للحركة الشيوعية في نضالها ضد الاستعمار والصهيونية -مستغلة في ذلك الدور الذي لعبه الأجانب واليهود في نشأة الحركة الشيوعية الوسطى في بداية الاربعينيات (جريدة الجيل).. وللأسف الشديد فقد شارك في هذه الحملة عناصر يسارية وماركسية كان من المفترض أن يدركوا أبعاد الدور الذي تلعبه هذه الصحف والاغراض الحقيقية لها .. وهذا لا ينسحب بالطبع على كل من يكتب رأياً موضوعياً في هذه الجريدة أو تلك.

وقد نشرت جريدة الجيل في شهر فبراير الماضي مقالين للدكتور «إيمان يحيى» بمناسبة صدور كتاب يتضمن أفكار ومواقف «هنري كويديل» حول السلام العربي الاسرائيلي .. وللأسف الشديد فإن المقالين بطريقة عرض التعاون والصور لم يتضمنا رأياً نقدياً .. وإنما تضمنتا تشويها صارخا بالحركة الشيوعية ورموزها بطريقة تذكرنا بالمحملات المعادية للصهيونية في الصحف الحكومية المأجورة التي كانت تهم دوماً للضرباء الأمنية العنيفة ضد الشيوعيين.

ومن حيث المبدأ لا أحد هنا يعارض بالطبع حق «د. إيمان» في الاختلاف مع هنري كويديل أو مع هذه المنظمة أو تلك، لكننا نرفض استخدام أسلوب ومنهج التكفير عند التعرض لقضايا مصيرية مثل الموقف من الصهيونية وإسرائيل.. وأما هنا لست بصدد الدفاع عن هنري كويديل بل إنني في الحقيقة

التمسك به والفرار عنه .. والا سوف تقع في أسر النظرة المتعصبة والتي تنطلق من أن جوهر الصراع بيننا وبين إسرائيل دينيا، بينما هو في حقيقة صراعا وطنيا ضد الاستعمار والصهيونية وان اتخذ هذا المظهر الديني الصاخر.

وفي إطار الاحكام السريعة التي جاءت في ثنايا المقال أيضا - رغم أنها ليست موضوعه الرئيسي - ما جاء فيه حول تعرض الشيوعيين لضغوط هائلة في ظل الناصرة كان من نتيجتها أن أجبروا على حل حزبهم، إن هذا الحكم فيه استخفاف شديد بنضال وصلابة الشيوعيين وتضحياتهم ازاء التعذيب والضغوط والتي تعرضوا لها .. كما أنه يمثل حالة من الاستعلاء على الجبل القديم ، ويتفاخري في نفس الوقت عن الأسباب السياسية والتنظيمية والفكرية .. وكذلك عن الظروف التي كانت تمر بها البلاد في بداية الستينات والظروف العالية وظروف السجن والعزلة كذلك ان هذا ليس تبريرا «للحل» لأنه يمثل خطأ كبير ينبغي إدراكه ، مع ضرورة الدراسة الموضوعية للأسباب التي أدت إليه واستخلاص الدروس حتى نستطيع تقييم التاريخ بشكل صحيح وحتى نستفيد منه.

وأخيرا نأتي للجزء الأهم في المقال وهو ما يخص الحلقة الجديدة من النضال الشيوعي التي بدأت في أواخر الستينات ولبسح لى القارئ أن أقتبس هذه الفقرة بالكامل من المقال «تكونت عدة منظمات شيوعية من أبرزها حزب العمال الشيوعي (أواخر عام ١٩٦٩) والحزب الشيوعي المصري - ٨ يناير (أوائل السبعينيات) والحزب الشيوعي المصري (منتصف ١٩٧٥). وكان لهذه المنظمات على الرغم من أية ملاحظات موضوعية على مظاهر وجودها مواقف محددة ومتباينة من الصراع العربي الاسرائيلي. الدعوة للاقتداء بمسيرة شعوب آسيا (فيتنام - كمبوديا - لاوس) وشعوب افريقيا (الجزائر - أنجولا - موزمبيق) ونضالاتها وتضحياتها التي وجهت ضربات حاسمة للقوى الامبريالية (٨ يناير) .. ومن أجل دحر العنصرية الصهيونية وتصفية الدولة الاسرائيلية كركيزة للامبريالية العالمية ، وللنضال من أجل تحرير فلسطين وبناء الجمهورية الديمقراطية العلمانية على كامل التراب الفلسطيني (العمال) .. ومال التنظيم الثالث الذي هو في الأصل امتداد تاريخي وتنظيمي وفكري لمجموعة هنري كوربيل



هنري كوربيل

وخطة السياسي ، إلى تبني فكرة «التسوية السياسية» التي تقود إلى ما يسمى «بالسلام العادل» أي ذلك السلام الذي يحقق للفلسطينيين دولة بجوار دولة إسرائيل». وهنا لابد من اقتباس فقرة أخرى سابقة في المقال ترى أن «هنري كوربيل لعب دورا دون شك في محاولة لجم الروح العلمانية للصهيونية ودولتها .. والخلاصة ، أن هذا الموقف الذي افترضه الأستاذ «بها» «عن كوربيل» ينسحب بالضرورة على الحزب الشيوعي المصري .. الذي اعتبره المقال ببساطة

شديدة مجرد امتداد لجماعة كوربيل وخطة السياسي.

وهذا الموقف الذي جاء بالمقال يعمد إلى المغالطة في حقائق التاريخ ، وإلى إصدار أحكام مطلقة منجازه دون أية أسانيد أو أدلة ، كما أنه يهدف إلى تشويه الدور الوطني ليس فقط لتسيار هام من تيارات الحركة الشيوعية في الأربعينيات والخمسينيات ولكن أيضا للحزب الشيوعي المصري وتاريخه المصري في النضال ضد الصهيونية وإسرائيل.. وهل يكفي لإصدار مثل هذه الأحكام الخطيرة أن يكون مرجع الأستاذ «بها» «الوحيد كتاب «القضية الفلسطينية في فكر الباسم المصري» من تأليف الأستاذ عبد القادر ياسين مع احترامي وتقديري له .. وهل يلقى باساح تزويه غايته الحقيقية أن يتجاهل ضرورة دراسة مواقف الحزب الشيوعي المصري ووثائقه الأساسية «رغم وجودها في كتب مطبوعة» وفي ملفات القضايا وغيرها قبل الحكم على مواقف هذا الحزب و ألا يدعو هذا إلى التساؤل الآتي: هل اكتفى الأستاذ «أحمد بها» بأن يكون هو المرجع الذي يمنع صكوك الغفران والوطنية لهذا التنظيم ومنعها عن ذلك .. ولمصلحة من تشويه دور منظمة مثل جدوت لعبت دورا هاما مع غيرها من المنظمات الأخرى في اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ وكذلك في العمل الفدائي في القناة في بداية الخمسينيات . وأيضا في النضال في بور سعيد أيام العدوان الثلاثي .. ولمصلحة من تشويه مواقف الحزب الشيوعي المصري وتقزيم دوره واختزال وجوده بهذا الشكل المتعصب.

إن مسجدر النظر في قوائم الأسماء في عرائض الاتهام في قضايا الحزب الشيوعي المصري أعوام (٧٥ ، ٧٧ ، ٧٩ ، ٨١) تكشف لن يريه البحث عن الحقيقة فعلا أن الحزب الشيوعي المصري كان يضم في صفوفه عناصر من مختلف الاتجاهات من الشيوعيين القدامى ، كما أنه يضم في نفس الوقت عددا كبيرا من الجبل الوسيط والشباب الذي لم يخرط في النضال الشيوعي القديم.

كما أن وثائق الحزب (التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر الأول عام ١٩٨٠ - صادر عن دار ابن خلدون) تذكر أن الحزب الشيوعي المصري تكون من وحدة ثلاث حلفاء بدأت نشاطها منفصلة بعد عام ١٩٦٧ وكانت تضم

عناصر من مختلف الانجماها والاجيال وتوحدت في تنظيم واحد عام ٧٢.

وان اعلان الحزب في منتصف عام ١٩٧٥ تم بعد اكتمال المقومات التنظيمية والسياسية والفكرية.. كما جاء في التقرير أيضا ما يفيد أن الحزب هو استمرار لثراث الحركة الشيوعية الوسطى بجميع فصائلها وتياراتها . ولكنه استمرار نقدي وجدلي يمثل إيجابيات هذه الحركة ويرفض سلبياتها ، يعمل على دعم الروح الحزبية وروح الوحدة ، ويرفض الروح الحلقية التي تؤدي إلى الانقسامية ، يدين قرار الحل ويدرس الظروف التي أدت إليه حتى يعي الدروس .. وأنا اتفق مع هذه الروح وهذا النفي الجدلي للقديم .. واختلف بشدة مع النظرة القديمة لبعض الاصدقاء التي ترمي إلى تشويه كل شئ في الماضي .. فمن لا ماضي له ، لا حاصر ولا مستقبل له ..

وأنا لا أفهم مطلقا من أين جاء الاستاذ بهما ، بهذا الكلام عن مواقف الحزب عن الصراع العربي الاسرائيلي في حين أن نضال الحزب لم يتوقف ضد اتفاقيات كامب ديفيد ومحاولات التطبيع .. بل وتعرضه للعديد من الضربات البرلمانية خاصة في الهيئتين وأوائل الثمانينات إلى جانب المنظمات الأخرى بالطبع .. ومن ينسى مواقف الشهيد زكي هراوموفيه الرائد في توحيد صفوف المعارضة الوطنية ضد كامب ديفيد وكان هو عام ١٩٨٨ صاحب مقولة « لقد سمحت الحقائق .. خلق الوطنية وخلق الحياه والصالة ».

وكذلك قبل مجرة اطلاقه سرعة على وثائق الحزب منذ إعلانه وحتى الآن تؤكد على هذه المواقف الواضحة والناصعة ضد إسرائيل والصهيونية .. ونحن سوف نتعرض لها باختصار واضعين صوب أعيننا أساسا الاجيال الجديدة الشابة التي من المهم أن تتعرف على الحقيقة في نضال الشيوعيين .. ولقد أكد البرنامج الأول للحزب الصادر عن المؤتمر الأول عام ١٩٨٠ على أن الهدف النهائي هو « إقامة دولة علمانية على كامل التراب الفلسطيني » كما اعترف الحزب بأهمية جميع وسائل النضال بما فيها الكفاح المسلح ولكنه أكد في نفس الوقت على خطورة الاقتصاد على شكل واحد في جميع الظروف وفي كل الأوقات.

وجاء في البرنامج الثاني الصادر عن المؤتمر الثالث عام ١٩٩٢ « انه لا يمكن إنجاز



أحمد بهاء شعبان
المفاتيح في حقائق التاريخ

الثورة الوطنية الديمقراطية بدون إنهاء أوضاع التبعية السياسية والاقتصادية لأمريكا وتصفية الوجود العسكري الأمريكي في سينا وإسقاط منهج واتفاقيات كامب ديفيد .. كما جاء أيضا « أن الحزب يصدو إلى دعم مختلف أشكال النضال الذي يخوضه الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية وإلى مقاومة كل الحلول التي تتخرج عن الشرعية الدولية الحقيقية وقرارات الأمم المتحدة وتسمى لفرض حل أمريكي وإسرائيلي ».

وجاء في تقرير « الخط السياسي للمرحلة القادمة » صادر أيضا عن المؤتمر الثالث للحزب عام ٩٢ « يمكن حل القضية الفلسطينية في إقامة الدولة الفلسطينية تطبيقا لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة واندسحاب إسرائيل الكامل من الجولان المحتل وجنوب لبنان وأكد التفسير في نفس الوقت على أن الصراع العربي الاسرائيلي أكثر شمولاً واتساعاً من القضية الفلسطينية بالرغم من أنها هي لب النزاع وجوهر الصراع .. ولن تتحقق نهاية له سوى بإطفاة بؤرة العدوان والتوسع للدولة الصهيونية ، وذلك يتطلب توازن دوليا لصالح الشعوب العربية ، كما يتطلب واقعا اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا جديدا في المنطقة يتيح للشعوب العربية كبح القوى الصهيونية نهائيا ، وتوطيد السلام والاستقرار

في المنطقة.

وفي تقرير آخر صادر عن اللجنة المركزية للحزب في فبراير ٩٩ « أكد على فشل التسوية السياسية القائمة على أسس ومنهج كامب ديفيد ومدريد ، وأن إسرائيل تطالب بيزيد من التنازلات بما يعنى استسلاماً كاملاً للهيمنة الإسرائيلية في المنطقة » . كما جاء فيه أيضا « أنه في ظل هذا المناخ العربي الرديء ، وفي ظل مسلسل التنازلات جاءت اتفاقية « واي بلاتيشين » التي سبق وأعلن الحزب مواقفها الرافضة لها وأنه واضح من كل ذلك أن هناك تخلياً واضعاً عن المفهوم العربي للتسوية الذي يعنى تسوية سياسية شاملة وعادلة تضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق العودة ، وإقامة دولة فلسطين مستقلة فوق الأراضي الفلسطينية وعاصمتها القدس ، وتجبر كافة الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .. إن الدولة ليست علماً ونشيداً وحسب بل أنها سيادة كاملة تقام على الأرض والجو ».

هذا باختصار هو موقف الحزب ، وهو موقف يبتذل من الظروف الموضوعية ولا يطرح حلولاً أو تصورات مستحيلة .. يرفض منهج الحلول الانفرادية ومسلسل التنازلات الذي يتم الآن من السلطة الفلسطينية لاسرائيل والاتقاء في أحضان أمريكا .. وفي نفس الوقت يتسمك بالرؤية الاستراتيجية لطبيعة الصراع العربي الصهيوني وضرورة ازالة الطابع الاستيطاني والتوسعي والعنصري لدولة إسرائيل في إطار عملية تاريخية طويلة وشاقة .. هذا بالإضافة إلى دور الحزب الواضح في تأسيس لجان مقاومة التطبيع ورفضه القاطع لاعلان كونهان.

وفي النهاية فإن هدفي من هذا العرض ليس الدخول في سجال مع الأستاذ بهاء بقدر ما هو السعي لإبراز المواقف الحقيقية .. وأعتقد أننا الآن احوج من نكون إلى التخلي عن النظرة الحلقية وعن التعصب ، والعمل بكل المسبل على إحياء روح التعاون والتسامح والبحث العلمي والاختلاف الموضوعي حتى يكون دفاعنا عن اليسار والوطن دفاعاً عن الحقيقة في نفس الوقت .. كما أننا نحتاج الآن ويشدة إلى تكاتف قوى اليسار ، بدلا من تبديدها في معارك مفتعلة تستغرقنا وتحرف أنظارنا عن أعدائنا الحقيقيين.

الدولة الرخوة، وازمة السينما المصرية



فن



□ عادل امام يرحب
بضيوفه في حفل
الإستقبال □

عادل
إمام

أعترف للقارئ بأننى لم أعد أستطيع -لحظة واحدة- أن أتخلى عن إحساس قائم بالتشاؤم حول مصير السينما المصرية ، وقد أتمحور ذلك أيضا فأقول أنه تشاؤم أعمق حول مصير أمور أكثر جوهرية في هذا الوطن. وما الذى يدفعنا إلى التفاضل بينما الحاضر المتردى الذى نعيشه يخفى تحت السطح أسسا متداعية متهاكة ، لا يريدون لنا أن نراها ، بل إنهم لا يسترقسون حتى بوجودها ، ويحدوثونا عن مستقبل وهمى كأنه السراب ، يضعونه -مستقبلنا ومستقبل الوطن كله- بين أيدي بضع أناس يشار إليهم بأنهم رجال المال والأعمال؟.

إنهم يزعمون لك البشرى بأن الحكومة تنوى- وأنت تعرف أن الأعمال بالنيات ، وإن كنا لا نعرف حقاً نوايا رجال الأعمال -أن تختفى ضريبة «الملاهي» على تذاكر السينما ، ويقولون لك أيضا إن ذلك سوف ينهى -عمره واحدة وإلى الأبد- أزمة السينما المصرية .وعلى الرغم من أننا لم نقرأ أبدا تصريحاً رسمياً واحداً «واضحاً» حول هذا الأمر ، فإن الحكومة تريد أن توحى لنا بأنها لا تتوقف أبداً عن التفكير في هذه الأزمة ، وإيجاد حلولها الخاصة لها ،حدث ذلك للحظة خاطفة منذ عامين عندما صاغوا بضعة سطور حول تسهيلات ضريبية للشركات ذات رأس المال الذى يتجاوز المائتى مليون جنيه ، ثم يحدث اليوم في لحظة خاطفة أخرى عندما يعرضون النوايا بتخفيض ضريبة «الملاهي» ، فهل يمكنك إذن أن تمسح على اتهام «الحكومة» بأنها لا تهتم بصناعة وفن السينما المصرية؟! وهل ينبغي أن يتسرب الشك إلى نفسك من أن هذا القرار -أو تلك النية- قدس تم فصليلها على مقياس بعض رجال الأموال ، وأصحاب «مدن الملاهي» ، التى تكاثرت فى الآونة الأخيرة تكاثراً يشبه المسخريّة والمرارة معاً ، فى وطن يعترف فيه أصحاب القرار بأننا نبتورده الصنع لكى نصنع رغبى خبزنا؟! وهل تستطيع بعد ذلك كله أن تخفى

التعبير الفنى الإنسانى ، لكن نضال الفنانين ورجال «الصناعة السينمائية» بالمعنى الحقيقى للصناعة والرجال -أفضى منذ مطلع الخمسينيات إلى سن قانون يعترف للسينما بحق «حرية التعبير» ، ويرفع عنها شبهة إلصاقها بعروض الملاهي .لكننا وبعد نصف قرن كامل ما تزال أسرى لتلك النظرة الضيقة تجاه فن وصناعة السينما ، ووضعها -خفاً وصراحة- تحت طائلة لـ «قانون وضرائب الملاهي».

وفى الوقت الذى يدور فيه الجبيل ، والفصل بين الحكومة من جانب ، وتجار السينما من جانب آخر حول نسبة تخفيض ضريبة الملاهي على تذاكر السينما ، تضع الحقيقة الجوهريّة التى تكمن خلف أزمة السينما المصرية ، والتى سبق أن أطلقنا عليها مراراً «الفلسفة الغائبة» فى نظرة المؤسسات الرسمية وأصحاب القرار إلى فن وصناعة السينما ، ليس فقط لأنه ينبغي علينا

إحساسك العميق بالتشاؤم حول الحاضر والمستقبل معاً؟.

فلتستوقف لحظة عند ذلك المشروع الحكومى الغامض الذى يدور حول تخفيض ضريبة «الملاهي» ، لتأمل كيف يمكن لنا أن نستمر فى أن نضع الملاهي ، و«المراجع» فى سلة واحدة مع فن السينما .(يقول لك البعض فى تبجح أن قانون الرقابة على المصنفات الفنية يكرس ذلك الوضع ، فهل أصبح قانون الرقابة أزلياً أبدياً؟) ، وهو الأمر الذى كانت تقارسه الولايات المتحدة الأمر-كبكة- المثل الأعلى لبعض صنّاع القرار عندنا- حتى ثلاثينات القرن العشرين ،حين كان القانون القديم ينظر إلى فن السينما نظرتة إلى عروض السيرك ، فأفيا عنه كونه أداة من أدوات

أحمد يوسف

يسمى «العالم الحر» وجودها ، وضعت كل تلقها ، لتحمي صناعاتها السينمائية وبالطبع **لبن الدول الأوروبية** لم تتوان عن رد هذا الهجوم العاصف . (وأرجو أن يتذكر القارئ أننا لا نتحدث عن دور «الحكومة» أو السلطة التنفيذية التي قد تتغيب في ظل تداول الأحزاب السياسية للسلطة ، وإن كان الأمر يختلف عندما حيث تقول الحكومة : «أنا الدولة ، والدولة أنا» ، دون أن تقوم حقاً بدور الدولة الحقيقية). وهكذا دعمت الدول الأوروبية - في إيطاليا وفرنسا والمجلترا ، على سبيل المثال - صناعاتها السينمائية بكل ما تملك من إمكانيات مادية وسياسية ، وقامت بوضع الحظوظ وتشريع القوانين التي تدعم وتحمي هذه الصناعات ، وعلى رأسها الدعم المالي المباشر لانتاج الأفلام ، ومن قانون «الكوتا» الذي يضع نوعاً من التناسب بين عرض الأفلام المحلية والأفلام الأجنبية.

بل إن شئت لدلنا أكثر وضوحاً على المفهوم المغلوط لدينا عن «حرية الاقتصاد» في الدول الرأسمالية ذاتها ، عليك أن تتأمل كيف واجهت الدولة الأمريكية أزمة صناعة السينما الهولندية خلال الثلاثينات ، حين بدا واضحاً أن الشركات السينمائية الكبرى تقاسر نوعاً من الاحتكار الكامل لملفات الصناعة ، في الإنتاج والتوزيع والعرض في وقت واحد ، مما لا يترك فرصة أمام أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة . (إنه الاحتكار ذاته التي يكرسه عندما قرار التسهيلات الضريبية للشركات ذات رؤوس الأموال الكبيرة - وجدناها) ، فواجهت الدولة «الرأسمالية» - مثله في المحكمة العليا الأمريكية ، وفيما عرف باسم «قضية بارماونت» هذا الاحتكار بسن تشريع يفرض على الشركات السينمائية

الاقتصادية الطفيلية، التي تكاد بدورها أن تنحصر في إقامة مدن الملاهي وتقسيم الأراضي وبيع الأهرام (مجمدة في لافتات مدن جديدة تحمل كلها أسماء أمريكية) ، تاركين الكثرة الهائلة الفارقة من المجتمع تسبح بحر الجهول.

إن شئت تحديداً لما تعنيه بدور الدولة فيما يخص أزمة السينما المصرية ووضعها المتردي أرجو أن تقر سطوراً من «موسوعة» كسفورد لتاريخ السينما العالمية ، التي تتحدث عن صناعة السينما الأمريكية التي عانت طوال الحرب العالمية الثانية - لأسباب عديدة ومتفرقة - من غلق الأسواق الأوربية في وجهها ، وحين انتهت الحرب ، لم تترك الدولة (الأمريكية ، الرأسمالية ، صاحبة لواء ما يسمى «الاقتصاد الحر») صناعة السينما الأمريكية يواجهون الأمر وحدهم : «فبعد عملية إنزال القوات الأمريكية على شواطئ نورماندي ، أعقب الانزال مباشرة وصول قوات خاصة أطلق عليها (الفرع العسكري للعلوم النفسية) يحمل معه الأفلام الوثائقية والروائية الأمريكية التي لم تبق قد عرضت في دول أوروبا خلال السنوات الأخيرة من الحرب . لقد كان البعض من هذه القوات رجالاً مهينين من هوليوود جندتهم (الدولة) ، وكان الهدف المحدد لهم ينحصر في مهنتين : المهمة السياسية في إقناع الدول الأوروبية بعدم التهاون في أية أفكار نازية أو فاشستية تتصل إلى الأفلام داخل صناعات السينما في أوروبا ، والمهمة الاقتصادية في وضع سياسة تقوم على (الاقتصاد الحر) الذي يسمح للأفلام الأمريكية بالعرض في الدول الأوروبية دون عوائق» .

لقد فرضت «الدولة» الأمريكية حرائد ما

أن ننظر إلى السينما على أنها أداة تهمة في صياغة الوجدان الجمعي (ولكن ماذا تتوقع من سياسة ثقافية تهتم عن «الحكومة» والصلة !! باستخدام تعبيرات الرجل المستول الأول عن هذه السياسة؟) وليس فقط لأننا نعتبر السينما نوعاً من «الصناعة الثقيلة» يقتضي أن ننقذ عليها دون انتظار للربح الصالح (وكيف لك أن تتصور ذلك من الرأسمالية الطفيلية التي تعيش في ظلها) ، ولكن - وهذا هو الأمر - لأن هذه الفلسفة الغائبة تعكس قصوراً عميقاً ومتعمداً في فهم الشرق المجري بين «الدولة» و «الحكومة» كما تفرض نوعاً من الرأسمالية العابرة التي تنظر للسينما بوصفها سلعة استهلاكية ، لا تختلف كثيراً عن عشرات الأنواع التي تفرق السوق المصرية من البطاطس المعلبة والبسكويتات.

ومن المثير للاشمئزاز والأسف أن يسبغر اليوم - في ظل ما يطلقون عليه «حرية الاقتصاد» - مفهوم تفكير مؤسسات الدولة ، يدعى أن الدولة تفرض بالضرورة نوعاً من الشمولية الفنية ، وهو مفهوم يكاد أن يلتقي مع أكثر النزعات الفوضوية السياسية مجروحاً ، ويتناسى أن وجود مؤسسات الدولة - أية دولة ، أي كان نظامها السياسي والاقتصادي - ليس إلا تعبيراً عن «العقد الاجتماعي» بين المواطنين من جانب ، والوطن من جانب آخر (هذا العقد الاجتماعي الذي لم يعد له وجود) ، لكن الأكثر خطورة هو أن ما يتم فعلاً في ظل هذا المفهوم هو تجميع الصلاقة بين الدولة والحكومة ، أو بالأحرى تداخل ما تبقى من مؤسسات الدولة (الدولة الفاعلة) باستخدام مصطلح الدكتور جلال أمين) ، حتى تداخلت السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية ، في ظل ما يسمى «التوجهات العليا» ، التي أصبحت - مثل الآلة فوق الآلة في المسرحيات الغاغرافية - تتدخل من آن لآخر ، لتضع القوانين ، وترسم القرارات والمساومات.

غير أن للقضية وجهاً آخر أكثر إظلاماً وتاقضا عيشياً ، فيقدر ما تفرضه هذه الرؤية من حرية الاقتصاد - أو فوضويته إن شئت - الآنفة - فإن ما يسبق من «الدولة» هو تلك القضية الجديدة المفروضة من «الحكومة» على انشا ، وتكوين الأحزاب السياسية ، فهي إذن ليست دولة بالمعنى المعاصر للكلمة ، وإنما حكومة تفرض وجودها الفاتم والمستمر على الساحة السياسية ، بينما تكاد أن تعاقب حلقة اقتصادياً مع بعض رجال المال والأعمال ، لتتركهم في النهاية يمارسون سياساتهم

الواد محروس بقاع الوزير



الاقتصار على نشاط واحد ، بين الانشاج أو التوزيع أو العرض حتى تزهده الصناعة السينمائية بتشجيع مساهمات كل أصحاب رؤوس الأموال ، الكبيرة والصغيرة على السواء .

إننا نسوق هذه الأمثلة لكي نؤكد على أن دور الدولة - إذا تمتعت حقا بفلسفة واضحة تجاه دورها الحقيقي ، حتى في أعنى الدول الرأسمالية - هو دور شديد الأهمية في تحقيق شروط «العقد الاجتماعي» بينها وبين مواطنيها ، وفي دعم الوجود الوطني بإعادة السياسة والاقتصادية والثقافية . وبدلا من أن تبحث الحكومة عندها عن صياغة قرارات متعجلة ، وإعلان نوايا غامضة ، لا تقدم ولعها تظهر -كشيرا في حل أزمة السينما (وهي في الحقيقة تفعل ذلك لمجرد ذر الرماد في العيون ، فإن عليها أن تقرأ دورها - من خلال مؤسسات ثقافية وصناعية راسخة - هذا الدور الذي لا يمكن إلا أن تقسم به الدولة القوية وحدها .

ولتسأل نفسك - أو بالأحرى لتسأل الحكومة نفسها - عن مجرد التفكير في قيام أية جهة رسمية بالحصول على معلومة واحدة لا تقويم بدونها أية صناعة سينمائية في أي من بلاد العالم ، فالمقياس الحقيقي لوضعية فن وصناعة السينما لا يقاس بعدد الأفلام التي يتم إنتاجها سنويا (فهذا في الحقيقة مقياس زائف ، أكد زيفه ذلك التراجع الماغي ، بين عشية وضحاها ، وفي عدد الأفلام التي كان يتم إنتاجها حوالي منتصف هذا العقد) ، وإنما المقياس لنجاح «الصناعة» هو عدد المتفرجين الذين يرتادون دور العرض السينمائية كل عام ، وهو رقم يدور في معظم دول العالم حول أربعة أو خمسة أضعاف عدد السكان ، وهو ما يعني أن ينبغي أن تتواجد داخل السوق المصرية بين المائتين وخمسين مليوناً والثلاث مائة مليون من تذاكر السينما سنويا ، ولك أن تارة حجم الكارثة التي نعاني منها إلا لا يصعد هذا الرقم -على أفضل التقديرات -العشرة ملايين مشاهد ، ولك أيضا أن ترى الكارثة أكبر ما تنصوّر حين يرد بعض رجال الأعمال عتدا حديفا عن أن يفتحوا الحل هو فتح سوق خارجية ، دون أن يلتفتوا لحظوة واحدة إلى أن السوق الداخلية هي المعيار الحقيقي ، لكنهم يفكرون بعقلية الممارسة وأصحاب شركات التصدير والاستيراد ويتناسون ما تؤكد عليه دائما من أن «الزبون» الحقيقي والطبيعي للسينما المصرية -ثقافيا واقتصاديا - هو المتفرج المصري أولا . إن هذا يعكس في الحقيقة سيطرة مفهوم الربح الخاطف والبدوية السريعة لرأس المال ، لدى معظم المتاجرين بصناعة السينما المصرية



، وهو مفهوم ليس إلا محصلة للسياسات الاقتصادية الانتاجية الطبقية غير المنتجة التي سادت طوال ربع القرن الأخير ، وإن جانبها كبيرا من أزمة السينما المصرية يتجسد في استحواذ فكرة «العرض الأول» على صناع الأفلام وما يحصلون فيه من إيرادات ، حتى أنهم يطبعون عسرا أو عشرين من النسخ لفيلمهم ، يوزعونها في دور العرض الفاخرة في القاهرة ، ليستغرق عرضها عدة أسابيع متتالية ، يجمعون خلالها أرباحهم ، ثم يغيب الفيلم في غياهب السينما بعدما كان الفيلم المصري في الخمسينيات والستينيات يدر أرباحا لمنتجه عبر سنوات طويلة من خلال استمرار عرضه في دور العرض المنتشرة في الأقاليم ، وهذا هو المفهوم الصحيح للصناعة السينمائية القوية .

لقد أدى المفهوم الطبقى السائد إلى نتائج شديدة السلبية ، فهو يدفع بعض المنتجين -والنجوم من ورائهم - إلى احتكار دور العرض المهمة القليلة ، بالوسائل المشروعة وغيرها ، مما لا يترك إلا فرصة ضئيلة أمام أفلام أخرى حتى أنها تقع في العلب شهورا أو أعواما طويلة ، وهو ما يجعل بعض المنتجين الجادين يتفاجسون بدورهم عن إنتاج أفلام جديدة ، وهو ما يكرس أيضا فكرة السباق المحسوم حول الإيرادات وأرباحها القياسية ، بصرف النظر عن المستوى الفني للأفلام . مما أدى إلى أن يصبح لفيلم «اسماعيليه رابع جاي» أو «صعدي في الجامة الأمريكية» مقياسا مقيفا «وصيفا» في آن واحد ، «يتخوط فيه حتى النجم عادل إمام في فيلمه الأخير «الواد محروس يتاع الوزير» ، وتصيح الرسالة الوحيدة للانشاج في هذا السباق هو المزيد من الأسفاف والافتخال والتخلي عن أبسط قسوراعد الفن السينمائي (فيما أطلقت عليه «عودة السينما المصرية إلى أفلام كشكش بيه» وفي الطريق

إليك أفلام من نوع «عبود على الحدود أو ماكانش في البية أبقي قلبينة» ، ناهيك عن أن تردى السينما المصرية أقصى إلى سيطرة السينما الأمريكية على دور العرض السينمائية فسينما لم يعرض من الأفلام المصرية منذ بداية العام الحالي حتى الآن سوى أربعة أفلام (أحدها ليس الا مسرحية معلية في شريط من السيلولويد) ، فخذ تسلي إلى شاشاتنا ما يزيد على العشرين فيلما من السينما الأمريكية .

ملاحظة أولى على الهامش : لسا في الحقيقة ضد أن تتعق السينما المصرية أفلاما من نوع «عبود» أو «قلبينة» ، لكن من المؤكد أننا ضد أن تصبح هذه الأفلام -في ظل السياق السائد- هي «كل» انتاج السينما المصرية . ملحوظة ثانية كان المرء يسمي -ليس كل ما يتبنى المرء بذكره - أن ينتج النجم عادل إمام الوقوع في مازق الإيرادات بعدد تاريخه الطويل ، لكنه للألف دخل الناقسة التي كنا نرجو أن يكون أكثر وعيا من أن يدخلها ، فلم يحقق في أفلامه الأخيرة إلا نجاحا شديد التواضع والتراجع ، ولعلنا قد نعود إلى ذلك في سياق أكثر تفصيلا .

تقول الحكومة إنها تفعل أقصى ما تستطيع من أجل حل أزمة السينما المصرية ، ونحن نصدقها لأن ذلك بالفعل هو أقصى إمكاناتها الفكرية والسياسية والثقافية ، وهذا هو فهمها القواعد لدور السينما المصرية صناعة وفنا ، وإذا كانت الحكومة تفتقر للالذين هم هناك على المهرجانات والمؤتمرات ، فهل تراها تفكر في أن تنشئ بعض هذه الأموال كل عام مائة دار عرض سينمائية جديدة في الأقاليم بهذا الصغيرة وحتى قراها ، دور عرض متواضعة بلا تكيف هراد أو «فيشار» ؟ وهل ترى الحكومة تفكر حقا في إنه إذا تحقق المعدل الطبيعي لعدد المتفرجين -الذي ينبغي أن يدور حول أربعة أو خمسة أضعاف عدد السكان- تحققت لديها صناعة تدور مليارا ونصف مليار من المنجيات كل عام ، بغض أن يكون معدل ثمن التذكرة خمسة جنيهات بدلا من العشرين جنيها في دور عرض رجال الأعمال ؟!

الاجابة الوحيدة لتلك الأسئلة جميعا هو أن نضع حدا فاصلا بين «الدولة» وعقدتها الاجتماعي على المواطنين ودورها في حماية الوطن ، وبين «الحكومة» التي تمارس السياسة بعقلية «الوظيفة» التي لا يرى له دورا إلا في وضع اللوائح والتعليمات وتنفيذ «التوجيهات العليا» ، والرسالة الوحيدة هو أن تعود إلينا السينما المصرية ، وصفتها الدولة ، ومعنى الوطن .

مشاغبات



مناورات بغداد

♦♦

وحكمة طرابلس

وقائع ماحدث لأشقائنا من المواطنين العراقيين ، الذين ذهبوا لأداء فريضة الحج في الأراضي المقدسة هذا العام ، موضوع يستحق التوقف عنده ، والتأمل فيه ، ليس لأهميته في ذاته ، ولكن لدلالاته على الطريقة التي ماتزال الإدارة العراقية تتعامل بها مع مايحيط بها ، وببداها ، وبالأمة كلها من مشاكل !

وماحدث هو أن العراق أرسلت عدة طائرات تضم مجموعات من الحجاج في محاولة لتحدى قرارات مجلس الأمن التي تحظر على كل مطارات العالم استقبال الطائرات العراقية ، أو تقديم الخدمات الأرضية كلها . ولم تكن العراق أول دولة عربية تحت الحصار تفعل ذلك ، فقد سبقتها ليبيا إليه ، ولم تكن تلك أول مرة تفعلها العراق .

وفي كل الحالات ، نزلت الطائرات في مطار " جدة " ، وقام الحجاج بأداء الشعائر ، ونهضت كل الأطراف الموقف ، فلم يرض المطار السعودي على الطائرات العراقية بخدماته ، ولم تنزع السلطات الركاب من أداء الشعائر ، ولم تلجأ الدول التي انضمت نفسها لمراقبة تطبيق قرارات الحصار ، إلى إسقاط الطائرات ، وغض مجلس الأمن الطرف عن المخالفة ، وأصبح مفهوماً أن قرارات الحظر الجوى على البلدان العربية المعاصرة ، لاتشمل الطائرات التي تحمل ركاباً يتوجهون إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الحج .

والفكره لايماس بها قيمتها رمزية ودعائية ، فهي لم تؤد إلى رفع الحصار الجوى عن العراق ،

الذي لاتستطيع طائراته أن تطير فوق أقسام كبيرة من أراضيه ، ولاتستطيع أن تهبط في أي مطار آخر من مطارات العالم ، غير موسم الحج ...

الجديد في موسم هذا العام ، هو أن الإدارة العراقية ، أرادت أن تستغل موسم الحج - أيضاً - لكسر قرار آخر من قرارات الحصار ، وهو تجميد الأموال . فمع أن حجاج الطائرات العراقيين دخلوا وأدوا الشعائر ، إلا أن ١٨ ألفاً غيرهم من الحجاج العراقيين قدموا بالطريق البري ، وليس مع أحدهم دينار ولا دولار ولا ريال ، ليطلبوا من السلطات السعودية الاتفاق على رحلتهم ، من الأموال العراقية المجمدة في بنوكها . فلما اعترضت السعودية لأنها لاتستطيع أن تخاطر بمخالفة هذه القرارات ، وعرضت أن تستضيفهم على نفقة الملك فهد ، تظاهروا ضدها ، وعتفوا بالروح والدم تفديك يا صدام .. وعادوا كما جاؤا من دون أن يؤدوا فريضة الحج ، لتبدأ حملة تنديد جديدة ضد السعودية في الصحف العراقية !

ولاحد يعترض على حق العراق في أن يلجأ لكل الأساليب الدعائية لطرح قضيته

علاقتها بدول الجوار العربية ، وأن خروجها من المأزق الذي قادت نفسها إليه ، وقادت إليه الأمة كلها ، رهين بسياسة حكيمه ، تسعى لتجميع كل ماتستطيع تجميعه حولها من أوراق القوة العربية ، وتقبل من كل دولة ، ماتستطيع أن تقدمه من دعم لها مهما كان قليلاً ، وتعمل على طئنة الحائذين والمشككين في نواياها ، وأنها تدرك حجم الخطأ الذي وقعت فيه ، وتسعى لتطوير مواقفهم نحو مزيد من التضامن مع الشعب العراقي .

ولعل الذي اتبعته السياسة الليبية في التعامل مع قضية الحصار المفروض عليها ، يعتبر نموذجاً يمكن لها أن تأخذ به . فقد تعاملت " ليبيا " ببرونة وحكمة لم يكونا مترقبين ، حتى نجحت واستطاعت على الرغم من الخلافات السياسية بينها وبين دول عربية مثل مصر والسعودية ، أن تبتدج جهوداً أدت في النهاية للتوصل إلى حل مقبول لمشكلتها !

بعض المرونة .. والحكمة الليبية بأيتها الأصدقاء في بغداد ..

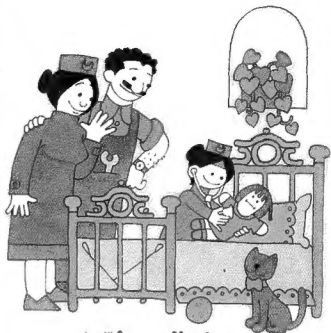
وصديقكم من صدقكم .. لامن صدقكم
صلاح عيسى

على الرأي العام الاسلامي والعربي والعالمي ، بما في ذلك توظيف الطقوس الدينية لمناورات سياسية ، لكن الذي يدعو للاعتراض ، هو منهج التعامل مع دول الجوار ، ومع الدول العربية بشكل عام ، بهدف ايجائها ، أو فضحتها أمام شعوبها ، هنا من الإدارة العراقية ، بأن ذلك يمكن أن يستدعي ضغوطاً شعبية ، تجبر النظم العربية على تجدي قرارات مجلس الأمن ورفع الحصار من جانب واحد ! ويصرف النظر ، عما يحمله هذا الظن ، من وهم كبير ، سواء في قدرة هذه الدول على تجدي الحصار ، أو في قدرة - أو حتى رغبة - شعوبها في الضغط على حكوماتها في هذا الاتجاه . فإن الأسلوب الذي تتبعه الإدارة العراقية ، لايحقق هذه النتيجة ، ولايمكن أن يؤدي إلى هذه الغاية ، لأنه ينطلق من افتراض خاطئ ، بأنها لم تسئ إلى هذه الحكومات أو إلى شعوبها ، ولم تهدد أمن بعضها ، وأن الحصار الذي فرض عليها ، كان - كما تدعي - بسبب موقفها المتشدد من الامبريالية والصهيونية ولأشئ آخر على الإطلاق .

مشكلة الإدارة العراقية ، هي أنها لاتدرك حتى الآن ، أن أساس مشكلتها ، هو

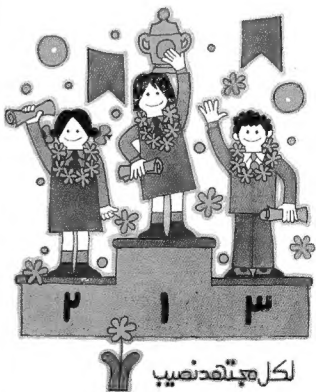


إِنْ كَانَ بِكَ تَصَوُّنُ الْعُرْسِ وَتَلَّةً
 جُوزَ بَيْتِكَ لِلْيَعْنِيهَا مَنَّةً



لِكُفِّي الْقُدْرَةَ عَلَى قُوِّهَا
 تَطْلُعُ الْبَيْتَ لَا مَهَا

زِيَادَةُ الْخَيْرِ خَيْرِينَ



لِكُلِّ مَجْتَهِدٍ نَصِيبٌ

أبو البنا مزروق



اللى يسعدنا زمانها
تجيب بناتنا قبل مبياتنا



من كترت أولاده
قلزاده



الفقه أمودين
يشيلو هاتين